جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

التقرير الاستراتيجي
2024

بـــلاد الشـــام

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	سورية 2024 : سقوط الأسد وفرص الاستقرار والبناء	مركز عمران للدراسات الاستراتيجية أ. معن طلاع	11
3	التقرير الاستراتيجي / لبنان على ضوء المتغيرات 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. عماد الحوت	33
4	الأردن في 2024 عام التحديات الصعبة	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. عاطف الجولاني	58
5	الانعكاسات والارتدادات المحلية والإقليمية والدولية على الساحة الفلسطينية بعد عام على طوفان الأقصى	مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية – فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	76

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان؛...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمـد سالـم الراشـد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

سورية 2024:
سقوط الأسد
وفرص الاستقرار والبناء

أ. معن طلّاع

مدير البحوث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

توضح الورقة أدناه طبيعة المشهد السياسي والأمني والحوكمي قبيل سقوط الأسد نظراً لما له من أثر على أي معادلة تنمية واستقرار من جهة وعلى طبيعة الملعب السياسي ولمدني من جهة ثانية، ثم تنتقل لتقرأ الواقع الجديد وحيثاته ومسبباته الذاتية والموضوعية، وتقف على خارطة التحديات التي ستعرض مسير الدولة الجديدة نحو الاستقرار وتفند في تلك المرتبطة بمرحلة تسيير الأعمال وآليات التعاطي معها، كما ترسم الورقة طيفاً من السيناريوهات والمؤشرات المرتبطة بها وفق محركات عدة، وتدلل على النمط الآمن للانتقال نحو سورية مستقرة وقادرة على التأسيس لسياسات معالجة تحديات التركة الصعبة وتحديات أسئلة المستقبل المركبة.

التشظي واللاحل كعنوان للمشهد قبيل سقوط الأسد

عززت المتغيرات والتطورات التي شهدها الإقليم (كورونا- الزلزال – الغزو الروسي على اوكرانيا- أحداث غزة)؛ من سيناريو «تمترس الجغرافية» وشكلت «الطمأنينة المقبولة» للدول المتدخلة عاملاً مهماً في عدم مضيها قدماً في مسار التوافق السياسي، إلا أن هذا لم يكن يعني سيطرة «السكون السياسي والأمني» على المشهد العام، بل هو تأزيم الاستحقاقات الدافعة للاستقرار وانتقالٌ باتجاه ملفات محلياتية عنوانها الضبط والتحكم من قوى أمر الواقع، الأمر الذي كان له عدة تداعيات سلبية على معادلات الأمن والاستقرار المحلي والوطني والاقليمي وما يستلزمه من استحقاقات. وستفند الأسطر أدناه على ملامح الواقع السياسي والأمني والحوكمي والاقتصادي في سورية عشية سقوط الأسد

سياسياً: فبالنظر إلى واقع العملية السياسية وخارطة المصالح الإقليمية والدولية والمحلية وما أفرزته من نتائج فإن الدلالات كانت ترمي باتجاه «موت الحل السياسي» والتكيف مع نتائج المشهد كما هو موضح أدناه

أولاً : اضمحلال الفرص الدافعة لتحريك العملية السياسية التي لم يتبق من مساراتها سوى اللجنة الدستورية التي شهدت تعطيلاً منذ بداية تشكيلها بسبب تعنت النظام وعدم استجابته للمبادرة العربية وعدم إرادته تقديم أي تنازل خاصة بعد التقارب العربي معه

ما اعتبره دليلاً على انتصاره. حصر النقاش السياسي حول سورية في مسائل الاستجابة الإنسانية (التي شهدت انخفاضات حادة)، ومقاربات التعافي المبكر، وعودة اللاجئيين، أي تجاوز فكرة وجود حل سياسي، مما أوحى بميول الفاعلين باتجاه تجاوز مسببات الصراع والاكتفاء بمعالجة نتائجه.

ثانياً: قلق المصالح الإقليمية والدولية وتضاربها، إذ شكلت هذه الخارطة شكلت استعصاء معقد في سورية وتماهي مع مفرزات المشهد الميداني، إذ تريد واشنطن إحراج روسيا واستنزافها في سورية وأوكرانيا ومراعاة أمن إسرائيل، أما موسكو فتسعى الاستعادة دور الدولة العظمى في عالم متعدد القطبية ودعم نظام الأسد وعدم سقوط الدولة (تفادي سيناريو العراق 2003)، ومن جهت حاول الاتحاد الأوروبي التكيف مع النتائج وقد سار بركب تغيير منهجيته في التعاطي والتي حصرها بمقاربة عودة اللاجئين،[1] في حين تجهد أنقرة لعدم قيام كيان يتبع لـPKK في شمال سوريا على غرار كوردستان العراق وإيجاد حل للاجئين السوريين وتحقيق توازن العلاقة مع كل من روسيا والناتو، بينما أرادت طهران الاستثثار والاستحواذ على الجغرافية والقرار السياسي في سورية واستثمار ذلك في لعبتها الإقليمية. أما الدول العربية ورغم تمايز مصالحها إلا انها سعت إلى استقرار سورية وعدم جعل جغرافيتها محل تهديد إقليمي إضافة إلى عدم الاطمئنان للقوى السلفية الإسلامية.

ثالثاً: فواعل محلية تتماهى وتتكيف مع واقع مناطق النفوذ: فأجسام المعارضة الرسمية، ضاقت هوامش حركتها أكثر نتيجة تعثر العملية السياسية من جهة، وتقارب عدد من الدول مع النظام ليقتصر عملها على محاولات فتح آفاق سياسية، والتحرك الدبلوماسي عقب صدور تقرير إدانة النظام باستخدام الكيماوي في دوما 2018، وزيارات التحشيد لوقف التصعيد العسكري في إدلب، فيما شكل حراك السويداء فرصة مهمة لاستعادة زخم

(1) فضمن سياق التطبيع وإعادة العلاقات مع النظام، أعلنت إيطاليا إعادة بعثتها الدبلوماسية وتعيين سفير لها في دمشق، وقد تزامنت هذه الخطوة مع تحرك إيطاليا وست دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي للمطالبة بالتخلي عن «اللاءات الثلاث» التي تحدد موقف الاتحاد من القضية السورية

القضية، وفي شمال شرق سورية، اتسمت محاولات الإدارة الذاتية بالبراغماتية، فمن جهة أولى حاولت استمالة قوى معارضة كخطوة استباقية لاحتمال تطبيع تركي مع النظام على حسابها.

ومن جهة ثانية أبدت إمكانية الحوار مع النظام والتعاون معه بشروطها مع احتمالية انضمام قواتها للجيش السوري بمحددات تناسبها، من جهة أخرى، خلال عامي 2022 و2023، زاد معدل المؤشرات الدافعة لتقارب النظام مع دول المنطقة وحتى استعادته الشرعية الدولية، وترافقت ديناميات التطبيع هذه المدفوعة باعتبارات داخلية وخارجية، مع وضع إقليمي على حافة الانفجار في ظل استمرارية الحرب على غزة وعلى حزب اللّه، وترافق ذلك مع مماطلة النظام واجهاضه لجل المحاولات العربية والروسية.

أمنياً، فقد كان المشهد السوري يواجه تهديدات امنية عكست بنهاية المطاف أزمات نظام الأسد الأمنية والوظيفية سواء التدخلات الإسرائيلية او حركة داعش أو مؤشر الجريمة المنظمة، ويمكن الاتكاء على المعطيات أدناه:

أولاً: تدخل عسكري إسرائيلي متعدد الأوجه: كثَّفت إسرائيل ضرباتها على مواقع قوات النظام والميليشيات الإيرانية على مستوى البنية التحتية لا سيما المطارات، وعلى مستوى الشخصيات القيادية، إذ بلغت عدد الضربات الاسرائيلية لمواقع في سورية منذ بداية 2024 حتى آواخر أكتوبر 178 استهداف دمرت 322 هدف تنوعت ما بين مستودعات ذخيرة وأسلحة ومقرات ومراكز وآليات عسكرية إضافة إلى مراكز تطوير صواريخ، وفي شهر نوفمبر سجل 17 هجوم جوي ناهيك عن التوغلات البرية في المنطقة الجنوبية كالقنيطرة وجبل الشيخ.

ثانياً: بيئة غير آمنة : شهدت البنية الأمنية في عموم سورية تحدِّيات أمنية متعددة شملت تفجيرات واغتيالات وتفجيرات، فخلال عام 2023 تعرضت مناطق سيطرة النظام إلى 198 عملية اغتيال و218 عملية اطلاق نار و286 عملية تفجير وكان أبرزها هجوم الكلية الحربية بالطائرات المسيرة، بينما تعرضت مناطق المعارضة 184 عملية اطلاق

نار و31 عملية اغتيال و59 تفجير، في حين تعرضت قسد إلى 274 عملية اطلاق نار و93 اغتيال و163 تفجير.

ثالثاً: مشهد فصائلي متنوع الوظائف في السويداء: لم تكن أدوار المجموعات المسلحة في السويداء ثابتة بين عامي 2015–2024، إذ تحول عدد من الميليشيات إلى فصائل مقربة من المجتمع المحلي بسبب مساعي المرجعيات الدينية والوجهاء المحليين، في حين اختفت ميلشيات بسبب حملات من الفصائل المحلية استهدفت وجودها، بينما توسعت ميلشيات أخرى لتُصبح أكثر تمرساً في تجارة المخدرات أو الاغتيالات وهي بجلها كانت مرتبطة بالنظام، وتُعتبر الميليشيات المرتبطة بحزب اللّه وإيران أكثر الميليشيات نفوذاً وأخطرها على السلم الأهلي في المحافظة، وبعد انتفاضة آب 2024؛ ازداد وضوح الاصطفاف المسلح في المحافظة بين ميليشيات واجهت الحراك واعتبرته مهدداً لها بسبب علاقتها مع الأفرع الأمنية ونشاطها في تجارة المخدرات، وبين فصائل التزمت بدعم الحراك المحلي وحماية المظاهرات السلمية.

رابعاً: المخدرات كأداة عبث بأمن سورية والاقليم: برز ملف المخدرات وتحوله من قضية جريمة منظمة إلى قضية عبث أمن قومي، ولضبط السيولة الامنية التي يفرزها ملف المخدرات، غيرت الأردن قواعد الاشتباك مع تنامي خطر شبكات تهريب المخدرات والأسلحة المدعومة من قبل النظام وإيران على حدوده الشمالية على مستوى عدد هذه المجموعات وقدراتها التكنولوجية والعسكرية وعدم فعالية التواصل الأردني مع النظام في تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الأمني، بدأت الأردن منذ أيار/مايو باستخدام القوة وتنفيذ غارات جوية داخل الحدود السورية، بالإضافة إلى تقديمه طلب للولايات المتحدة بالحصول على منظومة باتريوت وتنفيذ تدريبات عسكرية على التعامل مع خطر الطائرات المسيرة.

خامساً: فعالية وانتعاشة داعش: خلال الفترة الواقعة بين 2022/10 و 2023/12، تبنى تنظيم «داعش» عبر معرفاته الرسمية تنفيذ 179 عملية، توزعت بين محافظات:

دير الزور، الرقة، الحسكة، حلب، حماة، حمص، درعا، القنيطرة، ريف دمشق. وقد تركزت معظم العمليات في دير الزور التي شهدت تنفيذ 105 عمليات، تليها الرقة والحسكة بواقع 25 عملية في كل منهما، تليهما حلب حيث نفذ التنظيم فيها 6 عمليات، ثم حماة ودرعا بواقع 5 عمليات في كل منهما، تليهما حمص بواقع 3 عمليات، في حين شهدت محافظتا ريف دمشق والقنيطرة عمليتين في كل منهما.[1]

أنماط حكم متباينة قبيل السقوط

انقسمت سورية عشية السقوط إلى سبع مناطق نفوذ وسيطرة بناءً على من يحتكر السلطة، ومن يقدم الخدمات، ومن يمول هذه المناطق. وكانت تلك الأنماط تتنامى طرداً مع سيناريو تمترس الجغرافية واستعصاء الحل السياسي، كما هو موضح أدناه:

أولاً: المناطق الخاضعة لسيطرة نظام الأسد حيث كان هو المحتكر الأساسي للعنف وإن قاسمه في ذلك غرف عمليات يتواجد فيها الروسي والإيراني وحزب اللّه اللبناني، وهو المزود الرئيسي للخدمات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نفوذه على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وفيما يرتبط بالخدمات وعلى الرغم من التدخل الإيراني، لا سيما في حلب ودير الزور، احتفظ النظام بسيطرة كبيرة على قطاع الخدمات. ومعظم التمويل كان يتدفق عبر سلطة النظام وأموال المانحين التي تديرها الأمم المتحدة..

ثانياً: مناطق التسوية في محافظة درعا: إذ هيمنت اللجنة المركزية واللواء الثامن على المشهد الأمني في الريف الغربي والشرقي على التوالي، فيما سيطر النظام على المدينة والمناطق الشمالية. ومارست إيران نفوذها عبر الأمن العسكري واللجنة المركزية في الريف الغربي، فيما لعبت روسيا دوراً في الريف الشرقي عبر اللواء الثامن.

ثالثاً مناطق السويداء: احتكرت العنف فصائل محلية، يتبع معظمها السلطات الدينية

(1) ساشا العلو؛ محمد أديب عبد الغني، «تنظيم الدولة» في سوريا بعد «التمكين»، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص:9–12، للمزيد انظر: https://bit.ly/3VmhdXC.

وبعضها مرتبط بالنظام، كما لا يزال الزعيم السياسي الأكثر نفوذاً هو الشيخ حكمت الهاجري.، **وتعد** حكومة النظام هي المزود الأساسي للخدمات، إضافة إلى تحويلات المغتربين ومنظمات المجتمع المدني التي يسيطر عليها النظام عبر «مقام عين الزمان» الذي يديره الشيخ الجربوع.

رابعاً: المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام في إدلب، وهي من تحتكر العنف. فيما توفر منظمات المجتمع المدني الممولة من الغرب الخدمات الرئيسية، إضافة إلى خدمات تقدمها حكومة الإنقاذ.

خامساً: المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري في شمال حلب: إذ تتوزع السيطرة الأمنية على الفصائل العسكرية وليس هناك احتكار للعنف من قبل فصيل محدد. وتعتبر الحكومة التركية هي المزود الرئيسي للخدمات، إما مباشرة أو من خلال إشرافها على المنظمات السورية والتركية والدولية.

سادساً: الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في الحسكة تحتكر قوات سوريا الديمقراطية استخدام العنف في محافظة الحسكة، إضافة إلى وجود كبير للشبيبة الثورية والمنظمات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني. وتقدم الإدارة الذاتية وبتمويل غربي وأمريكي الخدمات من خلال منظمات سورية ودولية.

سابعاً: الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في دير الزور والرقة (المناطق العربية)، تحتكر قوات سوريا الديمقراطية العنف، مع وجود فصائل عسكرية قوية مرتبطة بالعشائر المحلية، خاصة في دير الزور. وتُقدم الخدمات من قبل الإدارة الذاتية بتمويل غربي، خصوصًا من الشركات الأمريكية.

أدت نظم الحوكمة غير المتكافئة في سورية إلى عدم توازن كبير في ديناميات القوة بين مختلف الأطراف داخل البلاد. هذه التجزئة تؤدي إلى غياب السيطرة المركزية على العنف، مما خلق بيئة ملائمة لعسكرة المجتمع وصعود جهات فاعلة عنيفة من غير الدولة. وقد سهّل عدم وجود نظام حوكمة موحد ومتناظر الوصول إلى مستويات من تهريب

المخدرات والأسلحة عبر الحدود على نطاق غير مسبوق، مما يهدد الأردن ودول الخليج على وجه الخصوص.

علاوة على ذلك، فإن تعطيل سلاسل التوريد بسبب عدم وجود نظم حوكمة متكافئة وإطار قانوني متماسك أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي في سورية والمناطق المجاورة لها. وتستغل المنظمات المتطرفة مثل داعش بنية الحوكمة المجزأة، مما يزيد من التهديد الذي تشكله على الدول المجاورة والمنطقة ككل. إن هذا الاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة لا يؤدي إلى زعزعة استقرار سورية فحسب، بل يشكل أيضًا خطرًا أمنيًا كبيرًا على الدول المحيطة ويعقد الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين.

«ردع العدوان» وتحرير سورية: عوامل ذاتية حاسمة

تعد معركة ردع العدوان في ريف حلب الغربي والتي أعلنتها غرفة عمليات «الفتح المبين» وبعض فصائل المعارضة في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 [(1)]، تحولاً استراتيجياً مفاجئاً لمجريات الصراع السوري وقواعد اللعبة، حيث أطلقت متعدد الاتجاهات على مواقع قوات نظام الأسد والميليشيات الايرانية. مستغلة نقاط الضعف الواضحة في البنية الدفاعية للنظام، محققة تقدماً سريعاً نحو عدة مناطق استراتيجية أفضت لانهيارات كبرى في صفوف جيش النظام ساهمت بنهاية المطاف في فرار بشار الأسد وسيطرة الإدارة العسكرية على دمشق واستلمها مقاليد الإدارة.

وفيما يرتبط بالعوامل الذاتية لفصائل غرفة عمليات ردع العدوان وعلى رأسهم هيئة تحرير الشام فيمكن عنونتها بالانتقال من الفكر الفصائلي إلى «الفكر الدولتي» ويمكن تفنيدها وفق المحاور أدناه

أولاً: معطى الانضباط المؤسسي عند «هيئة تحرير الشام»: إذ برزت كلاعب رئيسي

(1) تتضمن بشمل أساسي الألوية العسكري لهيئة تحرير الشام، ومشاركة كل من الجبهة الشامية وحركة نور الدين الزنكي، وبعض مقاتلي القوة المشتركة والجبهة الشامية وجيش العزة وصقور الشمال الإضافة فصائل أخرى.

في شمال غرب سورية، حيث استطاعت رغم نشأتها من رحم تنظيم القاعدة، أن تبني نفسها بشكل تدريجي على الصعيدَين العسكري والسياسي. إذ تمكنت من إجراء تحولات استراتيجية جعلتها تفرض نفسها كقوة مهيمنة في المناطق التي تسيطر عليها. كان أهم هذه التحولات هو تبني نهج براغماتي يعتمد على بناء دولة أو شبه دولة في مناطق سيطرتها، إذ أقدمت على إنشاء «حكومة الإنقاذ السورية» في عام 2017، التي عملت على تكوين إدارة مدنية منظمة تشمل مؤسسات حكومية، محاكم، ونظاماً مالياً دقيقاً، بالإضافة إلى ضبط أمن داخلي عالي المستوى. رغم أن هذه الخطوة قد اُعتبرت رمزية في بعض الأحيان، فإنها منحت الهيئة درجة من الشرعية المحلية، وحسّنت قدرتها على ضبط الحياة المدنية والمجتمعية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ثانياً: معطى الانضباط العسكري لدى هيئة تحرير الشام، إذ عززت من قدراتها من خلال تحديث قواتها، إذ قامت بإعادة هيكلة جيشها على أساس الانضباط العسكري الصارم. منها تشكيل كلية عسكرية وكلية شرطة، تم تبني تقنيات حديثة، بما في ذلك الطائرات المسيَّرة التي أحدثت فارقًا كبيرًا في موازين القوة العسكرية، وأدّت إلى تحسين تكتيكات الهيئة في المعارك مع قوات النظام وحلفائه. هذا التطور العسكري مكّن الهيئة من فرض هيمنتها في بعض المناطق، وحسن أدائها كقوة ميدانية قادرة على تغيير مجريات الحرب لصالحها.

ثالثاً: معطى التمويل والموارد كعنصر مهم في الانفاق العسكري: واجهت «هيئة تحرير الشام» تحديات كبيرة بسبب ندرة الموارد في المنطقة، لكنها استطاعت تخطي هذه العقبات عبر فرض السيطرة على المعبر الحدودي مع تركيا، وإحداث معبر مع مناطق غصن الزيتون لجباية الضرائب والرسوم الجمركية، بالإضافة إلى احتكارات واسعة، ما أعطاها إمكانية تمويل عملياتها العسكرية والإدارية بشكل مستقل، وعزز قوتها المالية وتمكينها من ترسيخ سلطتها في المناطق الخاضعة لها.

رابعاً: معطى القدرة على الضبط الداخلي والمحلي: إذ تمكن الجولاني من تعزيز

قدرته على ضبط الواقع الداخلي للهيئة والمناطق الخاضعة لسيطرتها، من خلال إبعاد بعض الحرس القديم عن دوائر صنع القرار ومن خلال تحجيم أثر المقاتلين الأجانب واتباعه نهج العزل تارة ونهج التحكم تارة أخرى، وشكل مقتل القيادي أبو ماريا القحطاني (ذراع الجولاني الأقوى)، نقطة تحول في تسوية بعض التوترات الداخلية داخل الهيئة، ما أتاح له تعزيز سلطته وزيادة قبضته الأمنية على المناطق التي كانت تشهد بعض الفوضى والاحتجاجات. استطاع الجولاني استثمار هذه الفترة لزيادة تأثيره، من خلال اتخاذ إجراءات أمنية مشددة ضد أي تحركات معارضة داخل مناطق نفوذه. كما عززت الهيئة من عملياتها الاستخباراتية والمراقبة، ما جعل من الصعب تنظيم تظاهرات واسعة أو حركات احتجاجية ضد سياسات الهيئة، وبالتالي خفضت فرص تصاعد أي حراك معارض لها.

خامساً: القواعد العسكرية النوعية التي اديرت بها معركة ردع العدوان: كالتنظيم والتنسيق، وجمعت تحت مظلتها العديد من الفصائل، مثل «حركة أحرار الشام» و«الجبهة الوطنية للتحرير»، ما ساهم في تجاوز الانقسامات التي كانت تعيق الفاعلية القتالية في الماضي، إضافة إلى الاستخدام المبتكر للطائرات المسيَّرة، التي أدارتها «كتيبة شاهين». هذه المسيَّرات لم تكن مجرد أدوات استطلاع، بل أصبحت وسيلة رئيسية لتنفيذ ضربات دقيقة ضد أهداف النظام، ما مكّن الفصائل من تحقيق تفوق تكتيكي ملحوظ. إضافة إلى ذلك، اعتمدت القوات العسكرية على تقنيات متقدمة أخرى، مثل المناظير الليلية والأسلحة الموجهة لتوسيع قدراتها الميدانية، ما ساهم في تحسين أدائها في العمليات الليلية والصراعات الممتدة، علاوة على ذلك لعب الانضباط العسكري دورًا محوريًا في نجاح العملية، فالمقاتلون في صفوف الفصائل أظهروا انضباطًا عسكريًا عاليًا خلال المعارك، حيث التزموا بالقوانين التنظيمية والتعليمات العسكرية.

سادساً: الخطوط الحمراء للمعركة: والتي تمثلت في توجيهات صارمة من إدارة غرفة العمليات لحسن التعامل مع الأسرى وفق المنظور الشرعي والقانون الدولي الإنساني، مما قد يساهم في إعادة تشكيل تصورات إيجابية حولها كفاعل عسكري منظم ومنضبط،

وملتزم بالقواعد الإنسانية بما يمكنه من تحقيق غطاء سياسي لعملياتها العسكرية، إضافة إلى عدم التعاطي السلبي مع المدن والبلدات التي يقطنها مكونات سورية غير إسلامية وغير عربية.

«ردع العدوان» وتحرير سورية: الظرف الموضوعي حاضر

أتت هذه المعركة في سياق تحولات كبرى بالإقليم وتطورات هامة في بنية هيئة تحرير الشام أدت بنهاية المطاف إلى تدحرج الأمور بالشكل الذي استقرت عليه. وفيما يتعلق الظروف الاقليمية: ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة:

أولاً: تغيير عقلية إدارة الحرب الإسرائيلية وتغيير قواعد اللعبة الأمنية المتسيّدة وكسر محور إيران

ففي لحظة «أمانٍ إسرائيلية» ومسارات «تطبيع متنامية» و«لا مبالاة أمريكية بشرقٍ ملتهب» أتت عملية طوفان الأقصى العابرة للعمليات التقليدية، لتؤكد عجز الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وعودة طهران كطرفٍ رئيسي في طاولة التفاوض الإقليمية. الأمر الذي استوجب تغييراً في عقلية إدارة الحرب داخل إسرائيل التي استبعدت متغير الكلفة من الحسابات الأمنية الدقيقة، وهو ما تطلب نقل مستويات الصراع إلى مستويات عابرة للصراع التقليدي وكانت تشير إلى احتمالات الانزلاق لمعارك خارج الحدود، فالهدف هو إنهاء صلاحية كل أوراق الضغط عليها. وتجلى تطبيقها العملي في تغيير الواقع العسكري والديمُغرافي في غزة وإخراجها سياسياً وعسكرياً وإدارياً من معادلات التأثير، وضرب الهيكل القيادي لـ«حزب اللّه» وتدمير شبكة الاتصالات والتواصل، وتدمير شبكات النقل والتخزين، وإعادة حوالي 60 ألف نازح إلى شمال إسرائيل وإقامة منطقة آمنة خالية من «حزب اللّه» وصواريخه.

وقد اتضحت ملامح إعادة التشكل للمعادلة الأمنية الناظمة من خلال حركية إسرائيل العسكرية والتي يمكن اعتبارها «إعادة تعريف» وتغيير في سلم الأولويات للفواعل المناوئة لها، وبالتالي تحجيم دور إيران وتجفيف منابع التهديد التي تستخدمها وذلك من خلال

استراتيجية تأمين المحيط الحيوي وتفكيك ترابط الجبهات والفواعل التي تتحالف مع طهران بالمنطقة عبر وكان أهمها **اختبار الأسد** الذي يركز كل اهتماماته على إعادة انتعاش شبكات حكمه وإجباره على «إدارة الظهر» لكافة العمليات التي تستهدف إيران والحزب في 214 موقعاً في الجغرافية السورية.

التقطت الإدارة العسكرية لغرفة عمليات ردع العدوان هذا التغيير وكانت لحظة اتفاق وقف اطلاق النار بلبنان بعدما تلقى الحزب ضربة قاسية ستجبره على الدخول في مرحلة انتقالية يلملم فيها ماتبقى له من أوراق لحظة مناسبة لساعة الصفر.

ثانياً: يأسٌ حيال مسارات الانفتاح على الأسد، خلال أعوام 2022 و2023 و2024 زاد معدل المؤشرات الدافعة لتقارب النظام مع دول المنطقة وحتى استعادته الشرعية الدولية، سواء مع تركيا ضمن المسار الثلاثي موسكو دمشق أنقرة الذي انضمت إليه طهران لاحقاً، وهو مسار لم يفضي لتعزيز أي استقرار وإن ارتفع مستواه من التنسيق الأمني إلى الدبلوماسي على المستوى الوزاري، فساد الجمود في محاولات التطبيع بين النظام وتركيا التي قادتها روسيا والتي اردات تشكيل حلف ما بين انقرة ودمشق يكون بإمكانه الحفاظ على المكتسبات الاستراتيجية لمسار أساتة في ظل أي تحولات لاسيما في ظل غنشغال روسيا بالحرب مع اوكرانيا. **بالمقابل** حظي مسار التقارب مع الدول العربية بتقدم بطيء، إذ تلاقت فيه مساعي حلفاء النظام مع التوجه الإقليمي القائم على احتواء الصراعات ضمن حدودها واستعادة الاستقرار على حساب إيجاد الحلول، خاصة مع وجود سياق إقليمي مواتٍ يتمثل في التقارب العربي التركي والتقارب السعودي الإيراني، إلا أن افتقار المبادرات العربية للمعرفة الكافية بتطورات الوضع السوري وفاعليه وعدم امتلاك الأدوات الملزمة والبدائل الناجعة في الضغط على النظام في حال عدم التزامه، قد ساهم في تحول الفعل العربي من التنسيق الجماعي إلى التنسيق الثنائي –وهو ما يفضله النظام كونه أكثر جدوى اقتصادياً وسياسياً ولا تترتب عليه التزامات جدية، ورغم ذلك لم يبادر النظام بأية خطوة جدية.

وعليه عززت هذه المسارات أن صمت الأسد وعدم تقديمه أي تنازل أنما هي إشارة أدركتها الإدارة العسكرية لغرفة ردع العدوان بأن النظام فاقد الرغبة والإدارة بفك الارتباط عن ايران العابثة بأمن واستقرار المنطقة، وبأنه لن ينخرط بشكل جدي بأي مسار، وهو ماعزز من نوعية التوقيت التي انطلقت به العملية.

ثالثاً: هشاشة جيش النظام وانحسار دعم الحلفاء: مع تقدم سني الصراع وحتى لحظة سقوط النظام فقد الجيش مجموعة من المرتكزات التي حولته لميشيا كبرى وافقدته القدرة التنظيمية، وجعلت فكرة فرط عقده مرتبطة بزهم تدهل روسي وزايراني وهو ما لم بيتوافر في معركة ردع العدوان، كما هو موضح بالمعطيات أدناه:

- **فقدان القدرة البشرية:** وكانت دلالته المباشرة الاستنجاد بالميليشيات الايرانية والاجنبية وتشكيل الميليشيات المحلية والذي توضح بنهاية 2012 وبداية عام 2013 إضافة إلى النزيف البشري جراء الانشقاقات لاسيما في فئة الميدانيين، والقتل الذي تعرض له نتاج هجمات فصائل المعارضة ناهيك عن عدم التحاق المكلفين بالسوق للخدمة الإلزامية.
- **فقدان القدرة النوعية:** وكانت دلالته المباشرة الاستنجاد بالقوة العسكرية الروسية عام 2015، إضافة إلى توظيف سلاح الحرب التقليدية في اتون حرب العصابات مما جعلها عرضة للاستهداف ناهيك عن قدم هذه الأسلحة وعدم نجاعتها.
- **فقدان القرار المركزي الضابط لتوجهات الجيش:** فمشاركة القوات الروسية والإيرانية وحزب الله قرار غرف العمليات العسكرية إضافة إلى الشكل الهجين الذي سار عليه قرار العمليات الميدانية وتباين المصالح ساهم في اضطراب القرار بشكل عام وإخضاعه لشروط عابرة للجيش
- **ترك الجيش بلا توجيه والمساهمة في فرط عقده:** فمنذ معركة حلب في مطلع شهر ديسمبر 2024 والجيش عانى من عدم وجود خطة تعامل مما جعل قرار القرار وتشكيل عقد دفاعية هو الأساس وهو أمر استغلته الإدارة العسكرية لعملية ردع

العدوان وصولاً إلى محيط دمشق الذي قرر حينها الأسد الفرار وعدم إعطاء أي أمر وترك الأمور لتقديرات الوحدات العسكرية التي تكيفت مع المشهد الميداني وأعطت أمر الانسحاب الكيفي لكل العاملين بالجيش، وبهذا يكون الأسد قد ضرب عنصر التنظيم الذي كان عنصر القوة الوحيد المتبقي بالجيش.

مابعد التحرير: تحديات بالغة الأهمية

منذ استلام الإدارة الجديدة مقاليد إدارة سورية في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وهي تعمل على مقاربة تسيير الأعمال في سورية حتى مطلع آذار/ مارس 2025، وتستند على أربع دعامات رئيسية:

أولاً: الدعامة الدبلوماسية والسياسية: سورية دولة استقرار الإقليم وليس دولة نزاع اقليمي: منذ اليوم الأول لمعركة ردع العدوان حرصت الإدارة العسكرية على تصدير بيانات طمأنة واتباع لغة «الدولة» الدبلوماسية، وكانت هذه الرسالة هي المحتوى الرئيسي في جل الزيارات الدولية التي حطت بالقصر الرئاسي. إضافة إلى حرص الإدارة على ابداء أن تحولاتها السابقة – وفق التصريحات– ستصب لصالح التأطير الوطني وصيانة الدولة السورية كإشارة منها لعدم النظر لها كمجموعة جهادية مصنفة.

ثانياً: الدعامة الإدارية: الاتكاء على نموذج إدلب كنموذج آمن للإدارة الجديدة، لذلك من اللحظة الأولى وهي تستند على حكومة الإنقاذ وتعتبرها حكومة تصريف إعمال لإطلاق عجلة الدولة، كما ان جل التعيينات التي تدير الشأن المدني والسياسي والاقتصادي والحوكمي مرتبطة بمعياري الثقة والخبرة في إطار حكومة الانقاذ.

ثالثاً: الدعامة الأمنية: الضبط وأمن الدولة إذ يستند خطاب الإدارة الجديدة وسلوكياتها بالانتقال إلى عقلية أمن الدولة ويتجلى ذلك في تصدير فكرة حل الفصائل وحصر السلاح بيد الدولة وتشكيل قطاع الأمن والدفاع وسياسات التسوية التي أطلقتها ومحاولتها المستمر بضبط الامن المحلي والحرص على السلم الأهلي

رابعاً: الدعامة الاقتصادية والتنموية: تحسن مؤشرات سبل العيش، رغم التركة الصعبة التي ورثتها الدولة ومؤسساتها، إلا أن الإجراءات الأولية المتخذة من قبل الإدارة الجديدة كتحرير بعض الضرائب والتسهيلات في الاستيراد والتصدير وغيرها تفيد بتركيزها على مؤشرات سبل العيش إضافة لسعيها الاولي لتحسين واقع الطاقة والأمن الغذائي ورواتب الموظفين (وعود الزيادة 400%).

ورغم المضي في هذه المقاربة إلا أن التحديات التي ترافق مرحلة ما بعد سقوط الأسد هي تحديات مركبة وبالغة وهي مرتبطة بثلاثية الاستقرار والتشاركية والتأسيس للمرحلة الانتقالية. ويمكن تفنيد التحديات المباشرة بالآتي:

- **تحدي توفير الموارد الاقتصادية**: إذ يعتمد الاقتصاد السوري على تحويلات المغتربين، في ظل تدمير مقومات الاقتصاد السوري جراء العمليات العسكرية وسرقة الموارد من قبل عائلة الأسد وشبكات المحسوبية المرتبطة بهم، والعقوبات الأوربية والأمريكية؛
- **تحديات مرتبطة بهيئة تحرير الشام**: سواء تلك المتعلقة ببنيته البشرية كعدد قادر على تحمل العبء بمفرده من جهة وكتيارات فد لا تنسجم مع طبيعة التحولات التي تقدم عليها الإدارة الجديدة من جهة ثانية. أو تلك المرتبطة بمؤشرات التفرد والإقصاء والتعامل مع المجتمع السوري كتمثيل مجتمعي وليس سياسي؛
- **العلاقة مع الفصائل** ومخطر الاقتتال الداخلي إضافة إلى قضايا الأمن الداخلي
- بقاء فلول النظام ومرتبكي الانتهاكات في أجهزة مؤسسات الدولة: في ظل عدم معرفة حكومة تصريف الأعمال للأشخاص الجيدين والأشخاص الفاسدين؛
- **مخاطر إدامة حالة الفراغ السياسية والمدنية** في سورية إضافة إلى مخاطر من التركيز على دمشق وإهمال الأطراف (المحافظات)، بما يعطيها مؤشرات للبحث عن خيارات مناسبة لها؛

عموماً وفيما يرتبط بتحديات مرحلة تسيير الأعمال (أسئلة المشروعية المحلية والإقليمية)

إذ ينبغي أن تتبع هذه المرحلة منطق التشاركية لتعميم المسؤولية والواجبات على جل الشرائح السورية، وتبدأ بالتحدي الأمني والحفاظ على وحدة التراب السوري وما تستلزمه من سياسات وتمر بتحدي التأطير الدستوري الناظم لهذه المرحلة ولا تنتهي بالتحدي الإداري والاستعصاءات المتوقع ظهورها جراء ترهل الدولة وتحكم شبكات الفساد والمحسوبيات ويوضح التفنيد أدناه طبيعة بعض التحديان وآليات التعاطي معها:

مرحلة تسيير الاعمال	نوع التحدي	آليات التعاطي معه
التحديات الأمنية: سياسات دافعة لتشكيل قطاع أمني احترافي	التقسيم	منح لامركزية أمنية غير سيادية + التمسك بوجود قطاع أمن ودفاع مركزي
	الضبط الفصائلي	اعلان حل الفصائل + تأهيلها + إعادة دمجها بالجيش الجديد بمهام حرس الحدود وحفظ النظام العام
	تحدي داعش والحدود المفتوحة	تحالفات أمنية + انتشار على الحدود
	الأمن المجتمعي	شمولية عملية التسوية + تعزيز المخافر+ قنوات اتصال عبر الوجهاء المحليين + حوارات مفتوحة
	مسار الهيكلة	عودة المنشقين + تفعيل الكليات العسكرية
تحدي التأطير الدستوري والقانوني	شرعية المقترح	مؤتمر حوار وطني يحدد الإطار + حل البرلمان
	الولاية القضائية والدستورية	تبني المقترح قبل بدء عمل القضاء
التحدي الإداري والخدمي	تحدي الطاقة	وعود موضوعية + اتفاقيات دولية + مزارع طاقة
	تحدي إطلاق الدولة	إطلاق القضاء والتعليم والصحة واعمال البلدية ومنافذ سورية البرية والبحرية

التشاركية والضبط الأمني : مدخل رئيسي لمعالجة أزمات مركبة

قبل سقوط نظام الأسد، عزز المشهد السوري وتطوراته من مقاربة التطبع مع النتائج لا سيما في انسداد أقنية التواصل بين مراكز القوى الإقليمية والدولية بخصوص سورية وحصرها بمساحة المساعدات الانسانية، الامر الذي عزز أدوار إيران من جهة أدوار فواعل مادون الدولة وحلفائها الاقليمين إضافة لتنظيم داعش الذي يدخل مرحلة انتقال وتحوله لصيغة تفاعل شبكية. وعلى الرغم من تغيير الملعب السياسي المحلي والإقليمي بعيد سقوط الأسد إلا أن هناك أزمات مستمرة لايمكن إغفالها، وتدلل الديناميات الأمنية والاقتصادية والانسانية في المشهد السوري على جملة من النتائج التي تسهم في مجموعها استمرار الأزمات وتعقدها وترشح أنفجارها بشكل أكبر نذكر منها:

- **تعاظم الاحتياجات الانسانية** سواء المرتبطة بالتعليم أو متطلبات اللجوء والمخيمات وما يستلزمه من وجود مشاريع تضمن عودة نوعية وكريمة من جهة، وبرنامج وطني بدعامات مالية هائلة من جهة ثانية.
- **هشاشة الوضع الأمني** واحتمالية انزلاقه للعنف وبمستويات نوعية ولو بنسب ضئيلة سواء تلك المرتبطة بالجريمة الجنائية أو المنظمة أو حتى المرتبطة بالسلم الأهلي.
- «**ضعف المركز وسيولة الحدود**» وتداعياته على الاستقرار الاقليمي، فوجود مركز ضعيف لا تتوافر لديه سياسات الترابط الجغرافي للتراب السوري فإن ذلك سيسهم من الانقسامات المجتمعية واحتمالية انتقالها وترشحها إلى مستويات تهدد الجغرافية ككل.
- «**انتعاشة داعش**» إذ انعكَست الظروف الميدانية والقدرات الذاتية للتنظيم قبيل السقوط، بشكل تحوّلات في بُنيتهِ. إذ بات يعتمد على نشاط لا مركزي يُشكّل العنصر المحلي حاملاً أساسياً له، ولم تعد الأيديولوجيا وحدها رافعته، خاصة مع تنوّع خلفيات العناصر التي يعتمد عليها، واتساع الخرق الأمني في صفوفه،

والحاجة المالية التي دفعته إلى استحداث مصادر بديلة للتمويل.

- **انتعاشة شبكات إيران وإنخراط طيف جماعات ما دون الدولة المرتبطة بها في عمليات التفكيك المجتمعي** من خلال الجريمة المنظمة. كإنتاج، تسويق، نقل المخدرات من سورية للخارج، أو عبر العبث بملف الاقليات وتحريضها، لتعزيز مؤشرات حرب أهلية.

- **تآكل الدولة**: ومن مؤشراته تراجع فرط عقد الجيش والأمن، وترهل العمل البيروقراطي وتعاظم شبكات الفساد، واهتراء البنية التحتية وعدم قدرتها على النهوض لاسباب قانونية ومالية وبنيوية.

أما فيما يرتبط بالاتجاهات المستقبلية وعلى الرغم من أن المشهد المستقبلي في سورية محكوم بثنائية الاستقرار او اللاستقرار إلا هنالك العديد من العوامل المحركة لسيناريوهات ضمنية، والتي يمكن تأطيرها ضمن المجموعات التالية:

- الأمنية: انتعاش تنظيم داعش، اندلاع اقتتال داخلي، ظهور نموذج قوى مناهضة، فشل الضبط الأمني والسيطرة. إلخ
- السياسية: عدم تقبل مشروع الإدارة الجديدة خارجياً، الإقصاء الداخلي وغياب المشاركة، استمرار العقوبات...إلخ
- الخارجية: الموقف الإسرائيلي، الموقف الأمريكي، موقف دول الاقليم...إلخ
- الاقتصادية: الانهيار الاقتصادي، توافر التمويل لدعم الاستقرار في سوريا ... إلخ
- **ويمكن ترتيب هذه المحركات وفق الأهمية القصوى كما هو موضح بالجدول أدناه**

محركات بالغة الأهمية	محركات مهمة	محركات داعمة
السيطرة على كافة الجيوب	تشميل قوى سياسية وعسكرية	التمويل
الاستقرار الداخلي	الشرعية الداخلية	الانتعاش الاقتصادي
الشرعية الدولية والاقليمية		قبول شكل أممي

نظراً لطبيعة المرحلة، وتعدد العوامل المحركة للسيناريوهات وتباين وزنها وتأثيرها على مسار الأحداث في سورية، فضلاً عن سلوك هيئة تحرير الشام وزعيمها أحمد الشرع في التعاطي مع المطالب الداخلية والخارجية، يمكن رسم طيف من السيناريوهات قائم على محددين أساسيين هما: 1) **مدى التشميل والتوافق/ الاستفراد بالسلطة**، 2) **مدى القدرة على تحقيق استقرار/ لا استقرار. وهم:**

1. **سيناريو التشاركية** وهو يفضي إلى استقرار والتشميل والتوافق الوطني، ويرتبط بمؤشرات (الفعالية الأمنية والعسكرية وفق قواعد العلاقات المدنية الأمنية – تأهيل المؤسسات – تفعيل دور مدني داعم لمسار التنمية – تحريك مسار التنمية وإعادة الغعمار – مشروعية سياسية محلية ودولية – قطاع خاص قوي – لامركزية إدارية ومالية متقدمة ولامركزية سياسية متوسطة – استقطاب رأس المال السوري – قواعد ضريبية عادلة)
2. **سيناريو الفردانية** المفضي للاستبداد واستفراد في السلطة وقد يسهم في تحقيق استقرار امني فقط، ويرتبط بمؤشرات (الضبط الأمني والتشكل الأمني الصلب – حد مقبول من الخدمات ح استقطاب قيادات مجتمعية ح مشروعية محدود دولية ومحلية – منظومة شديدة المركزية – إهمال للمحليات)
3. **سيناريو التشظي** وهو المستند على تشاركية دون فعالية أمنية، وهو مرتبط بمؤشرات (مجتمع مدني هش – استثمارات غير منتجة – منظومات حوكمية عغير قابلة للاندماج – دعم خارجي لمناطق دون أخرى – احتكار النفط والمعار – لامركزية سياسية وفوضى مالية وإداريـة – تنافس دولـي على دعم الفرقاء السوريين – قطاع خاص كوجه أخر للسلطة.
4. **سيناريو عودة العنف** وهو المستند على الفردانية في الحكم دون ضبط امنيـ وهو مرتبط باؤشرات (استمرار اقتصاد الحرب- عنف مجتمعي وإجرام – خطاب كراهية – خطاب طائفي – أنواع جديدة من العنف – تنافس صفري بين قبادات

الفصائل – تدخلات واحلاف دولية متباينة).

إذاً ينبغي لأي مقاربة حكم بعد سقوط النظام وتمرير مرحلة تسيير الأعمال ان تنطلق بتشكيل فهم مشترك لقضايا الاستقرار والأمن والتعافي مع مراعاة المعرفة المرتبطة بالديناميكيات المحلية ونتائجها ومقاطعتها مع السياق الدولي سواء المرتبط بالتعاطي مع المشهد السوري أو المتعلقة بأزمات المنطقة. **وأن تستند على مبدأ التشاركية** وأن تضع على سلم أولوياتها:

أ) الأمن ومكافحة الإرهاب: مكافحة الإرهاب، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وتوحيد المناطق، والشرطة والمؤسسات الأمنية المحلية وتأثيراتها الإقليمية غير المباشرة. وسيتناول هذا الموضوع أيضًا موقع الدولة السورية المستقبلية ضمن البنية والمصالح الأمنية الإقليمية.

ب) الحكم والنظام السياسي: النظام السياسي المستقبلي في سورية، طرق تقاسم السلطة، سيناريوهات اللامركزية/المركزية.

ج) التعافي الاقتصادي وشبكات الأعمال: الأوضاع الإنسانية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتعافي المبكر، وإعادة الإعمار والاقتصاد السياسي، وبرامج تحقيق الاستقرار.

في ضوء ذلك، يمكن أن يأخذ حل تشارك السلطة في الاعتبار ما يلي:

- حل تشارك السلطة لا يمكن أن يكون على أساس المحاصصة الطائفية أو العرقية.
- يجب أن يكون حل تشارك السلطة متناظراً.
- التفكير في النمط البرلماني الأنسب والذهاب باتجاه الغرفة الثانية.
- تفعيل الحياة السياسية والمدنية من خلال تهيئة قانونية ودستورية لنمط فعال ومستقل.
- تحييد قطاع الامن والدفاع عن التجاذبات السياسية ودسترته وضمان حياديته.

- فعالية المجتمعات المحلية ومشاركتها في آليات صنع القرار وتنفيذه ومراقبته
- التركيز على القطاع الخاص، إجراء حوارات بين رجال الأعمال من المناطق الثلاث ومناقشة الملفات الاقتصادية المشتركة التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتحسين الحوكمة الاقتصادية.
- أولوية التعليم أن يكون بوابة للاستقرار والتماسك المجتمعي، وتحييده عن التجاذبات الأمنية والسياسية.

خاتمة

بسقوط نظام الأسد تنتهي حقبة سوداء انتكست فيها الدولة وتفتت الجغرافية وضرب التماسك المجتمعي، حقبة عظمت من فكر نظام العصابة وتجيير القانون والدستور والمؤسسات لخدمته، فماتت السياسة والاجتماع وعممت السجون والمقابر والخطف والتعذيب، وحول شبكاته إلى الفئة المتحكمة باقتصاد البلاد وموارده وكافة الميزات السياسية والإدارية، كما سبب إجرامه وتعنته اتجاه الشعب السوري ومطالبه بالعديد من الانتكاسات التي طالت الدولة ومؤسساتها ومزقت الجغرافية وعظمنت من تحدياتها الأمنية.

وعلى الرغم من أن ثورة آذار 2011 وما استخدمته من تنوع في أدوات المقاومة والصمود والتحمل ساهمت في تقويض تلك الشبكات وانتصرت على هذا النظام إلا أن الحمل الوطني والتركة صعبة وبالغة الأهمية وتستوجب إدراكاً لتحديات سوريا الجديدة بكل مراحلها المتوقعة. ورغم وجود طيف واسع من السيناريوهات المتوقعة إلا أن مقاربة «النجاعة الأمنية والتشاركية» هي الخيار الذي يعزز تحول سورية إلى دولة استقرار وبناء.

التقرير الاستراتيجي لبنان على ضوء المتغيرات (2024)

إعداد:د. عماد الحوت

نائب في مجلس النواب اللبناني

تمهيد:

مر لبنان في عام 2024 بمرحلة حسّاسة مليئة بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل تفاقم الأزمات الداخلية وتداخل العوامل الإقليمية والدولية المؤثّرة. وفي ظل العدوان الإسرائيلي المتصاعد على لبنان، دخل المشهد السياسي والاستراتيجي مرحلة أكثر تعقيداً حيث ألقى التصعيد العسكري بظلاله على مواقف القوى الداخلية وأدوار الأطراف الخارجية، مما عمّق الإنقسامات الداخلية وأعاد ترتيب الأولويات.

إن تزامن العدوان الإسرائيلي على لبنان مع أزمة سياسية واقتصادية غير مسبوقة، يجعل المسارات المستقبلية معقّدة ومفتوحة على احتمالات متعددة، تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية بشكل كبير، حيث يرتبط المسار اللبناني بالأوضاع الإقليمية والتوازنات الدولية.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل أهم الأحداث والمتغيّرات المؤثّرة، والأطراف الفاعلة في المشهد اللبناني وتوقّع المسارات المستقبلية المحتملة.

أولاً: أهم الأحداث والمتغيّرات المؤثّرة:

العدوان الإسرائيلي

يمثّل العدوان الاسرائيلي على الجبهة اللبنانية جزءً أو استكمالاً للحالة التي نشاهدها في المنطقة منذ عملية طوفان الأقصى على أكثر من جبهة. فالكيان الإسرائيلي بدأ منذ تولي الحكومة الحالية، الأكثر يمينية في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، في تنفيذ مخططات صهيونية مرتبطة بمشروع التوسّع والهيمنة بالمنطقة.

انخرط حزب اللّه في معركة إسناد في اليوم التالي على إنطلاق معركة «طوفان الأقصى» في السابع من نوفمبر 2023م بسقف منخفض شهد ارتفاعاً متدرجاً، بهدف إستزاف العدو الإسرائيلي والتخفيف من وطأة العدوان على غزة. **كما سمح الحزب لعدد من المكونات اللبنانية والفلسطينية بالمشاركة في الجبهة، ولكن ضمن قواعد لا يسمح بتجاوزها.**

استمرّت جبهة الإسناد حوالي أحد عشر شهراً تقريباً تفاوتت فيها المواجهات الصاروخية وحاولت خلالها قوات الاحتلال تغيير قواعد الاشتباك، ولجأت إلى سياسة الاغتيالات التي كان مسرحها الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية وطالت مناطق أخرى في بعض الأحيان.

وفي 17 سبتمبر، بدأ الاحتلال مرحلة جديدة بتفجير أجهزة «البايجر» بأيدي عناصر ومناصري حزب اللّه، ثم اغتيالات لقيادات في حزب اللّه كان ذروتها اغتيال الأمين العام للحزب يوم 27 سبتمبر ثم خليفته المفترض السيد هاشم صفي الدين في 3 أكتوبر.

شهدت هذه المرحلة تصعيداً عسكرياً إسرائيلياً على الحدود الجنوبية مع لبنان ومحاولات اختراق للأراضي اللبنانية، تفجير المنازل في القرى الحدودية، واستهداف مواقع إدّعى العدو الصهيوني أنها تابعة لحزب اللّه في البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. دفع هذا التصعيد إلى حالة من التوتر الإقليمي، مع تدخلات دولية لاحتواء الموقف ومنع الحرب الشاملة.

حاولت القوى السياسية اللبنانية المناوئة لحزب الله أن تستفيد من الواقع القائم لشنّ حملة سياسية عليه، تحت شعار توريط لبنان في الحرب، لكنّ النتائج جاءت أقلّ من توقعهم نتيجة عدم تجاوب عدد من القوى السياسية اللبنانية، وعدم تفاعل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع هذه الحملة، لعدم استفزاز حزب الله وإيران الملتزمين بالسقوف المقبولة، بالإضافة الى تبني الحكومة اللبنانية تلميحاً موقف الحزب.

قدّر البنك الدولي كلفة الأضرار التي لحقت بالمساكن في لبنان بنحو 2.8 مليار دولار مع تدمير أكثر من 99 ألف وحدة سكنية جزئياً أو كليّاً، والأضرار بالزراعة بنحو 124 مليون دولار، وحوالي 1.1 مليار دولار نتيجة فوات الحصاد وتدمير المحاصيل والثروة الحيوانية. كما بلغ عدد شهداء العدوان حسب وزارة الصحة 3823 شهيد (لا يتضمن شهداء حزب الله) وعدد الجرحى 15859 جريح وبلغ عدد النازحين حوالي 886 ألف نازح.

الفراغ الرئاسي واستمرار الأزمة السياسية

في ظل غياب التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، استمر الشلل المؤسساتي، وزادت من التجاذبات بين الأطراف السياسية حول الصلاحيات الدستورية. وفي ظل استمرار القصف الجوي الإسرائيلي للبنان، طفت على السطح مشكلة أن لبنان بدون رئيس في هذه المرحلة الحرجة في تاريخه.

وحسب موقع (أكسيوس) الأمريكي فإن الإدارة الأمريكية تريد استغلال حالة الضعف التي أصابت حزب اللّه لتقليص نفوذ الحزب السياسي في لبنان، والعمل على انتخاب رئيس جديد لا يكون موالياً للثنائي الشيعي في لبنان؛ وحسب تصريحات (آموس هوكشتاين) المبعوث الأمريكي الخاص إلى لبنان، أن الأولوية لملء حالة الفراغ الرئاسي في لبنان، وضرورة انتخاب رئيس جديد؛ وفي لقاء بين وزير الخارجية اللبناني (عبد اللّه بوحبيب) مع (باربرا ليف) مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى، صرحت ليف أن الوضع في لبنان يجعل ملف انتخاب رئيس لبناني جديد أمراً حتمياً وضرورياً. كذلك صرّح

(نجيب ميقاتي) رئيس حكومة تصريف الأعمال بأن الوضع اللبناني يحتّم ضرورة انتخاب رئيس جديد، يكون ممثلاً لكل اللبنانيين، كما قال بأن «النقطة الأساسية هي انتخاب رئيس لا يتحالف مع فريق ضد آخر » وقد تم تحديد جلسة انتخاب رئيس في التاسع من يناير القادم قد تفتح الباب لسلسلة جلسات قد تنتج رئيساً.

استمرار الانهيار الاقتصادي والآثار الاجتماعية

استمرت الليرة اللبنانية في فقدان قيمتها أمام الدولار وإن كان المصرف المركزي نجح في تثبيت قيمتها بـ 89500 ليرة للدولار الواحد، ووصول معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. كما شهد لبنان استمرار انهيار خدمات أساسية مثل الكهرباء والمياه، وتراجع الخدمات الصحية مع نقص الأدوية والمعدات الطبية في المستشفيات، واضراب القطاع التعليمي، وارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، واعتماد أكثر من نصف السكان على المساعدات الإنسانية. كل ذلك أدى الى زيادة الاعتماد على المبادرات الفردية والمساعدات الدولية لتقديم الإغاثة ولكنها كانت غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

من جهة أخرى بقيت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي متعثّرة بسبب عدم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، مثل مكافحة الفساد وضبط الحدود والجمارك، مما أدى إلى إحجام المجتمع الدولي عن تقديم مساعدات مالية كبيرة، مع اقتصار الدعم على المساعدات الإنسانية كما تم وضع لبنان على اللائحة الرمادية للدول الخاضعة لتدقيق خاص من جانب مجموعة العمل المالي (FATF) بسبب ضعف الإجراءات اللبنانية في مراقبة الأنشطة المالية ومكافحة الفساد[1].

من جهة ثالثة، تصاعدت الهجرة الجماعية للكفاءات والمهنيين اللبنانيين بسبب غياب الفرص، مما زاد من استنزاف الموارد البشرية، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب، وارتفاع التوترات الاجتماعية نتيجة الضغط على الخدمات العامة والمنافسة في سوق العمل.

(1) https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Lebanon.html

سقوط نظام آل الأسد في سوريا

شهدت الأيام الماضية وبشكل سريع سقوط نظام آل الأسد في سوريا. و لقد كان لهذا السقوط مجموعة من المقدمات أهمها التحديات التركية الاستراتيجية في ملفي تهديد الأكراد على حدودها والنزوح السوري اليها وآثاره الاقتصادي والشعبي، التراجع الكبير في القدرات الإيرانية في سوريا نتيجة الضربات الإسرائيلية المتلاحقة على الأراضي السورية ونتيجة نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان، انشغال روسيا في الحرب في أوكرانيا، ترتيب صفوف مجموعات الثوار وتطوير قدراتهم العسكرية، التدهور الاقتصادي للنظام ورفضه للحلول السياسية التي طرحت عليه إقليمياً ودولياً.

هذا التغيير يعاني من تحديات أهمها خطر الثورة المضادة ودور الأكراد وتحرك الكيان الإسرائيلي، و التحدي الاقتصادي واستعادة الثقة الدخلية وبناء المؤسسات، وتحدي التدخلات الخارجية ووحدة الأراضي.

ثانياً: وقف إطلاق النار

وافقت الحكومة اللبنانية وحكومة الكيان الإسرائيلي في 27 نوفمبر على وقف إطلاق نار رعته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا متضمناً 13 بنداً.

أ. أهم نقاط الاتفاق:

- التشديد على تنفيذ القرار الدولي رقم 1701 لاسيما انتشار الجيش اللبناني وتمركزه مع اليونيفيل، حصرية السلاح في جنوب الليطاني، وعدم استيراد أو إنتاج أي سلاح غير موافق عليه من قبل الدولة اللبنانية.
- إنسحاب القوات الإسرائيلية خلال مهلة 6 يوماً كحد أقصى من بدء سريان وقف اطلاق النار إلى جنوب الخط الأزرق، وانتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني بشكل تدريجي وتفكيك المنشآت العسكرية ومصانع السلاح غير المصرّح بها بدءاً

من منطقة جنوب الليطاني.

- نشر الجيش اللبناني على جميع المعابر الحدودية البرية والجوية والبحرية.
- توسيع لجنة مراقبة تنفيذ القرار 1701 لتضم لبنان وقوات الأمم المتحدة والكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا برئاسة جنرال أمريكي. يبلّغ الكيان الإسرائيلي ولبنان عن أي انتهاكاتٍ مزعومة إلى اللجنة وقوات اليونيفيل، دون المساس بحقوقهما في التواصل المباشر مع مجلس الأمن الدولي.
- تحدّث الاتفاق في البند 4 عن «حق إسرائيل أو لبنان في ممارسة حقهما الأصيل في الدفاع عن النفس بما يتفق مع القانون الدولي» وهذا ضمناً يتيح للإسرائيلي تفسير معنى الدفاع عن النفس.
- يبقى دور اليونيفيل كما هو منصوص عنه في القرار 1701، بحيث ستبقى مسؤولية مصادرة السلاح وتفكيك المنشآت العسكرية وكل ما يختص بموضوع حصرية السلاح، من اختصاص الجيش اللبناني وحده.
- ستتم مساعدة وتطوير أداء الجيش اللبناني وتعزيز قدراته لتحقيق المهام المنوطة به، من قبل لجنة فنية عسكرية تُعرف بـ:

.MTC4L (Military Technical Committee for Lebanon)

- تسهيل المفاوضات غير المباشرة بين الكيان الإسرائيلي ولبنان بهدف حل النقاط المتنازع عليها المتبقية على طول الخط الأزرق.

ب. نقاط الربح والخسارة لدى الفريقين

نقاط الربح لحزب الله:

- صمود على الأرض بوجه الآلة الإسرائيلية الضخمة وعدم السماح لها بالتقدم أو بتغير الخرائط الجغرافية.

- عدم السماح للاسرائيلي باقامة منطقة عازلة.

نقاط الخسارة:

- تفكك وحدة الساحات وفصل المسار مع غزة.
- إبعاد الحزب عن الحدود الى ما وراء الليطاني.
- الضربات القوية التي طالت الحزب في القيادتين السياسية والعسكرية، والخرق الأمني ضمن حزب الله والحرس الثوري.

نقاط الربح للكيان الإسرائيلي:

- فرض بنود 1701 مع حرية المراقبة العسكرية والتدخل الميداني في كل المناطق.
- دخول الأمريكي الى الداخل اللبناني مع مجموعة مراقبة خروج حزب الله الى ما وراء الليطاني.
- حصرية دور الجيش في تحمّل أمن الجنوب وعلى الحدود، وسحب هذه النقطة من يد حزب الله.
- تماسك الجبهة الداخلية الى حد كبير سياسياً وراء الحرب.

نقاط الخسارة للكيان الإسرائيلي:

- عدم عودة سكان الشمال الاسرائيلي الى بيوتهم كما وعد نتنياهو.
- اهتزاز قوة الردع الإسرائيلة حيث وصلت صواريخ حزب الله الى عمق تل أبيب ومنزل نتنياهو نفسه.
- انهاك الجيش الاسرائيلي وعدم قدرته على مواصلة الحرب وهذا ما عبر عنه نتنياهو.
- الخسارة الكبيرة في الاقتصاد لأسباب عديدة منها استدعاء جنود الاحتياط.

- عدم النجاح في ضرب المكونات الداخلية اللبنانية ببعضها حيث ظهر أن الخلافات السياسية ما تزال قوية في لبنان بشأن الحرب وسلاح حزب اللّٰه لكنها لم تؤثر على التضامن والاحتضان الشعبي.

ت. إشكاليات وتحديات أمام الاتفاق

تضمّن نص اتفاق وقف إطلاق النار مجموعة من التحديات والنقاط المبهمة مثل توسيع منطقة جنوب نهر الليطاني بإضافة ثلاث مناطق جديدة شمال النهر (يُحمر وشقيف وأرنون)، إشكالية الحق في الرد على اعتداء الطرف الآخر فهل يعني ذلك الجيش اللبناني أو حزب اللّٰه؟ كيفية معالجة الخروقات ولا سيما من جهة الكيان الإسرائيلي بما يمنعه من فرض أمر واقع، وتحدي إمكانية وقوع إشكاليات بين الجيش اللبناني وحزب اللّٰه عند مباشرة تفكيك المنشآت العسكرية التابعة لحزب اللّٰه، وإلا وقوعه في مشكلة مع لجنة مراقبة تطبيق الإتفاق.

ث. دوافع قبول الاتفاق

وافق الكيان الإسرائيلي على إتفاق وقف إطلاق النار نتيجة إستنزاف جبهته الداخلية، قناعة قيادات الجيش بعدم جدوى استمرار الحرب وازدياد مخاطر التوغّل البري على مستوى الجنود والآليات، تراجع مخزون الأسلحة لدى جيش الكيان الإسرائيلي لا سيما المرتبطة بالدفاع الجوي، انخفاض نسبة الإلتحاق بالجيش (25% حسب صحيفة يديعوت أحرونوت)، ضغط مطالب عودة النازحين من الشمال الى منازلهم، إنهاء حالة إستنزاف الاقتصاد الإسرائيلي وتأثير التحاق الجنود الاحتياط على العجلة الاقتصادية، تحقيق هامش من أهداف الحرب وإغتيال معظم قادة الصف الأول لحزب اللّٰه وإضعاف البنية العسكرية التحتية جراء ضرب الكثير من مخازن الأسلحة والصواريخ.

من جهة أخرى كان هناك رضى أمريكي على حجم المنجزات الإسرائيلية وانعكاساتها على واقع توازن القوى في الإقليم، في مقابل حاجة إيرانية للحد من الخسارة والإستنزاف

والحفاظ على حزب الله في لبنان ولو بحد أدنى من قوته وتجنّب حرب شاملة في المنطقة تطال حدودها، مما ساهم في إنجاز الاتفاق.

ج. أبرز تداعيات الاتفاق على لبنان:

أولى أبرز تداعيات إتفاق وقف إطلاق النار على لبنان هي تراجع النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة بشكل عام بسبب تراجع قدرات حزب الله، وما يستتبع ذلك من ترقّب لحجم الدور المستقبلي لحزب الله وإيران في سوريا والمنطقة بشكل عام. وهذا لا ينفي محافظة حزب الله على موقعه وحضوره السياسي والإجتماعي الكبير في الداخل اللبناني.

ثاني هذه التداعيات هي زيادة النفوذ الأمريكي في لبنان مع انضمام الولايات المتحدة الأمريكية الى لجنة المراقبة الدولية في الجنوب وبقيادتها، فضلاً عن تشديد المراقبة على مطار ومرفأ بيروت، بالإضافة الى تشديد المراقبة على الحدود الشرقية ومراقبتها.

ثالث هذه التداعيات، تعزيز الجيش اللبناني سلطته في جنوب لبنان وهو ما يجب أن يستثمر من خلال تبني استراتيجية دفاعية وطنية في مواجهة الخطر الاسرائيلي وأطماعه التاريخية في الجنوب.

رابع هذه التداعيات هو تراجع فرص وقوع فتنة مذهبية سنية – شيعية نتيجة مشهد التضامن الوطني العارم الذي عاشه لبنان خلال الحرب، وبدء عودة النازحين وانشغالهم بإعادة ترميم منازلهم.

ثالثاً: الأطراف الفاعلة وأدوارها

الأطراف الداخلية

- **حزب الله والمكوّن الشيعي:**

تعامل حزب الله مع المرحلة الحالية كمعركة وجودية نتيجة تصاعد الضغوط عليه خاصةً العقوبات الأميركية، والانقسامات الداخلية والوضع المستجد بعد طوفان الأقصى، فتفاعل مع حرب غزة ضمن رؤية إقليمية لفكرة «وحدة الساحات»، برد عسكري محسوب

لضمان استمرار الردع دون الانزلاق إلى حرب شاملة، واستنزاف قوات الاحتلال، ومنع كيان الاحتلال من تحقيق أهدافه في لبنان والمنطقة، مع محاولة الاحتفاظ بقوّته وقدرته على التأثير في الأحداث وسياسات لبنان والمنطقة.

عانى حزب الله من انكشاف أمني كبير في الأسابيع الأخيرة لعل من أهم أسبابها تواجده على الساحة السورية لسنوات مما ساعد على حدوث اختراقات في دوائر عمل الحزب من خلال أجهزة الاستخبارات على المسرح السوري.

إن من أهم عناصر قوة حزب الله هي القوة العسكرية والدفاعية، الدعم الإيراني، التأثير السياسي في لبنان، إضعاف الدولة لصالح مشروعه، النفوذ الاجتماعي والخدمات، الترويج الإعلامي، والتوسع الإقليمي. جميع هذه العناصر تأثّرت بشكل واضح، كما أن الضرر الذي لحق بصورته نتيجة تحوّله من قوة مقاومة إلى قوة سياسية تنازع على المقاعد والمناصب وتفرض رأيها بهيبة السلاح جعلت تحالفاته الداخلية مهتزّة جداً.

بالمقابل، فإن حزب الله لا يزال يحظى بتأييد قوي في أوساط المكوّن الشيعي اللبناني **على الرغم من تحمله الكلفة الأكبر للمواجهة العسكرية على مستوى النزوح أو الخسائر المادية أو عدد الشهداء والجرحى**، كما أن الرئيس بري لعب دوراً أساسياً في التعبير عن موقف حزب الله والتسويق له في المباحثات مع الوفود الأجنبية، وبالأخص مع مبعوث واشنطن الخاص؛ لكن الولاء يجلب معه مسؤوليات وسيشكل عبءاً على الحزب في السنوات المقبلة نتيجة والحاجة الى الإعمار والخدمات وعدم الرغبة في مغامرات جديدة.

- **المكوّن السني:**

شهدت الساحة السنية تعاطفاً مع الفلسطينيين في مواجهة الإجرام الصهيوني بشكل عام وتأييداً واضحاً للقضية الفلسطينية، لكن التأييد لفتح الجبهة اللبنانية في الجنوب لم يكن بنفس المستوى. إن موقف المعارضين لفتح الجبهة ينطلق من التخوّف من استخدام لبنان كساحة تصفية حسابات بين إيران والكيان الإسرائيلي، ونتيجة ممارسات حزب الله الإستعلائية في الداخل اللبناني قبل الحرب، والقلق من التداعيات الاقتصادية

الكارثية في ظل أزمات خانقة.

أما على مستوى الجماعة الإسلامية، فلقد إنخرطت في ميدان المواجهة جنوباً، في موقف متقدم ينسجم مع أدبياتها تجاه الدفاع عن أرضها وتجاه القضية الفلسطينية، لكنه لم يكن منسجما مع قدراتها واستعدادها لتبعات هذا القرار. وقد لاقى موقف الجماعة حماسةً واستحساناً من شريحة من الساحة السنية، وقد دفع هذا الأمر إلى شنّ حملات إعلامية عليها بهدف منع تحول التعاطف إلى قوة سياسية وجماهيرية مستقبلاً. من جهة أخرى، وعلى الرغم من موقفها من مواجهة العدوان، فلقد سعت الجماعة الى تجنّب الإصطفاف الكامل مع حزب الله، والعمل على الحد من الفتن الداخلية، وإيجاد مناخ من الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال.

- المكوّن الدرزي

تبنّى المكوّن الدرزي موقفاً مؤيداً للحقوق الفلسطينية ورافضاً للاعتداءات الإسرائيلية على غزة أو لبنان، مع الدعوة الى ضبط النفس لتجنّب توريط لبنان في صراع شامل أو تحويله الى ساحة لتصفية حسابات إقليمية، وضرورة التمسّك بالوحدة الوطنية وتحصين الساحة الداخلية من أي تداعيات والحفاظ على الاستقرار الداخلي.

- المكوّن المسيحي

غالبية المكوّن المسيحي، بما في ذلك الأحزاب المسيحية عبّرت عن رفض العدوان الإسرائيلي على لبنان وأكّدت على ضرورة الدفاع عن سيادة لبنان، ولكن هذا الموقف رافقه اختلافات حول آليات الرد وقرار الحرب والسلم.

التيار الوطني الحر الذي يعاني من تراجع في شعبيته سعى لاستعادة دوره كمدافع عن المسيحيين في المعادلة اللبنانية، واتخذ موقفاً حذراً متمايزاً عن حزب الله دون قطع العلاقة نهائياً، داعياً إلى توحيد الجهود ضد العدوان، مع الحفاظ على استقلالية خطابه السياسي لتفادي الإنتقادات الداخلية والدولية، والدعوة الى تجنّب التصعيد غير المحسوب.

ركّزت القوات اللبنانية وحزب الكتائب على تشكيل معارضة قوية لحزب اللّه وحلفائه، وتصوير نفسيهما كبديل للحالة الراهنة، واعتبرا أن العدوان الإسرائيلي فرصة لتأكيد ضرورة تقوية الجيش اللبناني وحصر السلاح بيده، وتحييد لبنان عن الصراعات.

بقي تيار المردة وسليمان فرنجية مائلاً الى إدانة العدوان الإسرائيلي ودعم المقاومة كجزء من الردع ضد الكيان الإسرائيلي مع التركيز على ضرورة التهدئة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

الأطراف الخارجية

- **الكيان الإسرائيلي:**

تقوم الاستراتيجية العامة للعدو على التفوق العسكري والاستخباري، مواجهة توسّع النفوذ الإيراني، التطبيع وتوسيع التحالفات الإقليمية، تحجيم تهديد المقاومة الفلسطينية وحزب اللّه الى حد الإنهاء إذا أمكن، تعزيز الإقتصاد والتكنولوجيا، والتاثير في الرأي العام الدولي.

أغلب هذه العناصر ضربت في عملية طوفان الأقصى وبات على العدو الإسرائيلي عبء استعادتها. من هنا كانت استراتيجية الكيان الصهيوني في حربه على لبنان تقوم على استعادة نظرية الردع (عملية البايجر – الاغتيالات – القصف التدميري الاستعراضي)، إضعاف حزب اللّه باستهداف قياداته التنظيمية والميدانية وبنيته العسكرية البشرية ومخازن الأسلحة والذخيرة، الضغط على بيئة حزب اللّه من خلال حجم النزوح واستهداف قاعدة الحزب الاقتصادية والمالية والحياتية لبيئته، الضغط على الداخل اللبناني من خلال استهداف مختلف المناطق مما يرفع منسوب التوترات الداخلية، محاولة إنشاء منطقة عازلة بالنار والتدمير والتهجير، والدفع لإحداث تغيير سياسي كبير في لبنان مع تراجع قوة الحزب ومحاولة إشغاله بصراع طائفي.

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على الحفاظ على النفوذ السياسي والاقتصادي في العالم، الأمن القومي الأمريكي، مواجهة المنافسين الاستراتيجيين (الصين كمنافس اقتصادي وتكنولوجي ولاحقاً أمني وروسيا كمنافس عسكري وسياسي)، حماية أمن الطاقة، ودعم الكيان الإسرائيلي وضمان تفوقه العسكري. وهكذا نجد أن دعم الكيان الإسرائيلي هو واحد من مجموعة أولويات أو صراعات ينبغي أن تديرها بالإضافة الى الصراع الأوكراني الروسي والصراع الاستراتيجي مع الصين.

من هنا كان الموقف الأمريكي يرتكز على الحفاظ على أمن واستقرار الكيان الإسرائيلي كقاعدة عسكرية متقدمة في المنطقة، تعزيز الهيمنة على المنطقة ونفطها وغازها وممراتها، الإبقاء على حالة توازن بين دول المنطقة كحليف وراعٍ لها أو ضامنٍ لأمنها واستقرارها، عدم الإفساح في المجال لأيّ من الصين أو روسيا في توسيع نفوذها في المنطقة، تقليص نفوذ إيران في الإقليم بعد بروز محاولاتها للتوسّع والهيمنة، والإتفاق مع الكيان الصهيوني على إنهاء الدور العسكري لحماس وحزب الله أو تحجيمهما. هذا الدعم الأمريكي للعدو الإسرائيلي قد يتراجع بعد الانتخابات لصالح الانكفاء على قضايا الداخل والصراع مع الصين.

- **إيران**

قامت الاستراتيجية العامة لإيران على تعزيز النفوذ الإقليمي، تطوير البرنامج النووي، الحروب غير المباشرة عبر الحلفاء، مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط مع اعتماد الدبلوماسية المرنة معها، التعاون مع روسيا والصين، نشر الفكر الثوري الإيراني، والتحركات الدبلوماسية المرنة. وتعتبر إيران لبنان عنصراً أساسياً في استراتيجيتها الإقليمية عبر دعم حزب الله واعتباره خط الدفاع الأول عن طهران، ووسيلة ضغط وتأثير من ناحية ثانية.

كما تسعى إيران لتثبيت توازن القوى بينها وبين الكيان الإسرائيلي، وأن تثبت للولايات

المتحدة أنها قادرة على التحكم في وتيرة صراعات المنطقة وأن مفاتيح الحل والتصعيد بيدها، وأنها قادرة على إحباط أو إجهاض أي مشروع بالمنطقة.

بالمقابل فإيران لا تريد أن تتورط في نزاع إقليمي دولي هي غير جاهزة له، فهي منهكة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتكتفي بدعم حزب الله في معركته بالمستطاع وتمارس سياسة واقعية مع السير على حافة الهاوية دون الوقوع فيها.

وإنطلاقاً من رؤيتها العامة في إدارة الصراع في المنطقة، طوّرت إيران مفهوم وحدة الساحات، وضمن هذا المفهوم، كان حزب الله في طليعة هذه الساحات وأكثرها نشاطاً بالفعل، حيث بدأ في تفعيل مفهوم وحدة الساحات عقب عملية طوفان الأقصى من خلال هجمات محدودة من حزب الله والحوثيين وبعض المجاميع المسلحة في العراق.

- **فرنسا:**

تركّز فرنسا على استقرار لبنان كجزء من مصالحها التاريخية والاقتصادية في المنطقة، فواصلت دور الوسيط، ودعت إلى ضبط النفس من جميع الأطراف وتجنب حرب شاملة، كما قامت بالضغط على الكيان الإسرائيلي لتجنب استهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية، كما حاولت إحياء الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة اللبنانية.

- **روسيا**

لم يكن لروسيا من دور مؤثّر على مسار الأحداث في لبنان سوى التركيز على عدم تسهيل الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط من خلال عدم تسهيل تمرير أي قرار يخل كثيراً بالتوازنات في مجلس الأمن. كما حرصوا على ضمان وجودهم العسكري في سوريا والوصول للماء الدافئة في البحر الأبيض المتوسط.

- **الدول العربية**

تعاملت مصر مع لبنان ضمن مقتضيات ما تعتبره أمنها القومي، بحكم دخول حزب الله في المعادلة الأمنية مع الكيان الإسرائيلي وفي المعادلة الفلسطينية، فانخرطت في

الجهود الدبلوماسية الرامية لوقف هذا التصعيد بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة.

أما السعودية والخليج، فدانت العدوان الإسرائيلي، ودعت الى تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية، وسعت الى تعزيز الحضور السني التقليدي والمسيحي في سعيه الى تقليل نفوذ حزب الله في لبنان، واكتفت بتقديم الدعم الإنساني للحكومة اللبنانية لتخفيف تداعيات العدوان، كما ساهمت عودة الحوار بين السعودية وإيران في تهدئة بعض التوترات المرتبطة بلبنان.

أما سوريا، فتبقى مؤثّرة بسبب الروابط الجغرافية والسياسية، لكن تأثيرها سيتأخر بانتظار ترتيب الوضع فيها ووصولها الى حالة من الاستقرار، وإن كان مجرد تغيير النظام ينعكس على موازين القوى السياسية في لبنان.

رابعاً: المسارات المستقبلية المحتملة

تتوقف المسارات المستقبلية بعد وقف إطلاق النار في لبنان على مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى كيفية تفاعل الأطراف الرئيسية مع التطورات الميدانية والسياسية.

يعتبر **الكيان الإسرائيلي** وقف إطلاق النار نجاحاً تكتيكياً إذ حقق له أهدافه الأمنية دون تصعيد شامل، وسوف يستعد لأي مواجهة قادمة عبر تعزيز قدراته الدفاعية والهجومية، وسيستثمر علاقاته الدولية والإقليمية لتضييق الخناق على إيران وحزب الله.

تنظر **الولايات المتحدة الأمريكية** الى التهدئة كضرورة لمنع تصعيد إقليمي أوسع وستدعم وقف إطلاق النار وستظهر نفسها كقوة أساسية في الحفاظ على الإستقرار، كما ستعزز استقرار لبنان المشروط بالإصلاحات وتعزيز سلطة الدولة وتراجع نفوذ حزب الله، وستستمر بالضغط على حزب الله وإيران ودعم الكيان الإسرائيلي.

ترى **إيران** أن وقف إطلاق النار فرصة لترميم محور المقاومة، وستسعى لتجنّب تصعيد قد يؤدي الى حرب واسعة بين حزب الله والكيان الإسرائيلي لا سيما بعد التغيير الذي

حصل في سوريا وما ينتج عنه من انقطاع خط إيران – بيروت عبر الأراضي السورية، كما ستواصل دعم حزب الله كعنصر استراتيجي أساسي في سياساتها الإقليمية.

ترى **فرنسا** أن وقف إطلاق النار فرصة لدعم استقرار لبنان ومنع انهياره الكامل مما يؤدي الى موجة هجرة جديدة الى أوروبا، وتعزيز دور الدولة اللبنانية وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة دولياً ومحلياً، كما تسعى الى التوازن بين دعم الحكومة اللبنانية والتعامل بحذر مع حزب الله وتفضيل استراتيجية الحوار بدلاً من المواجهة المباشرة لنفوذ حزب الله المدعوم من إيران، وتأكيد دورها كوسيط دولي وشريك أساسي في دعم لبنان وضمان استقراره، كما ستسعى لتكون شريكاً رئيسياً في أي جهود لإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة من التصعيد الأخير، ما يعزز نفوذها الاقتصادي في لبنان.

ترى **روسيا** في وقف إطلاق النار فرصةً لتعزيز دورها كوسيط دولي يسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز جهود التهدئة والإستقرار في لبنان. كما تسعى روسيا لاستغلال الوضع لتعزيز استثماراتها في لبنان، خاصةً في قطاع الطاقة والبنية التحتية. ستعمل موسكو على تحقيق توازن بين دعمها لحزب الله وعلاقتها الجيدة مع الكيان الإسرائيلي بما يخدم استراتيجيتها الإقليمية.

جميع الدول العربية تدعو الى استقرار لبنان وتجنّب تصعيد جديد، مع التأكيد على سيادة الدولة اللبنانية. هناك انقسام واضح بين الدول العربية حول حزب الله، حيث تدعم بعض الدول (مثل السعودية والإمارات) الحد من نفوذ الحزب وقد تواصلان الضغط السياسي عبر دعم قوى سياسية معارضة لحزب الله، بينما تسعى دول أخرى (مثل قطر والعراق) الى تعزيز الحوار وودعم جهود الإعمار، أما مصر فتعتبر أن دور حزب الله يعقّد المشهد السياسي، لكنها تركّز على استقرار لبنان كأولوية لمنع انفلات الأوضاع مما قد ينعكس على الأمن الإقليمي لقربها من الأزمة الفلسطينية.

أما ما يتعلّق في التأثيرات المستقبلية لسقوط نظام آل الأسد في سوريا على لبنان فيمكن تقسيمها الى عدة مستويات:

على المستوى السياسي، سيكون لتغيير النظام السياسي تأثيرات مباشرة على موازين القوى السياسية في لبنان، وتغيّر في التحالفات السياسية الداخلية، بما فيها تلك المتعلّقة بانتخابات الرئاسة نتيجة زيادة عوامل ضعف حزب الله من حيث التمويل والدعم اللوجستي من إيران وتراجع حلفاء النظام السابقين، مما يضع لبنان أمام إحتمالين، إحتواء حزب الله في اللعبة السياسية مع تفهّمه للمتغيّرات وإبداء مرونة عالية، أو تصعيد للقوى المعارضة له ومكابرة الحزب مما يؤدي الى تصعيد سياسي أو أمني غير مأمون العواقب.

على مستوى الأمن والإستقرار، فالنظام السابق كان شريكاً في تحريك المجموعات المتطرّفة في لبنان وفي تدفّق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود، وبالتالي فإن استقرار الإدارة الجديدة في سوريا يمكن أن يساهم في تحسين الأوضاع الأمنية في لبنان لا سيما في حال التوافق على تسوية إقليمية ودولية في سوريا. بالمقابل، ستكون هناك مخاوف من تحريك مخابراتي لخلايا نائمة إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية لزعزعة الأمن في سوريا.

على مستوى العلاقات الخارجية، قد يؤدي سقوط نظام آل الأسد الى تحسين علاقات لبنان بالدول العربية والغربية التي كانت تعارض النظام السوري السابق وتعتبر لبنان بوابة لدعمه وإبقائه صامداً، ولقد عانى لبنان من تداعيات قانون قيصر مثلاً مما انعكس تسريعاً للإنهيار الاقتصادي الحاصل فيه، كما سيشهد لبنان تراجعاً للنفوذ الإيراني فيه مقابل تقدم تركي وأمريكي.

على مستوى الاقتصاد، قد تفتح عملية إعادة الإعمار في سوريا أبواباً للشركات اللبنانية للمشاركة في مشاريع البناء وإعادة التأهيل، مما قد يعزز الاقتصاد اللبناني ويوفّر فرص عمل جديدة. كما أن عودة اللاجئين السوريين في لبنان الى ديارهم بعد استقرار الأوضاع في سوريا يمكن أن يقلل الضغط على البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل المحلية، بالإضافة الى ارتفاع التبادل التجاري وعبور البضائع بين البلدين.

على مستوى الساحة السنية في لبنان، فمن المؤكد أن تغيير النظام في سوريا سينعكس معنوياً عليها، وهذا قد يؤدي الى تصاعد دور القيادات السنية االسياسية في إعادة

ترتيب البيت السني، والإستفادة من تأثيرات سقوط النظام على حلفائه لإعادة التوازن مع الطوائف الأخرى، خاصةً الشيعية، مع ضرورة التنبه أن لا يتحول هذا السعي لإستعادة التوازن الى صراع مفتوح مع حزب اللّٰه يضر بالاستقرار في البلد.

تنقسم المسارات المحتملة إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات المؤثرة على كل مسار:

1. المسار الأول: تثبيت الاستقرار وتحقيق تهدئة طويلة الأمد

أبرز معالم هذا المسار تعزيز وقف إطلاق النار برعاية أممية أو دولية، تعزيز دور الجيش اللبناني مع تقليص دور حزب اللّٰه العسكري، إعادة الإعمار بدعم دولي وعربي شرط الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وتقليص التدخلات الخارجية لضمان الاستقرار.

أهم العوامل الداعمة لهذا المسار الضغط دولي لمنع تصعيد جديد، توافق إقليمي بين السعودية وإيران، إرهاق الأطراف المحلية والإقليمية من التصعيد المستمر والرغبة في استراحة سياسية.

أهم التحديات أمام هذا المسار استمرار محاولات النفوذ الإيراني عبر حزب اللّٰه، صعوبة تطبيق إصلاحات في ظل النظام السياسي الطائفي المترهل، غياب الثقة بين الأطراف المحلية والدولية.

2. المسار الثاني: تصعيد جديد أو انهيار داخلي

أبرز معالم هذا المسار عودة التوترات وفشل الأطراف في الإلتزام بوقف إطلاق النار، إستمرار الأزمة الإقتصادية والسياسية ما قد يؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة ويفتح الباب أمام فوضى أمنية وانقسامات داخلية مع ظهور دعوات انفصالية، استغلال القوى الإقليمية والدولية الوضع لتعزيز نفوذها في لبنان.

أهم العوامل الداعمة لهذا المسار عدم حل جذور الأزمة الاقتصادية والسياسية،

إستمرار الضغوط الخارجية على لبنان دون حلول عملية، تصاعد المواجهة بين إيران والكيان الإسرائيلي، وانعكاسها على لبنان.

أهم التحديات أمام هذا المسار الكلفة الإنسانية والاقتصادية العالية لأي تصعيد، وغياب رغبة دولية في دعم لبنان إذا انهارت الدولة بالكامل.

3. المسار الثالث: الاستمرار في الوضع الراهن (إدارة الأزمات دون حلول جذرية)

أبرز معالم هذا المسار هدوء نسبي مع استمرار الأزمات دون معالجة حقيقية سياسية واقتصادية، تنفيذ إصلاحات جزئية تحت ضغط المجتمع الدولي لا تصل إلى جوهر المشكلة، واستمرار نفوذ حزب اللّٰه كلاعبٍ رئيسي في الداخل اللبناني مع استمرار النفوذ الإيراني، وتعطيل طويل الأمد لمؤسسات الدولة.

أهم العوامل الداعمة لهذا المسار قبول داخلي ودولي «بإدارة الأزمة» دون الإلتزام بحلول شاملة، ضعف قدرة القوى السياسية اللبنانية على الاتفاق، والتركيز الدولي على قضايا أخرى أكثر إلحاحاً كالحرب في أوكرانيا أو التوترات في آسيا.

أهم التحديات أمام هذا المسار استمرار تدهور الاقتصاد وتفاقم معاناة الشعب اللبناني، زيادة الانقسامات الاجتماعية والطائفية مع مرور الوقت،

المتغيرات المؤثرة على المسارات:

أهم المتغيرات المحلية هي قدرة الأطراف اللبنانية على التوافق والتعاون وهو أمر صعب في ظل النظام القائم، تفاقم الأزمة الاقتصادية مما قد يدفع نحو الإنهيار أو الإصلاح حسب استجابة الأطراف الداخلية والدولية.

أهم المتغيرات الإقليمية هي العلاقة بين إيران والسعودية، فأي تهدئة بين الطرفين ستؤثّر إيجاباً على لبنان، وأي تصعيد سيؤدي إلى زيادة التوترات داخلية، وإستمرار التهديدات الإسرائيلية أو توجيه ضربات لحزب اللّٰه قد يؤدي إلى تصعيد جديد.

أهم المتغيرات الدولية هي استمرار الضغوط الدولية لتطبيق الإصلاحات ما قد يدفع نحو استقرار نسبي، أما تخلي الغرب عن لبنان فسيعزز الانهيار.

التوصيات للمسارات الإيجابية:

- تعزيز الحوار اللبناني – اللبناني ودعم مبادرات محلية للتوافق بين القوى السياسية لتجنب الفوضى.
- زيادة الدعم الإنساني وتقديم مساعدات مباشرة للشعب اللبناني لتخفيف الأعباء الاقتصادية والمعيشية.
- تنفيذ إصلاحات فورية وفرض إصلاحات عاجلة تعيد الثقة بالمؤسسات وتفتح الباب للدعم الدولي.
- ضمان التهدئة الإقليمية لتجنب نقل الصراعات إلى الداخل اللبناني.
- تعزيز دور الأمم المتحدة وتوسيع دور قوات اليونيفيل وضمان مراقبة التهدئة في الجنوب اللبناني.

الخلاصة:

لبنان يواجه ثلاثة سيناريوهات رئيسية: الاستقرار النسبي، الانهيار والتصعيد، أو إدارة الأزمة دون حلول جذرية. المسار الذي سيتبناه يعتمد على تفاعل العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وعلى قدرة الأطراف اللبنانية والدولية على معالجة جذور الأزمات بشكل مشترك ومستدام.

في وقت يبدو فيه اتفاق وقف إطلاق النار هشاً بسبب الخروقات والانتهاكات التي يمارسها الكيان الإسرائيلي، إلا أن الإنتهاك الاسرائيلي للاتفاق ليس من الضروري ان يؤدي الى العودة الى مربع الحرب، فبعد انتهاء حرب تموز 2006 على سبيل المثال، استمر الكيان الإسرائيلي بانتهاك وقف النار وأطلاق الرصاص على الأهالي العائدين، والتحليق في الأجواء تماماً كما يفعل اليوم، بل قام بعملية إنزال في بعلبك بعد 5 أيام من وقف إطلاق

النار، واشتبك مع الحزب، وبعدها صمد وقف اطلاق النار حوالي 18 سنة.

إن أبرز عامل يمكن ان يمنع تفلّت كرة النار في الجنوب من جديد على المدى المنظور هو وجود قرار أمريكي ودولي بالإبقاء على التوازنات الحالية التي أنتجتها الحرب وبالتالي المصلحة في استمرار الهدوء على الجبهة الجنوبية، لا سيما مع قرب حلول الولاية الثانية للرئيس المنتخب دونالد ترامب، يضاف الى ذلك وجود علامات إستفهام حول مدى قدرة حزب الله وجهوزيته للعودة الى الحرب خاصة في ظل ما شهدته الساحة السورية من تقدّم سريع لقوى الثورة السورية على الأرض، ومدى استعداد نتياهو الى جر جبهته الداخلية نحو جولة استنزافٍ جديدة مع لبنان خلال فترة قصيرة.

إنطلاقاً من هنا، من المرجّح ان يبقى وقف إطلاق النار صامداً في المدى المنظور، وستظلّ الجبهة الجنوبية ضمن سقف الإستقرار الذي ستخرقه بعض الخروقات والإعتداءات الإسرائيلية في المرحلة الأولى، وسيتم انتخاب رئيس فيبداية العام القادم، مع نوع من التطور الاقتصادي الإيجابي في لبنان

الملخص الموسّع

مر لبنان عام 2024 بفترة صعبة مليئة بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسط تصعيد العدوان الإسرائيلي وتفاقم الأزمة الداخلية. شملت الأحداث الهامة العدوان الإسرائيلي الذي أدى إلى تدمير كبير وخسائر بشرية، والفراغ الرئاسي الذي عمّق الشلل المؤسساتي. كما استمر الانهيار الاقتصادي مع تراجع الليرة اللبنانية وارتفاع معدلات التضخم والفقر. تأزّمت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، مما زاد من الضغط على الخدمات الأساسية والهجرة الجماعية للكفاءات. وأثقل ملف النازحين السوريين الوضع مع تصاعد التوترات الأمنية والسياسية، وزيادة النزوح العكسي باتجاه سوريا بسبب العدوان الإسرائيلي.

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين لبنان والكيان الإسرائيلي في 27 نوفمبر برعاية أمريكية وفرنسية، بهدف إنهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان. تضمن الاتفاق تنفيذ قرار 1701 وسحب القوات الإسرائيلية وانتشار الجيش اللبناني. دوافع القبول شملت استنزاف الطرفين وضغوط الجبهة الإسرائيلية والآثار اقتصادية.

حقق حزب اللّه مكاسب بصموده ومنع إقامة منطقة عازلة، لكن تكبد خسائر بضربات قوية وإبعاد من الحدود. الكيان الإسرائيلي نفذ قرار 1701 لكن عانى من إنهاك الجيش وفشل في إعادة سكان الشمال.

واجه الاتفاق تحديات تتعلق بالرد على الانتهاكات وإمكانية حدوث صدامات بين الجيش اللبناني وحزب اللّه.

الأطراف الفاعلة في لبنان تشمل حزب اللّه الذي يعتبر المرحلة الحالية معركة وجودية، والساحة السنية التي تتعاطف مع الفلسطينيين ولكنها متحفظة بجزء كبير منها على فتح الجبهة اللبنانية، والمكوّن الدرزي الذي يدعو لضبط النفس، بينما المكوّن المسيحي يعلن رفض العدوان الإسرائيلي مع اختلافات حول آليات الرد.

خارجيًا، الكيان الإسرائيلي يسعى لاستعادة الردع وإضعاف حزب الله، بينما الولايات المتحدة تدعم الكيان الإسرائيلي وتواجه النفوذ الإيراني. إيران تدعم حزب الله كجزء من استراتيجيتها الإقليمية، وفرنسا تركز على استقرار لبنان، وروسيا تسعى لمنع الهيمنة الأمريكية، والدول العربية تدعو لتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية وتقليص نفوذ حزب الله.

المسارات المستقبلية في لبنان بعد وقف إطلاق النار تعتمد على عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية. يعتبر الكيان الإسرائيلي وقف إطلاق النار نجاحًا تكتيكيًا ويستعد لمواجهة قادمة، بينما تسعى الولايات المتحدة لمنع تصعيد إقليمي وتعزيز استقرار لبنان عبر إصلاحات وتقليص نفوذ حزب الله. ترى إيران فرصة لتعزيز محور المقاومة، بينما تركز فرنسا على استقرار لبنان لمنع موجة هجرة جديدة وتدعيم دور الدولة اللبنانية. روسيا تسعى لتعزيز استثماراتها ولعب دور الوسيط الدولي.

المسارات الرئيسية المحتملة تشمل:

- تثبيت الاستقرار: من خلال تعزيز وقف إطلاق النار برعاية أممية، وتقوية دور الجيش اللبناني، مع تقليص دور حزب الله العسكري، ودعم دولي لإعادة الإعمار مشروط بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية.
- تصعيد جديد أو انهيار داخلي: من خلال فشل الأطراف في الالتزام بوقف إطلاق النار، واستمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية، مما يؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة والفوضى الأمنية.
- الاستمرار في الوضع الراهن: مع هدوء نسبي مع استمرار الأزمات دون معالجة حقيقية، وتنفيذ إصلاحات جزئية، واستمرار نفوذ حزب الله مع تراجع دور المؤسسات الحكومية.

تعتمد هذه المسارات على قدرة الأطراف المحلية والدولية على معالجة جذور الأزمات

بشكل مشترك ومستدام. الاتفاق هش ويمكن لأي انتهاك إسرائيلي أن يؤدي إلى تصعيد، لكن التوازنات الحالية قد تضمن استمرارية الهدوء في المستقبل المنظور. لضمان المسار الإيجابي، ينبغي تعزيز الحوار المحلي وزيادة الدعم الإنساني وتنفيذ الإصلاحات الفورية والتعاون الإقليمي والدولي لضمان استقرار لبنان.

الأردن في 2024
عام التحديات الصعبة

أ. عاطف الجولاني
باحث ومحلل سياسي وكاتب صحفي

ملخص تنفيذي:

كان عام 2024 عاصفًا بالتطورات المهمة في الأردن سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، حيث شهد إجراء أول انتخابات نيابية بعد إقرار تشريعات تحديث المنظومة السياسية، وتمكنت الحركة الإسلامية من تحقيق أكبر نتيجة في تاريخ مشاركاتها النيابية وحصلت على 31 من أصل 138 مقعدًا.

اقتصاديًا، وعلى وقع التوترات الإقليمية، ارتفعت مديونية الأردن إلى مستويات قياسية، لتقترب من الخطوط الحمراء ولتصل نحو 61 مليار دولار، بمعدل (115 %) من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ذلك، يؤكد صندوق النقد الدولي في تقرير المراجعة الثانية لبرنامج الأردن أنه لا يزال يواصل تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة تسهم في الحفاظ على استقرار اقتصاده الوطني رغم التأثيرات السلبية للرياح المعاكسة على المستوى الإقليمي.

وأمنيًا، كان 2024 عام التحديات الأمنية بامتياز في الأردن، حيث تفاقمت التهديدات الحدودية شمالًا مع سوريا، وغربًا مع الكيان الصهيوني، وتحوّلت الأجواء الأردنية إلى ساحة اشتباك بين «إسرائيل» من جهة وبين إيران والحوثيين والفصائل العراقية من الجهة أخرى. كما تواصلت تهديدات اليمين الإسرائيلي المتطرّف للأردن عبر طرح مشاريع التهجير الطوعي والقسري لفلسطينيي الضفة إلى الأردن والتهديد بضم مناطق واسعة من الضفة للسيادة الإسرائيلية.

أولًا: أبرز المتغيرات خلال العام 2024

شهد الأردن في العام 2024 تطورات مهمة على المستوى الداخلي وعلى صعيد التفاعل مع الأحداث الساخنة على المستوى الإقليمي، وفيما يلي أبرز تلك التطورات:

1. استمرار التفاعل النشط مع معركة طوفان الأقصى:

شكّل التفاعل مع تداعيات معركة طوفان الأقصى بأبعادها المختلفة، المعلم الأبرز في المشهد الأردني خلال العام 2024، حيث كان الأردن أكثر الساحات تأثّرًا بتطورات المعركة، وواصل الشارع الأردني التعبير عن مختلف أشكال التعاطف والدعم للشعب الفلسطيني.

فعلى صعيد الفعاليات الشعبية المؤيدة للشعب الفلسطيني وللمقاومة، فقد تواصلت بزخم شديد ودون توقف طيلة العام المنصرم، وشملت مختلف محافظات المملكة. كما استمرت حملات تقديم الدعم الإنساني والإغاثي على المستويين الشعبي والرسمي، وتحوّل الأردن بعد إغلاق معبر رفح مع مصر إلى ممر رئيس لوصول المساعدات الإغاثية لقطاع غزة.

وبالتزامن مع ذلك واصل الشارع الأردني حملة المقاطعة الواسعة والنشطة لمنتجات الدول الداعمة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما اضطر العديد من الشركات الداعمة للاحتلال إلى التوقف والخروج من السوق الأردني، كما حصل مع سلسلة كارفور التي أعلنت في 2024/11/4 عبر منشور على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إغلاق جميع فروعها الـ 51 وإيقاف جميع عملياتها وعدم الاستمرار في العمل داخل المملكة.

2. تقدّم الحركة الإسلامية في أول انتخابات نيابية بعد تحديث التشريعات السياسية:

في 2024/9/10 أجريت أول انتخابات نيابية في الأردن بعد إقرار منظومة تحديث

التشريعات السياسية التي تم بموجبها تعديل قانون الانتخابات بما يمنح الناخب فرصة الإدلاء بصوتين، واحد للقائمة الوطنية الحزبية التي خُصّص لها 41 مقعدًا، وآخر للقائمة المحلية التي خصص لها 97 مقعدًا. وقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات 32.2 بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع، وهي نسبة تظل منخفضة وإن تقدمت على الانتخابات السابقة في عام 2020 التي أجريت في ظل جائحة كورونا ووصلت نسبة المشاركة فيها إلى نحو 29.9 بالمائة.

وحققت الحركة الإسلامية عبر قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي نتائج مميزة في الانتخابات التي شارك فيها 38 حزبًا مرخصًا، وسجّلت أعلى نتيجة في تاريخ مشاركاتها النيابية. حيث تصدرت المشهد الانتخابي بـ 31 مقعدًا من أصل 138 وبنسبة 22.5 بالمائة من مجموع المقاعد. فقد حصلت قائمة جبهة العمل الإسلامي على 17 من أصل 41 مقعدًا مخصصًا للأحزاب وبنسبة 41.5 بالمائة، فيما حصلت الأحزاب الخمسة التي تلتها في الترتيب على ما مجموعه 16 مقعدًا، وبواقع 4 مقاعد لحزب الميثاق الذي حلّ ثانيًا، و 3 مقاعد لكل من أحزاب «إرادة» و«تقدّم» و«الاتحاد الوطني» و«الحزب الوطني الإسلامي».

3. تزايد القلق الأردني بعد فوز ترمب:

أبدت الأوساط الرسمية في الأردن قلقًا واضحًا خلال الشهور التي سبقت إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية من احتمالات فوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب، في ضوء تجربة ولايته السابقة خلال فترة (2017 – 2020) والتي ساد العلاقات الأردنية الأمريكية خلالها فتور واضح على خلفية قرار ترمب بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإقراره مشروع صفقة القرن الذي شكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأردنية نتيجة تأثيراته الخطرة على مستقبل الضفة الغربية.

وتتعاظم مخاوف الأردن من تداعيات فوز ترمب بولاية جديدة في ضوء قرارات الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم في (إسرائيل) بضم مساحات واسعة من الضفة الغربية للسيادة

الإسرائيلية، والتلويح بالمضي قُدمًا في مخططات التهجير الطوعي والقسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن الذي يشعر بقلق بالغ من التداعيات المحتملة لاجتماع اليمين الصهيوني في (إسرائيل) مع اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، ولا سيما أن اختيارات الرئيس المنتخب ترمب لأعضاء إدارته الجديدة أثارت المخاوف من توجهاتها المتطرفة والمنحازة لصالح رؤية اليمين الإسرائيلي.

4. دبلوماسية نشطة في التعامل مع التحوّل السوري:

تفاعل الأردن مبكرًا، وعلى المستويين السياسي والأمني، مع التحوّل السياسي في سوريا الذي أفضى إلى سقوط نظام بشار الأسد. حيث سارع للدعوة إلى عقد اجتماع إقليمي في الأردن لمناقشة تطورات الوضع السوري، وانعقد اجتماع العقبة في 2024/12/14 بمشاركة أعضاء لجنة الاتصال الوزارية العربية التي تضم الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر وأمين عام جامعة الدول العربية، بحضور وزراء خارجية قطر والإمارات والبحرين، إضافة إلى تركيا وكل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والمبعوث الأممي لسوريا. وأكد البيان الختامي لاجتماعات العقبة «الوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق واحترام خياراته، ودعم عملية انتقالية سلمية تمثل كل القوى السياسية والاجتماعية»، كما أدان البيان «توغل إسرائيل داخل المنطقة العازلة وجبل الشيخ والقنيطرة وريف دمشق».[1]

وفي أول زيارة لوزير خارجية عربي إلى العاصمة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، قام وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في 2024/12/23 بزيارة دمشق والتقى قائد إدارة العمليات العسكرية المشتركة أحمد الشرع وأكد دعم الأردن لعملية انتقالية سياسية في سوريا. وأعطت الزيارة مؤشرًا قويًا إلى رغبة أردنية بفتح خطوط الاتصال مع القيادة الجديدة التي تتولى إدارة الوضع السوري.

(1) اجتماعات العقبة تدعم حوارا شاملا في سوريا وتطالب بانسحاب إسرائيل | أخبار | الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 2024/12/23.

5. تصاعد التهديدات الأمنية على جبهات متعددة:

تفاقمت التهديدات الأمنية التي تستهدف الأردن خلال العام 2024 بتأثير تداعيات معركة طوفان الأقصى وتوترات البيئة الإقليمية، واستحوذت على اهتمام الدولة الأردنية التي وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع تحديات أمنية متزامنة على أكثر صعيد.

فعلى الحدود الغربية مع فلسطين المحتلة، وبتأثير مشاعر الغضب من جرائم الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة منذ 2023/10/7، تزايدت محاولات التسلل عبر الحدود مع فلسطين المحتلة لتنفيذ عمليات مسلحة ضدّ الأهداف الإسرائيلية. وفيما تمّ إحباط العديد من تلك المحاولات، برزت العملية الجريئة التي نفذها سائق الشاحنة الأردني ماهر الجازي في 2024/9/9 على جسر الملك حسين الذي يربط بين الأراضي الأردنية والفلسطينية، وأسفرت عن استشهاد منفّذ العملية ومقتل ثلاثة عناصر أمن إسرائيليين. وفي 2024/10/18 نفَّذ الشابان الأردنيان عامر قواس وحسام أبو غزالة عملية حدودية ضدَّ جنود الاحتلال جنوبي البحر الميت، أسفرت عن جرح جنديين إسرائيليين واستشهاد الشابين المنفذين.

وفي تطور أمني مثير للقلق، أعلن الجيش الإسرائيلي في 2024/10/30 عن إنشاء فرقة عسكرية لنشرها على الحدود مع الأردن، بمبرر منع عمليات التسلل وتهريب الأسلحة عبر الحدود. وبالتوازي مع ذلك واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي استكمال بناء جدار فاصل بين الأردن و«إسرائيل»، وهو ما يرى فيه الأردن محاولة لمنع أي تواصل جغرافي مستقبلي بين الأردن وفلسطين المحتلة.

وعلى الحدود الشمالية مع سوريا، تزايد بشكل كبير نشاط المجموعات المسلحة الناشطة على الأراضي السورية لتهريب السلاح إلى الأردن عبر الطرق التقليدية، وكذلك باستخدام الطائرات المسيّرة. وقد أعلنت السلطات الأردنية إسقاط العديد من تلك المسيّرات على الأراضي الأردنية دون الإفصاح عن التفاصيل.

ونتيجة المواجهات المتبادلة بين إيران و«إسرائيل» خلال العام 2024 تحوّلت أجواء

الأردن إلى ساحة اشتباك ومواجهة عبر إطلاق مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة القادمة من إيران والعراق واليمن باتجاه أهداف إسرائيلية. كما نفَّذت فصائل عراقية هجوماً بطائرة مسيّرة على موقع عسكري أمريكي داخل الأردن قرب الحدود الأردنية السورية في 2024/1/28 أسفر عن مقتل 3 جنود أمريكيين وجرح 34 آخرين.[1]

6. ارتفاع المديونية لمستويات قياسية:

خلافًا للتوقعات التي تم رصدها في قانون الموازنة الأردنية لعام 2924، ارتفعت المديونية العامة في الأردن بصورة أكبر من المتوقّع ووصلت مستويات مرتفعة. فبعد أن كان مُقدّرًا للدين العام للمملكة أن يصل عام 2024 إلى حوالي 42.978 مليار دينار[2]، أي ما يعادل (113.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الدين بعد إعادة التقدير ليصل إلى 43.46 مليار دينار، بمعدل (115 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وبزيادة مقدارها 482 مليون دينار. وفي ذات الوقت ارتفعت فوائد الدين العام من 1.98 مليار دينار إلى 2.2 مليارديناروبزيادة مقدارها 220 مليون دينار، وهي تشكل وحدها (20 %) من النفقات الجارية. وتُعزى أسباب ارتفاع المديونية بصورة أساسية إلى تراجع إيرادات الخزينة العامة بأكثر من مليار دينار.

ويكشف مشروع قانون الموازنة العامة الأردنية لسنة 2025 أن إجمالي الدين من المفترض أن يصل إلى حجم كلي يبلغ 46.06 مليار دينار، أي ما نسبته (116.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وبزيادة مقدارها 2.596 مليار دينار، وهذه زيادة كبيرة جدًا تشكل قلقًا حقيقيًا، لأنها اقتربت كثيرًا من الخطوط الحمراء.[3]

وعلى الرغم من ارتفاع حجم المديونية إلى مستويات قياسية، أكد صندوق النقد الدولي في تقرير المراجعة الثانية لبرنامج الأردن أنه لا يزال يواصل تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، مما يسهم في الحفاظ على استقرار اقتصاده الوطني رغم التأثيرات السلبية

(1) https://www.alzaytouna.net، تاريخ الزيارة 2024/12/18.
(2) الدينار الأردني يعادل 1,41 دولارًا.
(3) المديونية في 2025 بقلم سلامة الدرعاوي في صحيفة المقر الالكترونية، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

للرياح المعاكسة على المستوى الإقليمي، متوقعًا تباطؤا طفيفًا في النمو الاقتصادي ليصل إلى 2.3 % عام 2024 مقارنة بـ 2.7 % في عام 2023.

وأشار الصندوق إلى أن التوترات الإقليمية التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين وأثّرت على الاقتصاد الأردني بشكل أكبر مما كان متوقعاً. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في المملكة عند مستويات منخفضة تصل إلى نحو 2 % في عام 2025 بفضل التزام البنك المركزي الأردني بالاستقرار النقدي، من خلال ربط سعر الصرف بالدولار الأميركي. كما توقّع الصندوق ن يشهد الاقتصاد الأردني تباطؤاً طفيفاً في النمو خلال عام 2025 ليصل إلى 2.5 %، بسبب استمرار التوترات والصراعات الإقليمية. ومع ذلك أشار الصندوق إلى أن الاقتصاد الأردني قد يشهد تعافياً في السنوات التالية في حال تم التوصل إلى حلول للنزاعات الإقليمية واستمر تنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الهيكلية. وأبرز التقرير استمرار ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 21 % بسبب النمو الاقتصادي المعتدل.[1]

وأظهرت بيانات البنك المركزي الأردني، ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى 21.1 مليار دولار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024، وهو ما يكفي لتغطية 8.4 شهرًا من مستوردات المملكة من السلع والخدمات. وأكد البنك أن هذا الرقم من الاحتياطيات الأجنبية هو «الأعلى تاريخيا»، وأشار إلى أن الودائع لدى البنوك سجلت ارتفاعاً بقيمة 2.7 مليار دينار حتى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الأول 2024، مسجلةً نمواً بنسبة 6.1 %، على أساس سنوي، ليصل إجمالي الودائع الى 46.0 مليار دينار.

وبحسب أحدث البيانات الاقتصادية، شهدت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 نمواً بنسبة 3.1 %، لتصل إلى 3 مليارات دولار، وسجل الدخل السياحي ما مقداره 6.7 مليارات دولار خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من

(1) خبرني : صندوق النقد يتوقع بقاء التضخم بالأردن منخفضا، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

عام 2024 مسجلاً تراجعاً بنسبة 3.1 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.[1]

7. تزايد الجدل حول تطبيقات قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاساته على الحريات العامة:

تواصل الجدل الحقوقي في الأردن حول التطبيقات المتشددة لقانون الجرائم الإلكترونية الذي جرى إقراره عام 2023، وصدرت انتقادات محلية ودولية للعقوبات المغلظة التي تضمنها القانون على مخالفات التعبير عن الرأي، والتي ترتّب عليها اعتقال عدد من الناشطين السياسيين والإعلاميين خلال العام 2024.

وفي 2024/2/6 قالت مديرة الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية: «تدوس السلطات الأردنية الحق في حرية التعبير والتجمّع في محاولة لقمع النشاط المتعلق بغزة. في أقل من شهرين انهارت التأكيدات الحكومية الأخيرة بأن قانون الجرائم الإلكترونية الجديد لن يُستخدم لانتهاك الحقوق، إذ استخدمته السلطات ضد الأردنيين لإخماد نشاطهم». [2]

وفي 2024/9/18 أصدرت 14 منظمة حقوقية بيانًا في ذكرى مرور عام على إقرار القانون دعت فيه مجلس النواب الأردني إلى إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية أو تعديله بشكل جذري «والتأكد من أن أي تشريع لمكافحة الجريمة الإلكترونية يتوافق تمامًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير، والخصوصية، والحق في المحاكمة العادلة». وطالبت المنظمات الموقعة على البيان السلطات المختصة «باسقاط جميع التهم وإطلاق سراح الصحفيين والصحفيات والمدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان والأفراد الذين تم اعتقالهم وملاحقتهم قضائيًا، فقط بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير».[3]

---

(1) الاحتياطي الأجنبي بالمملكة يسجل أرقاما تاريخية | اخبار اقتصادية | وكالة عمان جو الاخبارية، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

(2) الأردن: اعتقالات ومضايقات لمتظاهرين مؤيدين لفلسطين | Human Rights Watch، تاريخ الزيارة 2024/12/26.

(3) الأردن: سنة كاملة من القمع:دعوات جديدة لإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية! | MADR، تاريخ الزيارة 2024/12/26

ثانيًا: التفاعل بين المتغيرات

تفاعلت المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية بصورة واضحة في الأردن، لتترك تأثيرات مهمة على أكثر من صعيد. ومن أهم تلك التفاعلات التي يمكن رصدها خلال العام 2024:

1. تسببت نتائج الانتخابات النيابية التي أسفرت عن تصدّر الحركة الإسلامية للمشهد السياسي والانتخابي الأردني، بحالة من القلق والانزعاج للعديد من الدول العربية التي تتخذ موقفًا سلبيًا من الحركات الإسلامية ذات التوجّهات المعتدلة، والتي روّجت منذ العام 2013 مقولة تراجع وانحسار تيار الإسلام السياسي في المنطقة في أعقاب إفشال ثورات الربيع العربي. وقد عبّرت تلك الدول صراحة للجانب الرسمي الأردني عن قلقها من نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، وجرى الحديث عن ضغوط مارستها بعض الدول العربية لإقناع الأردن بالعدول عن مسار الإصلاح السياسي وعدم السماح للمجلس النيابي الحالي بإكمال فترة ولايته وحلّه في أقرب فرصة.

ولا شك أن التحوّل السياسي الأخير الذي شهدته سوريا وأبرز تقدّم دور حركات مصنفة ضمن تيار الإسلام السياسي، يلقي بظلاله هو الآخر على المشهد السياسي ويثير قلق بعض الأطراف الإقليمية التي راهنت على إضعاف دور الحركات والمجموعات الإسلامية في المنطقة وبذلت جهودًا محمومة في سبيل تحقيق ذلك.

2. تدفع التخوفات الأردنية من التداعيات المحتملة لفوز ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية على مستقبل الضفة الغربية وعلى مصالح الأردن ودوره في القضية الفلسطينية، للبحث عن سبل مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة التي تجتمع فيها إدارتان يمينيتان في «إسرائيل» والولايات المتحدة.

وتتعالى الأصوات على داخل الأردن على المستوى الشعبي وفي أوساط النخبة الأردنية للمطالبة بتعزيز الجبهة الوطنية في الأردن من أجل تعزيز القدرة على مواجهة تحديات مرحلة ترمب واليمين الإسرائيلي المتطرف. حيث رأى 48 من النخبة الأردنية، في

استطلاع للرأي، أن العمل على تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة الأخطار الخارجية يجب أن يحتل الأولوية الأولى في عمل مجلس النواب الأردني المنتخب خلال المرحلة القادمة.[1]

3. يُظهر الأردن قلقًا بالغا إزاء استمرار تداعيات معركة طوفان الأقصى على المصالح الأردنية وعلى استقرار السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من تراجع شعبية السلطة واهتزاز مكانتها في الشارع الفلسطيني وتزايد التأييد الشعبي لحركات المقاومة، يصر الجانب الرسمي في الأردن حتى اللحظة على اختزال العلاقة السياسية مع السلطة الفلسطينية ويرفض الانفتاح على حركات المقاومة الفلسطينية، وإن كان يحتفظ بقناة اتصال محدودة مع حركة حماس تأخذ الطابع الأمني.

وخلافًا للموقف الرسمي المتحفّظ، تزايدت الدعوات خلال معركة طوفان الأقصى في الشارع الأردني وفي أوساط النخبة الأردنية للانفتاح على حركات المقاومة الفلسطينية، وفي المقدمة من ذلك على حركة حماس، باعتبار ذلك مصلحة أردنية راجحة. لكن الجانب الرسمي يظهر انزعاجًا من تزايد حجم التأييد في الشارع الأردني للمقاومة الفلسطينية الذي وصل مستويات غير مسبوقة، وتشير القراءات الرسمية إلى أن هذا التأييد كان سببًا رئيسيًا في النتائج المتقدمة التي حققتها الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية الأخيرة.

4. بتأثير العامل الجيوسياسي، يدرك الأردن أنه من أكثر المتأثرين بتداعيات التغيير السياسي في سوريا سلبًا وإيجابًا. ورغم القلق من التوجهات الإسلامية لقادة المرحلة الانتقالية في سوريا، والخشية من انعكاسات تمدد النفوذ التركي ليصل حدود المملكة الشمالية، لم يجد الأردن مناصًا من المبادرة والانفتاح السريع في التفاعل مع الواقع الجديد الذي يتشكّل في سوريا.

ففضلًا عن الاعتبارات السياسية المهمة في علاقة البلدين، تأتي التأثيرات الأمنية

(1) استطلاع للرأي أجراه مركز دراسات الأمة في أوساط النخبة الأردنية ونشرت نتائجه في 2024/11/4 (https://alumma.com.sc/article/897/)، تاريخ الزيارة 2024/12/18.

والاقتصادية في مقدمة اهتمامات الأردن في التعامل مع الشأن السوري. فالأردن يرتبط بسوريا بمعبرين حدوديين خرج أحدهما عن الخدمة منذ سنوات بسبب تطورات الأوضاع في سوريا، فيما استمر التواصل من خلال معبر جابر الذي أُغلق في العديد من الفترات التي شهدت توترات بين البلدين.

وتعد العلاقات الاقتصادية مع سوريا واحدة من أهم العلاقات الاقتصادية للاردن على المستوى الرسمي وعلى مستوى القطاع الخاص الذي تضرر بصورة كبيرة منذ العام 2011 نتيجة التوترات في سوريا. وخلال ثلاثة أيام ما بين 16 و19 ديسمبر/ كانون الأول 2024 عبرت نحو 500 شاحنة من الأردن إلى سوريا، كما عبرت نحو 150 شاحنة من سوريا عبر الأردن إلى دول مختلفة، في مؤشر إلى استئناف حركة عبور وتبادل تجاري نشطة بين البلدين بعد التغييرات السياسية في سوريا. وأعلن وزير الصناعة والتجارة الأردني السماح للتجار السوريين بالتصدير عبر الأردن لكل دول العام عبر نظام الترانزيت، وتوقّع أن تزيد حركة التبادل بين البلدين خلال الفترة القادمة.

أما على المستوى الأمني، فقد شكلت الحدود الأردنية السورية خلال السنوات الماضية الهاجس الأمني الأكثر إزعاجًا للجانب الرسمي في الأردن الذي شكا من عمليات تهريب لا تتوقف للأسلحة والمخدرات عبر الحدود، ومن عدم جدية السلطات السورية في منع عمليات التهريب التي اتهم الأردن مجموعات مسلحة ترتبط بإيران وحزب الله بالوقوف وراءها. ومع أن التغييرات الأخيرة في سوريا من شأنها أن تعالج التخوفات الأردنية من التهديدات الأمنية التي كانت قائمة في ظل الوضع السابق في سوريا، فإن حالة عدم الاستقرار التي نشأت بعد سقوط نظام بشار الأسد تثير هي الأخرى القلق من تداعيات أمنية غير مرغوبة أردنيًا.

وإلى جانب الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية، فإن ملف اللاجئين السوريين في الأردن يعدّ واحدًا من الملفات المهمة في علاقة البلدين، حيث يتواجد على الأراضي الأردنية أكثر من مليون لاجئ سوري. ولا شك أن عددًا كبيرًا من هؤلاء قد يعودون إلى

بلادهم حال استقرت الأوضاع في سوريا وبدأت مرحلة التعافي.

5. تنوّعت أشكال استجابة الأردن وتعامله مع التحديات الأمنية متعددة المصادر والناتجة في الغالب عن تداعيات معركة طوفان الأقصى، وركّـزت على تقليص تداعياتها وتأثيراتها غير المرغوبة، وعلى الحيلولة دون تفاقمها.

فعلى الصعيد السياسي، تحرّك الأردن سياسياً ودبلوماسياً لمواجهة تهديدات اليمين الإسرائيلي بتنفيذ مخططات التهجير القسري لسكان الضفة الغربية، وعزَّز التعاون مع مصر التي تواجه الخطر والتهديد ذاته. كما نشط الأردن سياسياً في تطوير علاقات التعاون مع السلطة الفلسطينية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، وسعى لتعزيز دورها وحضورها بالضفة الغربية في مواجهة تراجع شعبيتها في الشارع الفلسطيني لصالح حركات المقاومة.

وبموازاة ذلك حرص الجانب الأردني على إدامة قناة التواصل الأمني مع حركة حماس.

وعلى صعيد التعامل مع التحديات الحدودية، لجأ الأردن لتعزيز وجوده الأمني، ونشرَ مزيداً من القوات العسكرية على الحدود مع فلسطين المحتلة وسورية والعراق، لمواجهة أي تهديدات قادمة عبر الحدود، ولمنع أي عمليات تسلل عبر الأراضي الأردنية باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبخصوص استخدام الأجـواء الأردنيـة مسرحاً للهجمات العسكرية المتبادلة بين «إسرائيل» وكلٍ من إيران وفصائل المقاومة العراقية واليمنية، أصدر الجانب الرسمي الأردني تصريحات يرفض فيها استخدام أجوائه ساحة للاشتباك بين مختلف الأطراف، معتبراً أنّ ذلك يشكّل انتهاكاً للسيادة الأردنية، وهـدَّد بأنه سيتصدى لأي صواريخ أو طائرات مُسيّرة تعبر أجواءه وسيعمل على إسقاطها.[1]

(1) https://www.alzaytouna.net، تاريخ الزيارة 18/12/2024.

ثالثًا: التوقعات وآفاق العام 2025

من المرجّح أن تتفاعل ثلاثة متغيرات مهمة في 2025 وتسهم برسم المشهد الأردني في العام الجديد، وهي تداعيات معركة طوفان الأقصى، وتطورات التحوّل السياسي في سوريا، وتوجهات إدارة ترمب نحو الضفة الغربية والمنطقة خلال ولايته الثانية التي تبدأ في 2025/1/20.

ومن أبرز الآفاق المتوقّعة أردنيًا خلال العام 2025:

أ) على صعيد الملفات الداخلية:

1. تبدو المؤشرات مرتبكة بخصوص فرص مضي الأردن في مسار الإصلاح السياسي في ضوء المؤثرات المتضاربة. فعلى صعيد الوضع الداخلي تدفع التحديات الاقتصادية والأمنية باتجاه متابعة الإصلاحات السياسية وعدم النكوص عنها، كما تتوفر رغبة قوية لدى مختلف القوى السياسية والمجتمعية الأردنية بالإسهام في تعزيز عناصر المنعة الوطنية والتماسك الداخلي في مواجهة التهديدات الخارجية الداهمة. يضاف إلى ذلك استحقاقات مرحلة ترمب خلال ولايته الثانية، وسياسات اليمين الصهيوني المتطرف تجاه الأردن والأراضي الفلسطينية، والتي تزيد هي الأخرى من قناعة الجانب الرسمي بأهمية استجماع عناصر القوة الذاتية وتمتين الجبهة الداخلية.

في المقابل سيكون الأردن مضطرًا لمواجهة الضغوط التي تمارسها أطراف عربية وإقليمية منزعجة من تقدّم تيار الإسلام السياسي في المنطقة، وهو ما يُرجّح أن يدفعه لاعتماد مقاربة متوازنة توائم بين الرغبة بتعزيز عوامل القوة الذاتية، وفي ذات الوقت مراعاة مطلبات التموضع السياسي إقليميًا ودوليًا، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تواجه الأردن وتضغط على خياراته السياسية.

ونتيجة ذلك، يُرجح أن يحافظ الجانب الرسمي على سقف تعاطيه الحالي مع الحركة الإسلامية ذات الحضور القوي نيابيًا ومجتمعيًا، وأن يستفيد من هذا الحضور في مواجهة

بعض التحديات الخارجية. ولا تظهر مؤشرات قوية حتى اللحظة على رغبة رسمية بإحداث انعطافة جوهرية في طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين لصالح توتير العلاقات أو الذهاب نحو مزيد من الانفتاح.

2. اقتصاديًا، تبدو المؤشرات قوية إلى استمرار الأزمة الاقتصادية كواحد من أهم التحديات التي تواجه الأردن وتلقي بظلال ثقيلة على المشهد الأردني خلال العام الجديد، في ظل ارتفاع المديونية إلى مستويات قياسية. وفي استطلاع لرأي النخبة الأردنية حول أبرز التحديات التي تواجه مجلس النواب في المرحلة القادمة، احتل التحدي الاقتصادي والمعيشي الأولوية الثانية بعد تحدي تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التهديدات الخارجية.[1]

ويقدّر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 الذي قدّمه وزير المالية لمجلس النواب، استمرار معدلات تضخم معتدلة تصل إلى 2.2 % خلال العام الجديد، كما يقدر حجم النفقات العامة لسنة 2025 بنحو 12.511 مليار دينار بارتفاع مقداره 713 مليون دينار أو ما نسبته 6 % عن مستواها في 2024، فيما قدّر مشروع الموازنة إجمالي الإيرادات العامة بنحو 10.233 مليار دينار. أما عجز الموازنة للعام 2025 فقدّر بنحو 2.278 مليار دينار، أي ما نسبته 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وفيما تتواصل التأثيرات السلبية للتوترات الإقليمية على الاقتصاد الأردني، تبرز فرصة اقتصادية مهمة للأردن في حال استقر الوضع السوري وبدأت مشاريع إعادة الإعمار في سوريا، والتي يعوّل الأردن أن يكون له حصة مهمة منها، على الرغم من توقّع أن تكون حصة الأسد للجانب التركي.

3. من المتوقّع أن تتواصل التحديات الأمنية التي تضغط على الأردن خلال العام 2025 على صعيد التهديدات الحدودية ومواجهة تهديدات اليمين الإسرائيلي خلال ولاية

(1) استطلاع للرأي أجراه مركز دراسات الأمة في أوساط النخبة الأردنية ونشرت نتائجه في 2024/11/4 (https://alumma.com.sc/article/897/). تاريخ الزيارة 2024/12/18.
(2) مجلس النواب يُحيل «موازنة 2025» للجنته المالية، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

ترمب الثانية. وفيما تتزايد المؤشرات إلى تراجع محاولات التسلل واختراق الحدود الشمالية للمملكة وانحسار محاولات تهريب السلاح والمخدرات بعد التغيير السياسي الأخير في سوريا، فإن عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية هناك والتدخلات الإسرائيلية في الأراضي السورية، تُبقي التوقعات مفتوحة على كثير من الاحتمالات خلال العام 2025.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه خلال الأسابيع الأخيرة عمليات إطلاق الصواريخ من العراق باتجاه الأهداف الإسرائيلية عبر أجواء الأردن، تواصل جماعة أنصار الله اليمنية استهداف المصالح الإسرائيلية بالصواريخ والطائرات المسيّرة. كما أن احتمالات حصول تصعيد بين «إسرائيل» وإيران تظل قائمة في أي لحظة خلال العام الجديد.

وفي مؤشر إلى حجم الاهتمام الرسمي بالتحديات الأمنية، رصدت الحكومة الأردنية نحو 3.178 مليار دينار أردني كمخصصات لرواتب الجهاز العسكري وجهاز الأمن والسلامة العامة في موازنة عام 2025، وبرّر وزير المالية الأردني ذلك بأنه يأتي «تقديرًا للدور الحيوي والاستراتيجي للأجهزة العسكرية والأمنية». في حين بلغت مخصصات رواتب الجهاز المدني في مشروع الموازنة نحو 2.15 مليار دينار.[1]

ب) على صعيد إدارة العلاقات الخارجية:

1. يُرجح أن تشكل إدارة العلاقات مع إدارة ترمب الملف الأهم في أولويات السياسة الأردنية الخارجية خلال العام الجديد. ولا تبرز مخاوف جدّية في الأردن من تراجع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدّمة للأردن خلال العام 2025 عن مستوياتها القائمة حاليًا، بل إن تقريرًا لمركز أبحاث الكونغرس الأميركي أشار خلال شهر يوليو/ تموز 2024 إلى أن النية تتجه في الولايات المتحدة لتقديم قرابة 2.1 مليار دولار كمساعدات سنوية لـلأردن خلال عام 2025، في رقم قياسي لحجم المساعدات

(1) مجلس النواب يُحيل «موازنة 2025» للجنته المالية، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

الأمريكية المقدّمة للأردن، وبزيادة تقدر بنحو 450 مليون دولار عن العام 2024.[1]

وأشار التقرير إلى أن قانون اعتماد مخصصات وزارة الخارجية الأمريكية سيوصي بتخصيص ما لا يقل عن 1.65 مليار دولار كمساعدات، إضافة إلى 400 مليون دولار أخرى لصناديق الدعم الاقتصادي الداعمة للموازنة، و 50 مليون دولار كتمويل عسكري.[2]

غير أن التحديات التي تواجه الأردن في العلاقة مع إدارة ترمب خلال ولايته الثانية، تتعلّق بتوجهاتها نحو مستقبل الضفة الغربية في ضوء حسم اليمين الإسرائيلي قراره بدء تنفيذ خطط ضم مساحات واسعة من الضفة للسيادة الإسرائيلية، وتزايد التخوّفات من تأييد إدارة ترمب لتلك الخطط في ظل إقرارها مشروع صفقة القرن خلال ولاية ترمب الأولى. كما أن دور الأردن في رعاية المقدسات الإسلامية في مدينة القدس يبدو مهددًا هو الآخر، مع عدم استبعاد إعادة النظر بهذا الدور من طرف اليمين الإسرائيلي وإدارة ترمب خلال الفترة القادمة.

2. يُرجّح أن يستمر الأردن إدارة علاقات دقيقة وحذرة مع حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرّف، وأن يواصل الحرص على تجنّب الصدام معها رغم إدراكه لنظرتها السلبية للأردن ولمصالحه الوطنية، تحاشيًا لدفع الأمور نحو وضع أكثر خطورة وتعقيدًا.

ولكن في ذات الوقت، يُتوقع أن يواصل الأردن جهوده لإفشال مخططات اليمين الإسرائيلي المتطرف لتنفيذ مخططات التهجير الطوعي والقسري للفلسطينيين في الضفة الغربية نحو الأردن، وأن يسعى لحشد موقف عربي، ومصري على وجه الخصوص، لدعم موقفه في رفض مشاريع الترانسفير وتوطين اللاجئين في الأردن.

ولتعزيز موقفه في مواجهة الاستحقاقات غير المرغوبة لتوجهات إدارة ترمب واليمين الإسرائيلي المتطرف، من المتوقّع أن يحرص الأردن على الاستفادة من الموقف الأوروبي المعارض لخطة ضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، والمؤيد لمشروع حل الدولتين،

(1) حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن خلال العام 2024 تقدر بنحو 1,65 مليار دولار.
(2) «في رقم قياسي»... الولايات المتحدة تتجه لتقديم 2,1 مليار دولار للأردن في 2025، تاريخ الزيارة 2024/12/20.

والرافض لمخططات التهجير القسري، وذلك من أجل توفير غطاء دولي لمواقفه السياسية وتجنّب الانفراد بمعارضة توجهات ترمب واليمين الإسرائيلي بهذا الخصوص.

3. تبدو المؤشرات واضحة إلى رغبة الأردن رسميًا بتعزيز قوة السلطة الفلسطينية وقطع الطريق على معارضيها في الساحة الفلسطينية. ولا تبرز مؤشرات مهمة إلى رغبة أردنية رسمية بإعادة النظر في العلاقة مع حركات المقاومة الفلسطينية خلال العام الجديد، ما يُرجح استمرار اختزال العلاقة الرسمية مع السلطة الفلسطينية، وتأييد خطط بسط سيطرتها على قطاع غزة.

4. يُرجح أن يدير الأردن علاقة مرنة تجاه المتغيّرات في سوريا، وبحيث يواصل الانفتاح على المعادلة السياسية الجديدة في سوريا، بما يعزز القدرة على التأثير السياسي واستثمار الفرص الاقتصادية الناجمة عن التبادل التجاري ومشاريع إعادة الإعمار، وفي ذات الوقت الانفتاح على أي توجهات عربية ودولية لاحتواء تداعيات التغيير في سوريا.

5. يُرجّح أن يواصل الأردن تعزيز علاقاته مع العديد من الأطراف العربية والدولية خلال العام 2025 لاحتواء تداعيات المتغيّرات الإقليمية في الساحتين الفلسطينية والسورية، خصوصًا مع تعاظم النفوذ الإقليمي لتركيا بعد التغيّرات الأخيرة في سوريا. وفي هذا السياق يبدو الأردن على المستوى الرسمي معنيًا بالمحافظة على علاقاته القوية مع كل من مصر والإمارات، كما يبدو معنيًا بتجاوز حالة الفتور التي اتسمت بها علاقاته مع السعودية خلال السنوات الأخيرة.

الانعكاسات والارتدادات المحلية والإقليمية والدولية على الساحة الفلسطينية بعد عام على طوفان الأقصى

د. إياد أبو زنيط

أ. سليمان بشارات

إعداد مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية

ملخص تنفيذي

يُعالج التقرير في أجزاءه المتنوعة، جُملةً من المتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة الفلسطينية، جراء عملية «طوفان الأقصى»، التي اعتبرها التقرير نقطة ارتكاز له، حيث جرى تقسيم التقرير إلى محاور متعددة.

يتطرق المحور الأول منه إلى حالة تقييم ما بعد عام من الحرب على غزة المكاسب والخسائر، ومتابعة التغيرات التي جرت على الحالة الفلسطينية، وخصوصا ما يتعلق بالأوضاع المعيشية للمواطنين في قطاع غزة، والظروف الاقتصادية، والمبادرات الفلسطينية لتجاوز المرحلة، فيما يتطرق المحور الثاني إلى التغيرات الإقليمية والمواقف من استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما جرى من انخراط جهات إقليمية في الأحداث، وانعكاسات الاتفاق مع حزب الله، وانهيار النظام السوري، وما أحدثه ذلك من تغيير على الساحة الفلسطينية.

أمّا في المحور الثالث، فهو يتطرق إلى الأوضاع الدولية ومواقفها من استمرار العدوان عاماً كاملاً ويزيد على قطاع غزة، والتغيرات التي رافقت تلك المواقف بالإضافة إلى تداعيات فوز ترامب بولاية رئاسية جديدة في أمريكا.

بينما يتطرق المحور الرابع إلى الانعكاسات التي طرأت على نظريات الأمن الإسرائيلي، والوضع الداخلي الإسرائيلي، والتي وُجد من خلالها أن نظرية الأمن الإسرائيلي تلقت تغيرت، وكيفية تحويل إسرائيل ما جرى في طوفان الأقصى إلى استثمار لها بفعل الدعم الأمريكي الواضح

أما المحور الخامس، فقد عالج السيناريوهات التي يُمكن توقعها بخصوص عملية طوفان الأقصى مع رسم واضح لكل سيناريو وترجيح للمتوقع والممكن والمرغوب وقد كان هنالك أربعة سيناريوهات أساسية.

وقد شارك في التقرير الاستراتيجي، باحثين من مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، حيث قام كل من د. إياد أبو زنيط، المختص في الشؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي أيضاً بكتابة التقرير

مقدمة

صباح السابع من أكتوبر من العام الحالي 2023، شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، هجوماً مباغتاً على مواقع جيش الاحتلال الإسرائيلي في غلاف قطاع غزة، وتمكنت المقاومة من اقتحام قواعد عسكرية مُهمة وحساسة، ونقاط مراقبة متعددة، وعددٍ من المستوطنات، وأسفرت العملية وفق المعطيات التي أعلن عنه الاحتلال الإسرائيلي عن مقتل أكثر من 1200 إسرائيلي ما بين عسكري ومدني، وإصابة ما يقرب من 5500 جريح، وأسر ما يزيد عن 241 ما بين مدني وعسكري أيضاً.[1]

لم يكن الحدث متوقعًا على مستوى التوقيت والتخطيط لكنه كان منسجمًا مع مستوى الظروف والسياقات المحلية والإقليمية والدولية التي قادت إليه، فلم تدخر الحكومة الأشد يمينية في إسرائيل جهدًا في تحييد قطاع غزة والاستمرار بمحاصرته وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والاقتحام المستمر للمسجد الأقصى، حتى باتت الأطراف الفلسطينية قاب قوسين او أدنى شاهدة على تصفية قضيتها، بالتزامن مع موجة تطبيع عربي – إسرائيلي غير مسبوقة تشي بالقفز على الحقوق الفلسطينية وتجاوزها، وبعض التصريحات والنقاشات التي تتحدث عن تراجع أهمية القضية وانتهاء فكرة مركزيتها في النظام الإقليمي.

تُجادل هذه الدراسة في أنّ «طوفان الأقصى» وطبيعة الحدث ومجرياته، وسياقاته الداخلية والإقليمية والعالمية، لم يكن منفصلاً عن الواقع الفلسطيني، وإنما أتى ارتداداً لإرهاصات قادت إليه، وتدحرجت المسببات لتوصل الأمور إلى ذروتها، ومن ثم دخول القضية الفلسطينية برمتها في مساراتٍ جديدة، جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أجبرت العالم بأسره على التدخل، كُلٌ ضمن رؤيته، ومتطلبات حالته.

ولكن استمرارية الحدث بسياقاته المختلفة، وعلى ما يزيد عن عام وأربعة أشهر أفرز

(1) أي نيوز 24، I news 24، «شهر على 7 أكتوبر: الحرب في أرقام»، لمزيد من المعلومات، أُنظر الرابط:
https//:www.i24news.tv/ar/D%8A%3D%8AE%D%8A%8D%8A%7D%8B%/1D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8B%1D%8A%–8D%81%9D8%9A

تداعيات مختلفة على الساحة الفلسطينية داخلياً، وعكس عليها الكثير من الارتدادات الإقليمية والدولية.

ومن هنا، تُحاول هذه الدراسة التعرض بعمقٍ إلى عملية «طوفان الأقصى»، ومجريات الأحداث المتواصلة، والمتحرجة في قطاع غزة، ومحاولة استشراف الحالة المستقبلية تجاه ما يجري.

المحور الأول: «طوفان الأقصى»: ما بين المكاسب والخسائر

شكلت مجموعة متعددة من المتغيرات أسباباً وإرهاصات لانطلاق عملية «طوفان الأقصى»، ومجمل هذه الأسباب هو ما أمكن حصره، وبدا ظاهراً وجلياً، فضلاً عن الأسباب الخفية التي ربما تحتفظ بها حركات المقاومة في قطاع غزة لنفسها، وبالمجمل العام، يمكن إجمال أهم الإرهاصات التي أدت إلى أحداث السابع من أكتوبر 2023، بما يلي:

- دخول القضية الفلسطينية في طور النسيان على الساحة العربية والعالمية، وظهور قضايا أكثر إلحاحاً وأهمية للدول على مختلف مستوياتها، وتقل أهمية وعدالة من المنظور الفلسطيني عن عدالة وأهمية القضية الفلسطينية.
- الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة، والأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، واستمرار عمليات المصادرة والتهويد، والاعتداءات على المقدسات الفلسطينية.[1]
- مخططات تهويد مدينة القدس بالتحديد، وتغيير تركيبتها الديمغرافية.[2]
- الذهاب الى التطبيع، وتجاوز الشعب الفلسطيني، وبناء شبكة علاقات مع الإقليم، وهذا عنوان خطير ولكن الأخطر منه المضمون؛ فالمضمون هو بناء تحالف

(1) «عملية طوفان الأقصى: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة»، المركز العربي للدراسات والأبحاث، وحدة الدراسات السياسية، 2023، ص 4

(2) أسامة حمدان، «طوفان الأقصى: انكشاف المشهد في السياسة والميدان والاستراتيجيا، فلسطين ما بعد العدوان على غزة»، بيروت، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://inter-apa.com/post/7132=id?php.

جديد في المنطقة، ومحور ينبغي أن يتشكل في المنطقة يحمل إسرائيل لتكون كيانًا طبيعيًا في هذه المنطقة.[1]

وبناءً على ذلك، وقبل إقدامها على تنفيذ هجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 التي عُرفت بـ «طوفان الأقصى»، كانت المقاومة الفلسطينية أمام تحديات غير مسبوقة، تبدأ من الخطاب السياسي لحكومة اليمين التي أخذت على عاتقها حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، حيث رفع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل شهر واحد من الطوفان خريطة فلسطين التاريخية، وعليها «دولة إسرائيل» فقط، دون أي إشارة للوجود الفلسطيني، وهو ما ينسجم مع تلك الإجراءات الإسرائيلية التي حوَّلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى مجرد أداة أمنية لتعزيز حماية المستوطنات الإسرائيلية، بينما كان قطاع غزة عديم الخيارات، يحاول التكيف مع الحصار وترقُّب المساعدات الدولية غير الكافية، وسماح إسرائيل بإدخال المزيد من العمال لتحسين ظروف السُّكّان المعيشية.

أمام ذلك المشهد البائس فلسطينياً، كانت إسرائيل مُطْمئِنة لخُطواتها في إدخال مقاومة غزة في مَسار يشبه مسار اتفاق أوسلو (1993)، بحيث تسلك حركة حماس وحكومتها في غزة نفس الطريق الذي سلكته حركة فتح والسلطة، بالتخلي عن مبدأ «مقاومة الاحتلال الإسرائيلي».

لم تنجح أجهزة المخابرات الإسرائيلية في قراءة المشهد وتفاصيله بشكل دقيق، وكان تقييمها للمسار متأثراً بصورة خادعة تبنَّتها المقاومة على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي، وشكَّلت هذه الصورة على مدى سنوات سبقت طوفان الأقصى أهم عوامل نجاح هجمات الطوفان، حيث استطاعت المقاومة امتلاك عنصر المفاجأة للمرة الأولى، وهو ما يفسر مستوى الصدمة، وعدم قدرة حكومة نتنياهو على التعامل الأمني والعسكري مع الطوفان القادم من قطاع غزة، لذلك احتاجت إسرائيل بضعة أسابيع من أجل استعادة التوازُن، وحشد الدعم الدولي غير المسبوق في تاريخ الصراع.

(1) المرجع السابق نفسه.

أولا: المكاسب الفلسطينية

ربما يخلق الحديث عن المكتسبات جدلاً كبيراً وسط مشهد الدمار الكبير في غزة، لكن فعلياً وضِمن حسابات المقاومة فإنها قد حققت مكتسبات إستراتيجية رغم الكلفة الباهظة التي تكبّدها القطاع.

على المستوى العالمي، أعاد الطوفان الحديث عن قضية فلسطينية كادت أن تُنسى تماماً، ثم فتح الباب واسعاً لنقاش سَرْدِيّة الرواية الصهيونية، بعد أن كانت من المحرَّمات، فصورة إسرائيل قد تلطَّخت عالمياً بسبب ارتكابها للإبادة الجماعية في غزة، وتقديمها رواية غير مقنِعة وبعيدة عن الواقع، خلقت حواضن عالمية جديدة للقضية الفلسطينية، ولم تقدم العديد من الدول الأوروبية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلا تجاوُباً مع ذلك الحَراك العالمي الواسع والمستمر.

من جانب آخر فإنَّ الحديث عن السلام الإقليمي والتطبيع الذي سبق الطوفانَ لم يَعُدْ قائماً ومقنِعاً؛ لأن الأنظمة العربية التي كانت متحفزة للتطبيع باتت غير قادرة على تجاوُز مظلومية الشعب الفلسطيني أمام الرأي العامّ العربي والإسلامي، علاوة على أن غطرسة نتنياهو تُشكّل هي الأخرى عائقاً أمام هذه الأنظمة التي اكتشفت بفعل الطوفان أيضاً أن إسرائيل لا تستطيع حماية أمنها، فكيف لها أن تُقدّم الأمن والحماية والتكنولوجيا لحلفائها المفترَضين من العرب؟

على المستوى الميداني، أعاد الطوفان روح المقاومة إلى الشارع الفلسطيني عموماً، وهذا ما كانت تحاول إسرائيل التصدي له بالهجمات اليومية على مدن ومخيمات الضفة الغربية، وهو ما يُمثّل اعترافاً بفشل مسار اتفاق أوسلو على مدار 30 عاماً، وقد كان من أهداف المقاومة إظهار مستوى العجز الإسرائيلي في إخراج الضفة الغربية من دائرة الصراع.

خلال عام من الصراع نجحت المقاومة في الحفاظ على ورقة الأسرى، وهي واحدة من

أهداف الحرب المُعلَنة بالنسبة لإسرائيل، وبالرغم من استخدام إسرائيل كافة الوسائل الاستخباراتية والتكنولوجية من أجل الوصول إلى أسراها في غزة، إلا أنها بقيت مُجبرة على التفاوض أملاً في انتزاع هذه الورقة من يد المقاومة.

على المستوى الأمني، فجر الطوفان عقدة أمنية ظلت تُشكّل أولوية لكافة الحكومات الإسرائيلية، وحققت المقاومة اختراقاً كبيراً بإمكانياتها المتواضعة مقارَنة بالتفوق الإسرائيلي تكنولوجياً وأمنياً وعسكرياً، وترك هذا الخرق أثره على صورة إسرائيل خارجياً وداخلياً، خاصة أنها تستثمر بقدراتها الأمنية على مستوى المنطقة والعالم، من هنا عزَّز الطوفان من أولوية العُقْدة الأمنية في إسرائيل، وجعل القضاء على المقاومة في غزة، وإعادة احتلال القطاع واحداً من أهداف الحرب المستمرة.

استمرت المقاومة في غزة ميدانياً على المستوى العسكري، مما اضطر الجيش الإسرائيلي لقيامه بعمليات يومية متكررة، وهو بذلك كان يؤكد عدم قدرته على السيطرة العسكرية على مدن القطاع، وربما يعود نجاح المقاومة في ذلك إلى قدرتها على إعادة ترتيب صفوفها، وسيطرتها المدنية نسبياً، ويظهر ذلك جلياً في تعدُّد الخطط الأمنية والعسكرية الإسرائيلية الرامية لإعادة احتلال غزة بأقل الأثمان، ثم فشل تحقيق ذلك خلال عام كامل بعد الطوفان.

من جانبه يؤكد نتنياهو في خطابه على ضرورة تحقيق النصر المطلَق على المقاومة في غزة، إلا أن الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل لا تتبنّى أو تقتنع بذلك، لأن استسلام المقاومة مسألة ليست واردة، وهذا ما يدفع نتنياهو إلى السعي لإطالة أمد الحرب، ومحاولة توسيعها إقليمياً، مع التركيز على استهداف قيادة المقاومة للحصول على صورة نصر يمكن تقديمها إلى المجتمع الصهيوني الغاضب والمتعطش للأمن واستعادة الأسرى، وهنا يعوض نتنياهو فشله بالتركيز على اغتيال قيادة المقاومة.

ثانياً: الخسائر الفلسطينية

ذهب الجيش الإسرائيلي أبعد مما تصوَّرته المقاومة في غزة، مُركِّزاً على تدمير كل أشكال الحياة ومقوِّماتها في القطاع، ولم يكن استهداف المشافي ومراكز الإيواء والتجمعات السكنية مجرد انتقام من المقاومة، بقدر ما استغلت إسرائيل هذه الفرصة لتحقيق حلم حسم الصراع، مرتكِزة على الدعم الأمريكي والغربي، وهذا ما عزز من مشاريع اليمين الديني الساعي إلى إعادة احتلال قطاع غزة، وإعادة إنشاء المستوطنات، فالشراكة السياسية بين نتنياهو وأحزاب اليمين الديني عززت من حرب الإبادة التي قضى فيها أكثر من 41 ألفاً، وخلفت ما يقارب 100 ألف من الجرحى.

إذا كانت المقاومة قد أقدمت على طوفان الأقصى من أجل تغيير الواقع الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية، وقطاع غزة على وجه الخصوص، فإن استمرار حرب الإبادة أظهر مع مرور الوقت تراجُعاً في التطلُّعات والمطالب السياسية الفلسطينية، وهذا ما ظهر في جولات التفاوض التي ركزت على الأبعاد الإنسانية والأمنية، دون أي ذكر للحقوق السياسية الفلسطينية.

لعل ما شجَّع إسرائيل على الإمعان في حرب الإبادة، ذلك الخطأ الواضح في حسابات المقاومة، وخصوصاً على مستوى الجبهات المساندِة التي كان من المفترض أن تتحرك وَفْق إستراتيجية «وحدة الساحات» المعلَنة في الخطاب السياسي لدى «محور المقاومة والممانعة» المتبني للمقاومة في فلسطين، لكن هذا الخطاب لم يظهر بالشكل المأمول ميدانياً، فتدخل أذرع المحور في لبنان وسورية واليمن لم يكن مؤثراً على سير العمليات الجارية في غزة.

بمرور الوقت فهمت حكومة نتنياهو مضمون خطاب المحور ومستوى تدخُّله الذي لا يتناسب مع الأحداث في غزة، والذي فشل في التأثير الذي يمكن أن يُجبِر إسرائيل على إيقاف الإبادة الجماعية والتوجُّه نحو الحلول الدبلوماسية، واستغلت الحكومة

الإسرائيلية تراجُع قدرة الإدارة الأمريكية على التدخل لإيقاف إسرائيل بسبب ظروف الانتخابات في الولايات المتحدة، وهذا ما استغله اليمين الديني في إسرائيل للتخلص من أي حقوق قانونية أو سياسية للشعب الفلسطيني، فرفضت حكومة الحرب في تل أبيب أيّ حلول سياسية مع الكيانات السياسية الفلسطينية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة استغلال الظرف القائم لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، وهو ما قد يشجع الحكومة الإسرائيلية على البدء في تكرار نموذج غزة في الضفة الغربية، عبر التخلص من المخيمات، تمهيداً لضم الضفة إلى «دولة إسرائيل».

شكّلت تطوُّرات المشهد حاجة لدى إيران لتوجيه ضرباتها الصاروخية بشكل مباشرة ضدّ إسرائيل مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2024؛ لأن توسيع إسرائيل هجماتها على لبنان يمسّ الأمن القومي الإيراني، بحكم ارتباط الحزب عضوياً مع المشروع الإيراني على خلاف العلاقة الإيرانية مع حركة حماس، كما أن أيّ انتصار لإسرائيل سيكون على حساب إيران وأمنها القومي الذي تأسس بفضل تدخُّلاتها ونفوذها المتصاعد في المنطقة خلال العَقْدين الماضيين.

المحور الثاني: إسرائيل والاستثمار في استمرارية العدوان

بدت إسرائيل عقب تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» مرتبكةً بشكل واضح، إذا أشارت تقارير متعددة، إلى حجم الصدمة التي تلقتها القيادة الإسرائيلية ومنظومتها الأمنية، وتكشفت أسرارها ما بعد الأسابيع الأولى من الهجوم، والتي أشارت إلى حالة الارتباك التي أدت إلى قصف الجيش سكان غلاف غزة بطائراته، وأن عدد من قُتل من إسرائيليين لم يكن بفعل المقاومة وحدها، فالمقاومة كان لها أهدافاً محددةً بعينها، بينما حالة الفوضى التي خلقها الهجوم والإرباك الناتج عنها في صفوف الجيش الإسرائيلي أدى لارتكاب أفعالاً عشوائية من الجيش ضد مواطنيه،[1] وللرد على العملية، وما جرى في

(1) لمزيد من المعلومات، أنظر ما نشرته صحيفة هآرتس العبرية في تقاريرها من خلال الرابط التالي
https://alqaheranews.net/news/54502/%D%87%9D%8A%2D%8B%1D%8AA%D%8B-3%D%85%9D%82%9D%8AA%D%-84%9D9

السابع من أكتوبر فقد استندت إسرائيل إلى عدة خطوات أهمها:

أولاً: توظيف الخوف والتخيل في الخطاب للرد على عملية طوفان الأقصى

ما إن وقع كيان الاحتلال الإسرائيلي تحت سطوة الهجمة التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية في غزة حتى خرجت قيادات الصف الأول بخطاب موجّه نحو العالم الغربي بصورة خاصة، العالم المتحضر، بحسب قول رئيس حكومة الطوارئ الإسرائيلية نتنياهو، يحوي الكثير من البكاء والشكوى والنحيب، مستخدمين فيه كثيراً من المعلومات والبيانات غير الصحيحة، واتهامات غير أخلاقية وغير إنسانية للمقاومين الذين دخلوا إلى مغتصبات (مستوطنات) ما يسمى بـ«غلاف غزة» ومدنه في الأراضي المحتلة، كاتهامهم بقطع رؤوس الأطفال، واغتصاب النساء، واختطاف العائلات، مشبّهين ما حدث – على حد زعمهم- بما فعلته دولة «داعش» في الدول العربية التي أقامت بها، ضيفاً ثقيلاً، مدة غير قصيرة.

ما فعلته قيادات الصف الأول لدى الاحتلال باختلاق مثل هذه الأكاذيب، يدخل في إطار مقدمة وتحضير للحصول على ترخيص وتبرير ومباركة من الدول الكبرى، والغرب خصوصاً، لإنجاز المجازر الدموية التي خطّط لارتكابها في قطاع غزة، عن طريق شيطنة المقاومة الفلسطينية وصناعة وعي مشوّه بشأنها؛ ليكون ما يحدث لها وللمواطنين في أماكن نشاطها مقبولاً، على الرغم من خروجه عن القيم الإنسانية والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الحرب، وهي وسيلة فعّلتها الولايات المتحدة الأميركية، أكثر من مرة، في العراق وأفغانستان.[1]

ويُمكن القول أنَّ عقولاً إعلامية ومتخصصة في توجيه الرأي العام قد تضافرت بسرعة، وفي 24 ساعة من أجل بناء هالة وهمية حول هذه الأكاذيب، تمثلت في تصوير

(1) جورج أنطون، «توظيف الرد والتخيل في الخطاب الإسرائيلي للرد على عملية طوفان الأقصى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/10/21، لمزيد من المعلومات،
أنظر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654455

صحافيين أجانب، وجنود إسرائيليين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الأمرَ كأنه حالة من «التلذذ بالقتل» يعيشها الفلسطينيون الذين كانوا في هذه المغتصبات، وقد نجحت هذه الاستراتيجيا الإعلامية في توجيه الرأي العام وصناعة ردة فعل أولية مباشرة؛ سرعان ما بدأت تتراجع، بمرور الأيام وانتشار صور الذبح والتدمير الناتجين من الممارسات الصهيونية الشنيعة بالقصف من السماء والأرض والبحر.

ثانياً: استدعاء الاحتلال الأصيل للمساعدة (الولايات المتحدة الأمريكية)

ترتبط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقةٍ يمكن وصفها بالعضوية، فهي علاقاتٌ استثنائية وفريدة من نوعها، وينبغي لفت الانتباه هنا وفي سياق تعرضنا لتلك العلاقة إلى أنَّ العلاقة المتميزة تلك لم تتأسس في عهدِ رئيسٍ معين حتى يُلغيها آخر، بمعنى أنَّ السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسية مؤسسية لا تتغير بشكلٍ انقلابي، مما يعني وجودَ شروطٍ وعوامل لتغييرها. وتجدر الإشارة إلى أنَّ العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل ليس لها علاقةٌ بالمصالح الاقتصادية المباشرة، بالقياس إلى المصالح الأمريكية في الدول العربية مثلاً، «فإسرائيلُ» على الأغلب هي التي تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة، ولا تستطيع لوحدها فرض سياستها في المنطقة، ولكنّها في نفس الوقت لا يُمكن اعتبارها بمثابة تابعةٍ للولايات المتحدة الأمريكية فنجد سياستها أحياناً لا تتفق وسياسية الولايات المتحدة الأمريكية،[1] وهذا يتغير تبعاً للدور الذي تُريد الولايات المتحدة رسمه، والدور الذي تعتقد إسرائيل أن من مصلحتها لعبه أم لا، وهذا بالأساس يقودنا إلى الولوج في التساؤل الأول حول علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل كونها أداة أم مُقَرِر؟

ثالثاً: نظرية الجدار الحديدي مرةً أخرى للواجهة

انبثقت نظرية الأمن الإسرائيلية من أطروحة «زئيف جابوتنسكي» (1880-1940)، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، والتي نشرها في مقالتين عام 1923 بعنوان «الجدار

(1)ماجد كيالي، «تحولات إسرائيل في عالم متغير»، مرجع سابق، ص 62

الحديدي»، حيث رأى أن التوصل إلى اتفاق مع العرب غير ممكن، لأنهم لن يتخلوا عن أرضهم وحقوقهم، وبالتالي فإن الصراع معهم حتمي، وهو ما يتطلب إقامة جدار حديدي يستند إلى بناء قوة عسكرية رادعة بما يكفي لتوليد اليأس في قلوب العرب ودفعهم للتنازل عن فلسطين. وأكد على أن السلام مع العرب سيصبح ممكنا فقط بعد إلحاق هزائم عسكرية قاسية بهم، مما يدفعهم لتقبل وجود إسرائيل، وعدم جدوى مقاومتها عسكرياً.

وعقب عملية «طوفان الأقصى» عادت إسرائيل مرةً أخرى للاستناد لتلك النظرية في حربها على قطاع غزة، مستخدمةً كل أنواع الأسلحة، ومعتمدة على قصف جوي دام أكثر من 25 وعشرين يوماً، في تطبيق واضح لنظرية الجدار الحديدي، دمرت من خلاله كل مقومات الحياة التي تمكن السكان من الصمود، حيث كان من أبرز ما استهدفته، البنية التحتية والمستشفيات، وخزانات المياه، والجامعات ودور العبادة، في محاولة لإجبار السكان على تنفيذ مخططاتها التهجيرية.

خريطة الأفكار

عام على الطوفان: الشرق لن يعود كما كان... والجديد لم يولد بعد

نموذج ما بعد الطوفان لم ينضج بعد

- محددات المشهد الإقليمي السائدة قبل الطوفان لم تعد قائمة
- العالم أمام نموذج تفسيري جديد تماما ما زال قيد التشكل (Paradigm)
- حدود النموذج الجديد وقواعده يجري الآن فرضها بقوة الدم وصمود المقاومة
- تفوق نوعي لإسرائيل خلال العام المنصرم في مواجهة المحور الإيراني لأنها كانت تعلم جيدا ماذا تريد
- تجاوز "إسرائيل" مسألتي أنها لا تتحمل حرب طويلة وغير قادرة على خوض مواجهة متعددة الجبهات

ترميم خطوط الصدع الإقليمي؟

- إيران متضررة إقليميا منذ سنين بسبب أنشطة عسكرية لها في دول عربية
- الأنشطة أججت الولاء الطائفي كأداة للتعبئة في المنطقة وكرّست خط صدع سني-شيعي
- الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية وضعها كشريك للمقاومة
- تصاعد النقاش حول ضرورة إيقاف الصراع الطائفي لصالح التركيز على العدو المشترك المتمثل في الاحتلال
- معركة الطوفان تقود نحو تعزيز وعي داخل المنطقة حول أولوية التصدي لعدو مشترك لا مصلحة لأحد في انتصاره

- عدم انشغال نتنياهو بإنجازات تكتيكية وعملياتية
- عدم قبولها كإنجاز كاف كي يتخلى عن أهدافه البعيدة كإضعاف حماس استراتيجيا
- توجيه نتنياهو ضربة استراتيجية لقدرات حزب الله في جبهة لبنان دون الاكتفاء بإبعاده إلى وراء الليطاني فقط
- خطط كافة الأطراف بينها "إسرائيل" وأمريكا ليست مضمونة النجاح وإنما محل تدافع مع إرادة وسلوك الفاعلين الآخرين

انهيار الرواية "الإسرائيلية" وتشكل وعي جديد في الغرب

- عام الطوفان أظهر جيلا جديدا حول العالم يتشكل وعيه عن القضية الفلسطينية، وعن "إسرائيل" مختلف عن أجيال أكبر سنا
- سردية تكون "إسرائيل" يعاد روايتها في الغرب بواسطة مؤرخين يهود وإسرائيليين بعد إتاحة وثائق فترة الحرب
- سردية تكون "إسرائيل" يعاد روايتها في الغرب بواسطة مؤرخين يهود وإسرائيليين بعد إتاحة وثائق فترة الحرب
- وعي جيل جديد لدى طلاب الجامعات والناشطين حول العالم الذين قادوا مظاهرات واسعة
- آلة الحرب الإسرائيلية تلحق الضرر بصورة "إسرائيل" في الغرب بنفس القدر الذي تدمر به البنية التحتية المدنية في غزة ولبنان

مأزق اتفاقيات أبراهام

- إحدى نتائج الطوفان تمسك الدول العربية أكثر بالشراكة الأمنية مع أمريكا
- تعاون دول الخليج يوفر للاحتلال خط استطلاع وإنذار مبكر ضد التحركات الإيرانية
- الإمارات والبحرين والسعودية والأردن وفرت شريانا تجاريا بريا من موانئ الخليج إلى "إسرائيل"
- رفع حظر تصدير الأسلحة عن السعودية
- تلقي مصر دعما اقتصاديا دوليا وخليجيا سخيا بضوء أخضر أمريكي
- إخفاق "إسرائيل" في مسألة بقاء الفلسطينيين على أرضهم وتمسكهم بمقاومة الاحتلال

أوسع من الشرق.. الطوفان يضيف دوامات للصراع الدولي

- صعوبة تجاهل كيف تؤدي حرب غزة إلى انهيار "فكرة" النظام الدولي الراهن بصورة متسارعة
- الولايات المتحدة التي ترفع راية الدفاع عن "النظام الدولي" هي من حملت معول هدم "فكرته".
- تعميم القناعة بغياب القانون الدولي وعدم فاعلية مؤسساته يعني ببساطة انهيار فكرة النظام
- مسارعة إيران الخطى لتوقيع اتفاقية استراتيجية مع روسيا
- الاستنزاف الأمريكي في الشرق الأوسط هو مصلحة واضحة للصين وروسيا
- إعادة التشكل الجاري في المنطقة تشمل القوى الدولية و أدوار الفاعلين الإقليميين والقوى العربية

أسباب Asbab.com

عام كامل مرّ على منطقة الشرق منذ انطلاق عملية «طوفان الأقصى»، دفع فيه قطاع غزة ثمنا باهظا، فهناك أكثر من 42 ألف شهيد، وأضعافهم من الجرحى، كما دمر الاحتلال بصورة ممنهجة كامل البنية التحتية المدنية وكافة مقومات الحياة في القطاع بهدف إجبار السكان على الرحيل.أما المقاومة التي أطلقت العملية، فقد دفعت هي الأخرى ثمنا كبيرا، لا يقتصر على استشهاد رئيسها إسماعيل هنية ونائبه صالح العاروري، وإن كان ما زال من غير الواضح أبعاده بدقة؛ في ظل سياستها المقصودة إزاء الغموض حول

(1) مجلة أسباب، عام على الطوفان: الشرق لن يعود كما كان.. والجديد لم يولد بعد، أكتوبر، 2024، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط،
https://www.asbab.com/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AF/

خسائرها العسكرية بصورة خاصة. وعلى الرغم من أن المؤشرات ترجح استشهاد نحو نصف مجلسها العسكري، وعدة آلاف من المقاتلين، فإن المؤكد أن هزيمة حماس عسكريا أو القضاء عليها كما تصورت «إسرائيل» ما زال هدفا بعيد المنال.

في لبنان، يتلقى حزب الله ضربة قاسية غير متوقعة، تضمنت استشهاد كل مجلسه العسكري تقريبا، وعلى رأسهم أمينه العام التاريخي السيد حسن نصر الله، وخليفته المحتمل هاشم صفي الدين، فضلا عن عشرات الكوادر النوعية في مستويات وتخصصات مختلفة، كما تلقى ضربة موجعة لمنظومة اتصالاته السرية، واستبيحت ضاحيته المفضلة في جنوب بيروت كما لم يحدث من قبل. ومع هذا، فما إن قررت «إسرائيل» اختبار الغزو البري، ظهر واضحا أن الأضرار الفادحة التي لحقت بمنظومة التحكم والسيطرة لدى حزب الله، لا تعني أبدا أن هزيمته باتت مسلم بها، أو أن الغزو البري سيكون مجرد نزهة لجيش الاحتلال، كما أن قدرة الحزب على استهداف الداخل الإسرائيلي لا يبدو أن الضربات الإسرائيلية ستنجح في إيقافها قريبا.

ليست هذه هي الصورة الوحيدة التي يجب أن نتأملها بعد عام من الطوفان؛ ذلك أن غبار المعارك ودماء الشهداء ودمار العمران لا يكفي بمفرده لاستشراف التحولات البعيدة التي أطلقها الطوفان، أو التي كشف عنها وجعلها أكثر وضوحا. ولابد من الأخذ في الاعتبار أن بعض تلك التحولات باتت ضمن مكونات المشهد الجيوسياسي الجديد لمنطقة الشرق بمجرد انطلاق العملية ونجاحها صباح السابع من أكتوبر 2023، ولا يمكن لآلة الدمار العسكرية الإسرائيلية أن تعيد حركة الزمن إلى الوراء، وكأن ذلك الصباح لم يمر على منطقة الشرق. المؤكد أن الضرر الفادح الذي لحق بإسرائيل، لا يمكن أن يمحوه أي مستوى من التوحش العسكري.

بعيدا عن أسئلة الحرب المباشرة، والتي تظل مهمة، والسيناريوهات المحتملة مثل احتمالات توسع الحرب البرية في لبنان، ومستقبل التصعيد العسكري بين الاحتلال وإيران، ودخول جبهات أخرى على خريطة الحرب كالأراضي السورية أو العراقية، فإن هذا العدد

من مآلات يركز على الصورة الأوسع، حيث يسلط الضوء على استنتاجات جيوسياسية، لاحظناها خلال عام الطوفان، ونرجح أنها لن تتأثر جوهريا بالسيناريوهات المحتملة المتعددة لسير المعارك على الأرض.

أولاً: نموذج ما بعد الطوفان لم ينضج بعد

الدرس الافتتاحي بعد عام من الطوفان، هو أن محددات المشهد الإقليمي السائدة قبل الطوفان، لم تعد قائمة، وليس من المجدي بأي حال التفكير في سلوك الفاعلين – خاصة الإسرائيلي – وفق تلك القواعد. يشمل ذلك قواعد الصراع بين إيران ومحورها من جهة، و«إسرائيل» من جهة أخرى، والديناميات التي حكمت القضية الفلسطينية نفسها. نحن الآن إزاء نموذج تفسيري جديد تماما (Paradigm)، وهو ما زال قيد التشكل، لم ينضج بعد.

بمعنى أننا في مرحلة انتقالية نحو نموذج جديد (Paradigm Shift)، ولا يجري الصراع حاليا وفق قواعد سابقة متفق عليها، أو قواعد جديدة جرى الاعتراف بها، ولكن حدود هذا النموذج الجديد، وقواعده الحاكمة للمعادلات والتوازنات السائدة فيه، يجري الآن فرضها بقوة الدم، ووفق المدى الذي تصل إليه الصواريخ، وبمستوى صمود المقاومة وثبات الشعب الحاضن لها والواقف على أرضه، في فلسطين ولبنان، وغيرها.

الذهول عن هذه الحقيقة لا يربك المتابعين والمعلقين فقط، بل أربك تقديرات بعض أطراف الصراع نفسه. فعلى مدار العام الماضي، أثبت نتنياهو، أكثر من أي طرف آخر، أنه يعني حقيقة نهاية النموذج السابق. ومن ثم؛ ظهر تركيزه وتمسكه اللافت بكل ما هو استراتيجي من وجهة نظر الاحتلال. ما منح «إسرائيل» تفوقا نوعيا خلال العام المنصرم في مواجهة المحور الإيراني هو أن «إسرائيل» كانت تعلم جيدا ماذا تريد، ومن ثم كانت مستعدة لتجاوز المسلمات السابقة كي تحقق أهدافها، بينما كانت إيران ومحورها تدري فقط ما الذي لا تريده، وهو الحرب المباشرة، ومن ثم راهنت على مسلمات ومعادلات لم تعد قائمة أصلا، فتحولت إلى قيود فرضتها إيران على نفسها، وحدت من قدرتها على

المبادرة، أو حتى توقع خطوات «إسرائيل».

على سبيل المثال؛ تجاوزت «إسرائيل» مسألتين كانتا مسلمتين في أي تحليل للمشهد في الأشهر الأولى من الحرب، حين كانت التحليلات ما زالت مقيدة بمسلمات ما قبل الطوفان. المسألة الأولى: أنه لا يمكن لإسرائيل تحمل حرب طويلة. بينما تهيأت دولة الاحتلال لمعركة ليست فقط طويلة، وإنما مفتوحة، وبات واضحا أنها تحشد الامكانات الاقتصادية والعسكرية، سواء الذاتية أو الغربية خاصة الأمريكية، اللازمة للمواصلة ليس فقط حتى نهاية 2024، بل أبعد من ذلك بكثير.

المسألة الثانية: أن «إسرائيل» غير قادرة على خوض مواجهة متعددة الجبهات. هذا أيضا جرى تجاوزه. سبق أن أطلقت «إسرائيل» بنفسه مواجهة متعددة الجبهات عام 1967. والآن، تتجهز لمواجهة متعددة الجبهات، طبعا طالما ظل الدعم العسكري الأمريكي حاضرا في المنطقة. لا شك أن هذه المسألة تظل نسبية، حيث لا تشهد كل الجبهات نفس المستوى من العمليات العسكرية، لكنّها تظل كلها جبهات مفتوحة في نفس الوقت، والأمر الذي له دلالة خاصة أن «إسرائيل» هي من تبادر لتوسيع تلك الجبهات، وليست الأطراف الأخرى.

كلا الافتراضين كانا صحيحين قبل الطوفان، لكن بعده تغير النموذج بأكمله، ومن ثم لا يمكن للمسلمات حول نهج الاحتلال الأمني والعسكري السائد منذ أوسلو أن يقدم تفسيرا أو توقعا لسلوكه بعد الطوفان. بل يجب النظر لسلوكه في سنوات التأسيس الأولى التي كان يخوض فيها صراعا وجوديا في بيئة معادية على كافة الجبهات.

يتجلى ذلك في غزة؛ إذ لم ينشغل نتنياهو بإنجازات تكتيكية وعملياتية، ولم يقبل بها كإنجاز كاف كي يتخلى عن أهدافه البعيدة: إضعاف حماس استراتيجيا وإبعادها عن حكم غزة، والاحتفاظ بالسيطرة الأمنية على القطاع، ودفع عدد من السكان للرحيل.

ظهر هذا في سلوكه إزاء قضايا مثل الإصرار على احتلال محور فيلادلفيا، ورفض عودة النازحين إلى شمال القطاع، ورفض خطط اليوم التالي (حتى لو كانت أمريكية) التي

لا تلبي معاييره الأمنية الجديدة، فضلا عن عدم الاكتراث بمسألة استعادة الأسرى وعدم الخضوع لضغوط الرأي العام المحلي بخصوص هذا الملف إذا كان ثمن استعادتهم هو التخلي عن أي من الأهداف بعيدة المدى التي وضعها للحرب.

أما في جبهة لبنان؛ أكد نتنياهو مجددا أنه ليس مشغولا بالتكتيك. بمعنى أن استعادة الأمن في الشمال لن تتحقق من وجهة نظره بإبعاد حزب اللّه إلى ما وراء الليطاني فحسب، ولكن بضمان فرض معادلة من الردع تضمن أن ألا يكون الحزب قادرا على تهديد الشمال مجددا، وذلك بتوجيه ضربة استراتيجية لقدراته، أو أنه لن يلجأ لاحقا إلى استخدام ورقة تهديد مستوطنات شمال «إسرائيل» إلا كقرار حرب شامل عليه تحمل تبعاته.

وبالتالي فإن الهدف هو ليس إعادة تموضع حزب اللّه جغرافيا في الجنوب اللبناني، من حيث مدى ابتعاده عن الحدود وطبيعة تواجده العسكري، ولكن الهدف هو إضعاف حزب اللّه استراتيجيا، وإعادة رسم تموضعه في مجمل معادلة الصراع الإيراني مع «إسرائيل»، باعتبار أن خطوة «إسرائيل» التالية بعد لبنان هي العمل على إضعاف إيران نفسها.

معنى أن «النموذج الجديد» لم ينضج بعد أن خطط كافة الأطـراف، بما في ذلك «إسرائيل» والولايات المتحدة، ليست مضمونة النجاح، وإنما محل تدافع مع إرادة وسلوك كافة الفاعلين الآخرين. امتلكت «إسرائيل» المبادرة إزاء استهداف إيران وحزب اللّه، واجتازت كافة الخطوط الحمراء السابقة، لكنّها في المقابل كان عليها تقبل أن الآخرين سيجتازون أيضا خطوطا حمراء مقلقة، وأصبح من معادلات الصراع الجديدة أن إيران تهاجم العمق الإسرائيلي مباشرة دون أن يكون هذا بالضرورة بمثابة «إعلان حرب».

وبالإضافة لذلك، أصبح الداخل الإسرائيلي عرضة لهجمات من اليمن والعراق، وهي معادلة لا تحقق لإسرائيل معايير الأمن التي تريد فرضها واستعادتها بعد الانهيار الكبير في نظرية الأمن الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/تشرين أول 2023. وليس أبلغ دلالة من هذا أنه وبعد عام من طوفان الأقصى، أظهر استطلاع أجرته هيئة البث الإسرائيلية أن 86٪ من الإسرائيليين غير مستعدين للعيش في غلاف غزة بعد انتهاء الحرب.

ثانياً: مأزق اتفاقيات أبراهام

أن التطبيع الإقليمي الذي يتطور وفق «اتفاقيات أبراهام»، يجعل «إسرائيل» أكثر اندماجا في هيكل المنطقة الاقتصادي والأمني، لكنّه لن يجعلها أكثر أمنا. وجاء الطوفان ليعزز من هذا الاستنتاج. فمن ناحية، تواصل دول المنطقة المعنية بالتطبيع مع الاحتلال، خاصة مصر والإمارات والأردن والسعودية والمغرب والبحرين، تعزيز علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع «إسرائيل»، بل وساهمت بعضها في توفير بدائل تجارية عقب تعطيل الحوثيين لحركة الملاحة المرتبطة بالاحتلال في البحر الأحمر. كما قدمت بعض تلك الدولة مساهمات متفاوتة في جهود «إسرائيل» والولايات المتحدة للتصدي للهجمات الإيرانية تجاه «إسرائيل».

في الواقع، ستكون من نتائج الطوفان غير المقصودة، وغير المرغوبة من قبل حماس، ومن قبل إيران أيضا، أن دول المنطقة العربية باتت أكثر تمسكا بالشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر حرصا على تلك الشراكة. إن قدرة إيران ووكلائها على تهديد جيرانها تعزز من توجههم نحو تمتين التعاون الأمني مع واشنطن.

في حين أن مأزق «إسرائيل» الأمني يتطلب من واشنطن استمرار ضمان تعاون جيران «إسرائيل» العرب في مواجهة تهديدات إيران. أظهر الطوفان أن دور دول مصر والأردن يظل حيويا لأمن «إسرائيل»، كما أن تعاون دول الخليج يوفر للاحتلال خط استطلاع وإنذار مبكر ضد التحركات الإيرانية. وحتى الدول التي تبدو بعيدة عن هذه الترتيبات المباشرة مع الاحتلال، مثل الكويت وقطر وسلطنة عمان، فإن تصاعد التهديدات الإقليمية تجعل علاقتها مع واشنطن ضرورة حيوية.

لذلك؛ وعلى الرغم من غضب القاهرة وعمّان من بعض تصرفات نتنياهو، والقلق إزاء مخطط التهجير، فإن إمدادات الغاز الإسرائيلي لمصر بلغت مستويات غير مسبوقة، كما مثلت موانئ مصر على البحر المتوسط متنفسا لدولة الاحتلال بدلا من خطوط الإمداد

المباشرة المعطلة في البحر الأحمر. وكانت الأردن شريكا رئيسا في جهود صد الهجمات الإيرانية.

أما دول الإمارات والبحرين والسعودية بالإضافة للأردن، ففضلا عن تبادل المعلومات الاستخبارية النشط وبيانات الاستطلاع الخاصة بالصواريخ والمسيرات، فإنها وفرت شريانا تجاريا بريا من موانئ الخليج إلى «إسرائيل». ومن اللافت، أن السعودية تتجه للتراجع عن الخفض الطوعي في إنتاج النفط، وهي خطوة تمثل إشارة حاسمة في عودة التنسيق بين الرياض وواشنطن في أسواق النفط، وستؤدي لانخفاض الأسعار، بما يضر بمصالح موسكو، وذلك بعد تمنع سعودي استمر تقريبا طوال سنوات حكم «بايدن».

في المقابل، أعلنت واشنطن الإمارات «كشريك دفاعي رئيسي» وهو تصنيف لا تحظى به سوى الهند)، ورفعت حظر تصدير الأسلحة عن السعودية وباتت اتفاقية الشراكة الأمنية قاب قوسين. أما مصر فقد تلقت دعما اقتصاديا دوليا وخليجيا سخيا بضوء أخضر أمريكي، فضلا عن تقديم المعونة العسكرية السنوية كاملة دون أي اقتطاع للمرة الأولى منذ سنوات. وقد ربط البيت الأبيض الخطوة تجاه الإمارات بدورها في «منع الصراع وخفض التصعيد» في المنطقة، وهي إشارة مماثلة لتبرير الخارجية الأمريكية عدم اقتطاع أي جزء من المعونة العسكرية لمصر بالنظر لمساهمات مصر المحددة والمستمرة في أولويات الأمن القومي الأمريكي، خاصة دورها في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة.

ومع هذا، لا تخفي تلك التطورات مأزق اتفاقيات أبراهام الجوهري؛ فهي من ناحية لا تلبي لدول المنطقة الحماية اللازمة في مواجهة ما تراه «تهديدا إيرانيا»، فقد ظهر أن «إسرائيل» نفسها غير قادرة على حماية نفسها دون الدعم الأمريكي. وفي المقابل، فإنها لم تجعل «إسرائيل» أكثر أمنا؛ لأنها لا تعالج إخفاق «إسرائيل» في مسألة جوهرية وهي بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمسكه بمقاومة الاحتلال.

وهكذا، بعد عام من الطوفان، وجدت «إسرائيل» نفسها تقف وحيدة مجددا في بيئة

ما زالت معادية، رغم تطور علاقاتها وصداقاتها مع حكومات المنطقة، فيما يواجه حلفاؤها العرب نفس حالة الانكشاف الإقليمي التي يعتمدون فيها على مظلة الحماية الأمريكية. ومن الجدير بالذكر؛ أن السعودية والإمارات أدركتا هذا في لحظة مبكرة، ومن ثم تتمسكان، كل على حدة، بالتوصل لاتفاقية دفاعية ثنائية مع واشنطن توفر لكل منهما التزاما أمريكيا تجاه أمن البلدين.

ثالثا: ترميم خطوط الصدع الإقليمي

تعهد الحرس الثوري الإيراني، طوال العقد الماضي، أنشطة عسكرية في دول عربية، خاصة في سوريا، مما ألحق بطهران ضررا إقليميا، رغم المكاسب التي يمكن لإيران الترويج لها. فقد جلبت تلك الأنشطة والتدخلات مشاعر العداء على المستوى الشعبي العربي، فضلا عن إثارة قلق الدول المجاورة، ودفعها للتنسيق فيما بينها في مواجهة «التهديد الإيراني»، وطلب الدعم الأمريكي والإسرائيلي من أجل ذلك. استندت تلك الأنشطة على تأجيج الولاء الطائفي كأداة للتعبئة في المنطقة، مما كرّس خط صدع سني–شيعي، فاقم من انقسام وتجزئة المنطقة، فضلا عن أثره في الانقسام المجتمعي العميق داخل الدول نفسها، في العراق وسوريا واليمن ولبنان بصورة خاصة.

من المبالغة تصوير أن عام الطوفان وانحياز إيران الواضح فيه لدعم المقاومة الفلسطينية قد وضع نهاية لهذا الصدع. لكن، لا شك أن الدعم الإيراني الواسع للمقاومة الفلسطينية، والمتمثل في جبهات إسناد في لبنان واليمن وحتى العراق، وضع إيران كشريك للمقاومة الفلسطينية لاسيما بعد أن تطورت جبهات الإسناد إلى جبهات حرب، خاصة في لبنان، إذ دفع حزب الله ثمنا باهظا، وربما لاحقا إيران نفسها إذا تعرضت لهجوم واسع هي الأخرى. يدفع هذا إلى تصاعد النقاش حول ضرورة إيقاف الصراع الطائفي لصالح التركيز على العدو المشترك المتمثل في الاحتلال ورعاته الغربيين، خاصة مع احتمال عودة ترامب للبيت الأبيض، ومواصلته المتوقعة لسياسة الضغط القصوى ضد إيران، والقوى السُنّية الإسلامية على حد سواء.

إن معركة الطوفان وتداعياتها الواسعة التي ما زالت تتفاعل، تقود بالتدريج نحو تعزيز وعي داخل المنطقة حول أولوية التصدي لعدو مشترك لا مصلحة لأحد في انتصاره. لا ينهي هذا بالضرورة خط الصدع السني–الشيعي، ولا يتصور أنه يطوي تجليات هذا الصدع العميقة في سوريا بصورة خاصة. يتطلب ذلك مراجعة جادة وإجراءات من قبل طهران، وهو أمر لا يبدو مرجحا قريبا. لكنّ تداعيات معركة الطوفان مع هذا تفتح المجال لتسكين هذا الانقسام، وربما تساهم في إعادة تقييم إيرانية لمقاربتها الإقليمية السابقة. فلم تكن إيران مهددة كما هي اليوم، وهي بحاجة لهذا العمق الإقليمي، على المستويين الرسمي والشعبي. قد يكون تغير الموقف الرسمي غير مرجح في الأجل القريب، لكنّ الضغوط الشعبية قد تكون مهمة للضغط على السلوك الرسمي.

انهيار الرواية «الإسرائيلية» وتشكل وعي جديد في الغرب

أظهر عام الطوفان أن ثمة جيل جديد حول العالم يتشكل وعيه عن القضية الفلسطينية، وعن «إسرائيل»، وفق معطيات مختلفة تماما عن الوعي الذي لدى أجيال أكبر سنا. فقد شهد جيل سابق لحظة تشكل دولة الاحتلال عقب مآسي الهولوكوست، ومن ثم كانت «إسرائيل» بالنسبة لهم أقرب إلى مشروع انقاذ لليهود المضطهدين. كانت كيانا وليدا يستوجب التعاطف والدعم أكثر من أي شيء آخر، وكانت تبدو الطرف الأضعف والمهدد وسط بيئة معادية من الدول العربية التي تريد القضاء عليها.

في عقود تالية، بدأت سردية تكون «إسرائيل» يعاد روايتها في الغرب بواسطة مؤرخين يهود وإسرائيليين، بعد إتاحة وثائق فترة الحرب. وبدأ الحديث الموثق عن التطهير العرقي الممنهج بحق السكان الفلسطينيين، والمذابح التي ارتكبت كنهج عسكري مقصود وثابت خلال حرب تأسيس الدولة. صحيح أن «إسرائيل» ظلت محل تعاطف الغرب، لكنّ السردية الأخلاقية بدأت في التراجع، خاصة وأن ذلك واكبه الانتفاضة الفلسطينية الأولى ثم الثانية.

الآن؛ يتشكل وعي جيل جديد لدى طلاب الجامعات والناشطين حول العالم، والذين

قادوا مظاهرات واسعة خلال الأشهر الماضية لم يسبق أن شهد الغرب لها مثيلا من حيث مستوى تعاطفها ليس فقط مع الفلسطينيين، بل حتى مع حركة حماس. بالنسبة لهؤلاء، ليست «إسرائيل» هي المهددة من قبل جيرانها العدوانيين، وإنما هي الطرف المعتدي على الفلسطينيين، الذين يمثلون الطرف الأضعف المستهدف بمستوى غير مسبوق لدى هذا الجيل من العنف العسكري.

وتظهر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية أن جيل Z والشباب من جيل الألفية يميلون إلى التعاطف مع الفلسطينيين، ويريدون من الولايات المتحدة التوقف عن دعم الحرب الإسرائيلية بمعدلات أعلى من الأمريكيين الأكبر سنا. هذا الجيل لن يظل في الجامعات طويلا، وسينتقل قريبا إلى قاعات الحكومة، والمؤسسات الإعلامية والفكرية... الخ، محملا بتصورات مختلفة تماما عن العالم مقارنة بأجيال سابقة.

في الصورة الواسعة، ليست هذه مجرد مشكلة داخل الحزب الديمقراطي الأمريكي، وإنما واقع جديد سيكون على الغرب و«إسرائيل» التعامل مع تداعياته البعيدة. وكلما توسعت دائرة المعارك، فإن آلة الحرب الإسرائيلية تلحق الضرر بصورة «إسرائيل» في الغرب بنفس القدر الذي تدمر به البنية التحتية المدنية في غزة ولبنان. ليست هذه مجرد مسألة أخلاقية، ولكنّها لن تلبث أن تتجلى كواقع له انعكاسات على التصورات السياسية وتيارات الفكر للأجيال الجديدة، وبالتالي سياسات الدول نفسها.

رابعاً: أوسع من الشرق.. الطوفان يضيف دوامات للصراع الدولي

طور عدد من علماء السياسة الدولية المقاربة البنائية (Constructivism) لتقديم مزيد من الفهم للتغيرات في النظام الدولي. وكان من فرضياتهم الأساسية أن النظام الدولي يتألف من عناصر مادية وفكرية، ومن ثم لا يمكن فهم التغيرات الدولية بمعزل عن دور الأفكار وتأثيرها، وكيفية تطورها و«بنائها» اجتماعيا. بهذا المعنى، لا يمكننا تجاهل كيف تؤدي حرب غزة إلى انهيار «فكرة» النظام الدولي الراهن بصورة متسارعة، حتى لو كانت مؤسساته المادية ما زالت قائمة. والمثير أن الولايات المتحدة التي ترفع راية الدفاع

عن «النظام الدولي القائم على القواعد» في مواجهة جهود الصين وروسيا لتغييره، هي من حملت معول هدم «فكرة» النظام الدولي على مدار عام.

إذ لم تكتف بتمويل ودعم عمليات عسكرية تستهدف قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، ومنع التغطية الإعلامية للحرب، وشرعنة استهداف المستشفيات وحتى المؤسسات الأممية في قطاع غزة، بل إن الأمر بلغ حد التهديد بفرض عقوبات على محكمة العدل الدولية. يقول البنائيون إنه إذا أصبح من المعتاد ترديد فكرة فستتحول إلى واقع، ولا شك أن تعميم القناعة بغياب القانون الدولي وعدم فاعلية المؤسسات الدولية، وعدم الحاجة لها أصلا، يعني ببساطة أن هذا النظام انهارت فكرته، وهي خطوة أولى لانهياره المادي، أو على الأقل، لاستمرار تآكله.

ما زال من المبالغة وصف خط إيران–روسيا–الصين كمحور متماسك، لكنّ بلا شك أن عاما من الطوفان جعل من الشراكة الروسية الإيرانية، والإيرانية الصينية ضرورة حيوية؛ فقد نجحت إيران في إثبات أنها شريك مفيد لروسيا في حربها ضد الغرب في أوكرانيا، وفي المقابل، تحتاج إيران لحليف دولي وقوة عسكرية مثل روسيا في مواجهة التهديد الأمريكي والإسرائيلي الذي يعرض للخطر جهودها المستمرة منذ أربعة عقود لبناء مجال نفوذ من طهران إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، تسارع إيران الخطى لتوقيع اتفاقية استراتيجية مع روسيا والتي يتوقع إعلانها خلال الأسابيع القادمة.

وإذا كانت روسيا ترغب في عدم تطور الصراع في المنطقة إلى حرب شاملة بين إيران و«إسرائيل»، فإن هذه الحرب التي لم تعد مستبعدة ولن يكون من مصلحة روسيا أن تنتهي بهزيمة لإيران وتدمير لمقدراتها، في وقت تفتقر روسيا للحلفاء. أما الصين، فإن التطورات في الشرق الأوسط تمثل لها تهديدا مباشرا؛ كونها تتلقى على الأقل نصف إمدادات الطاقة من المنطقة، وستتعثر بعض مراحل مشروع الحزام والطريق بصورة كبيرة نتيجة الاضطرابات الأمنية التي ستمتد من إيران وحتى شرق المتوسط. وتشكل إيران شريكا استراتيجيا للصين في هذا الصدد، ومن ثم فإن الدعم الصيني، السياسي

والعسكري بصور شتى، لن يكون مفاجئا.

في نفس الوقت؛ يمثل الاستنزاف الأمريكي في الشرق الأوسط مصلحة واضحة للصين وروسيا، وهو ما يتوقف على قدرة محور إيران على بقائه فاعلا ومعيقا للمصالح الأمريكية في المنطقة، حتى لو كان حلفاء واشنطن هم شركاء للصين وروسيا في نفس الوقت. وهكذا، فإن التفاعلات التي أطلقها الطوفان تقع في قلب الصراع الدولي، وإن لم تكن هي نفسها محلا لهذا الصراع. وستوازن القوى الدولية بين حاجتها لتجنب أن يلحق الضرر بمصالحها، والعمل على استغلال الفرص المتاحة لتقويض مصالح القوى الأخرى.

إن الحجة التقليدية التي يجري تداولها على نطاق واسع، والمتمثلة في تراجع أولوية الشرق المتوسط لدى الولايات المتحدة مقارنة بشرق أوروبا (أوكرانيا)، وبحر الصين الجنوبي (تايوان)، لم يعد بإمكانها الصمود كثيرا في ظل التركيز الأمريكي الواسع على منطقة الشرق. إن الافتراض حول تراجع أولوية الشرق ينبع بصورة رئيسية من هيمنة واشنطن على المنطقة، وبالتالي اعتبار أن نفوذها فيها غير مهدد.

بينما روسيا حاضرة جغرافيا في شرق أوروبا وتخوض حربا بالفعل لتقرير مصير نفوذها التاريخي في المنطقة، كما أن الصين حاضرة جغرافيا في منطقتها وتتجهز لحسم مسألة تايوان والنفوذ في بحريها الجنوبي والشرقي. أي إن الفرضية حول تراجع أولوية الشرق الأوسط كانت تستبطن أن هذه المنطقة «راكدة»، وأن النفوذ فيها محسوم. لكنّ تطورات المنطقة منذ الثورات العربية، ثم تفاعلاتها عقب «طوفان الأقصى»، تنفي عنها حالة الركود، وتؤكد أنها قيد إعادة تشكل جوهري ومستمر، وسيكون له تداعيات واسعة على مجمل صراع النفوذ الدولي.

لا يشمل إعادة التشكل الجاري في المنطقة حظوظ القوى الدولية من النفوذ فيها، ولكن أيضا أدوار الفاعلين الإقليميين، وارتباطها بتصاعد الصراع الدولي. يشمل ذلك مستقبل «إسرائيل» وحدود مساعيها للهيمنة عسكريا على المنطقة، ومستقبل إيران ومجال نفوذها الإقليمي، وحدود النفوذ التركي الذي قد يملأ فراغات إقليمية على وقع الإضعاف المتبادل

المحتمل بين «إسرائيل» وإيران.

وحتى القوى العربية التي تبدو حاليا مستسلمة للنفوذ الأمريكي كواقع لا يمكن تحديه، قد تقودها تطورات الصراع الإقليمي في لحظة ما إلى استكشاف بدائل من أجل البحث عن «النجاة»، خاصة وأن الخطط الإسرائيلية الاستراتيجية ستقوض أمن بعض تلك الدول، وستضع البعض الآخر في مواجهة غضب شعبي داخلي لا يمكن احتوائه إلى الأبد.

فمن المستبعد تماما أن تطورات الطوفان لا تجد صدى لدى الشعوب العربية التي تبدو الآن متوارية عن المشهد؛ فلا شك في أن طوفان الأقصى يمثل حلقة جديدة وحاسمة في عملية اتساع الهوة بين النظام الإقليمي العربي وشرائح واسعة من شعوب المنطقة. وقد أثبتت شعوب المنطقة دائما أنها تختزن غضبها، وتراكم شعورها بالرفض، لكنّها لا تلبث أن تعبر عن هذا المخزون في مناسبات غير متوقعة، وبطرق لا يمكن التنبؤ بها.

المحور الرابع: الأوضاع المعيشية والاقتصادية بعد عام من طوفان الأقصى[1]

في السابع من أكتوبر 2023، شن الاحتلال الاسرائيلي حربا وحشية على قطاع غزة استهدفت البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، تحولت المدن الى أنقاض وتركت القذائف آثارها على البيوت والجدران والذاكرة وصفحات التاريخ، احياء كاملة اصبحت اثراً بعد عين، عائلات كاملة محيت اسماؤها من السجل المدني. خسائر بشرية ومادية مدمرة، ولا زال الهجوم مستمراً على جميع أنحاء قطاع غزة، والضفة الغربية على حد سواء من اعتقالات ومداهمات واغلاقات وتضييق للحركة والتنقل. هذا العدوان الغاشم هو استمرار للعدوان الإسرائيلي على فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص. فلأكثر من 17 عاما من العقاب الجماعي الشديد، تتصاعد الاحداث ملقية بقطاع غزة الى فوهة حرب طاحنة تمطره كل حين بقذائف الموت لتقتل كل روح وكل مظهر للحياة.

أولاً: 2.3مليون فلسطيني تحت القصف المستمر

(1) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية بعد مرور عام على طوفان الأقصى، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5845.

يعيش في قطاع غزة 2.3 مليون فلسطيني، ضمن مساحة 365 كيلومتراً مربعاً. تشهد

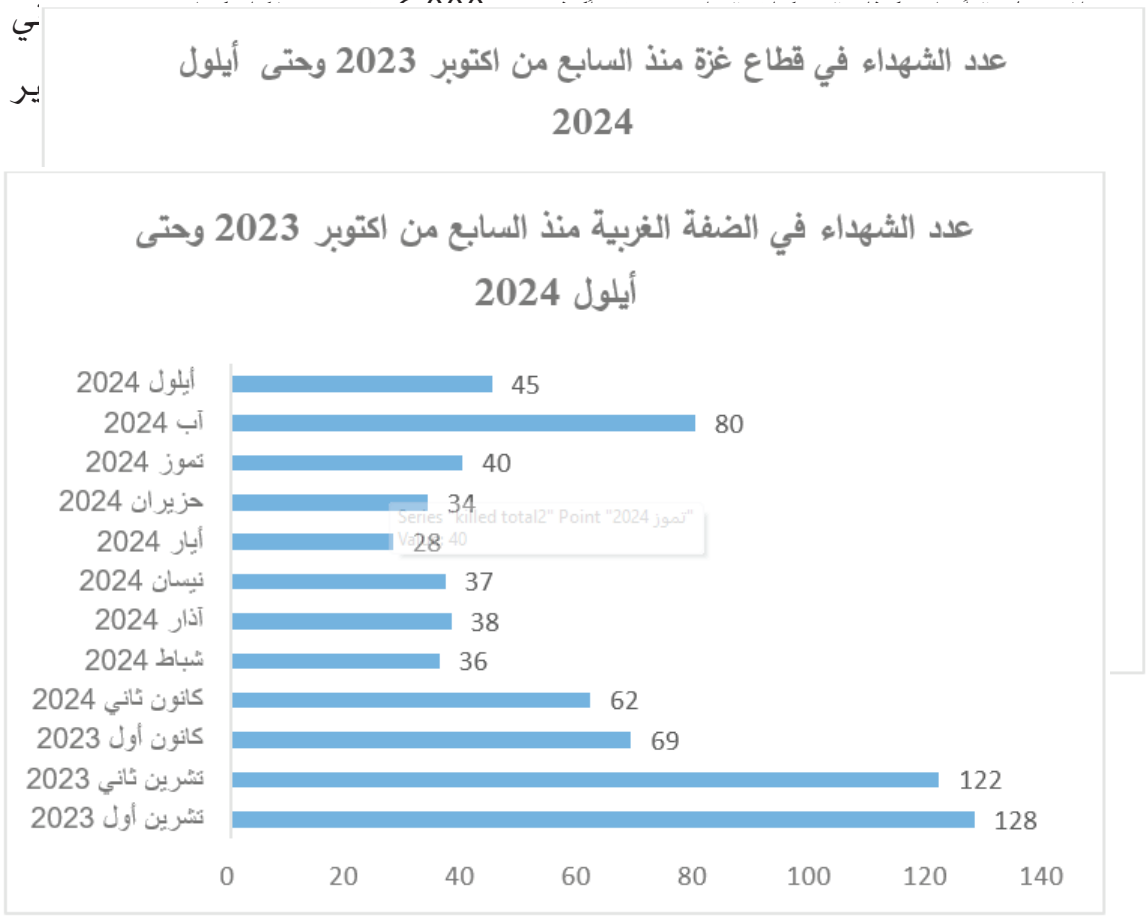

ثانياً: نازحون تحت القصف يتجرعون مرارة البقاء

لقد أُجبر سكان غزة مراراً وتكرار على الفرار من منازلهم تحت وطأة الإكراه، وفقدوا منازلهم وأصبحوا مشردين في الخيام وفي المدارس، محاصرين بين جدران الفقر والحرب، ومع ذلك لم يسلموا من القصف. فقد تم قصف الملاجئ التي لجأ إليها المواطنين واستشهدت النساء والأطفال. ونتيجة لذلك، أصبح أكثر من 17،000 طفل يتيماً، وفقدت ما لا يقل عن 15،000 امرأة حياتهن. تلاشت ملامح الحياة، فقد تم تدمير البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهاتف المحمول والمخابز ومخازن الأغذية بالكامل، مما

أدى إلى تقييد الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء بشكل كبير. وقد أدى هذا إلى تحويل قطاع غزة إلى واحدة من أكثر المناطق جوعا على مستوى العالم وتحول الطعام إلى حلم بعيد وأصبح الحصول على لقمة العيش كفاحاً مريراً، بينما تنتهي الأجساد إلى الضعف والهزال في سجن مكتظ بالسكان بسبب الحدود المغلقة.

علاوة على ذلك، تم اعتقال آلاف المواطنين الفلسطينيين بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل غير قانوني من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. وعلى مدى الأشهر 12 الماضية، تم اختطاف عدد من الرجال والنساء والأطفال قسراً من غزة، اضافة الى تشرد عشرات الآلاف.

ثالثاً: تدمير ممنهج لقطاعي الصحة والتعليم

أثر العدوان تجلى بشكل واضح في قطاعي الصحة والتعليم، اذ تعاني هذه القطاعات من انتكاسات مدمرة لها آثار طويلة الأمد على التنمية التي تعد ضرورية للاستقرار الاقتصادي في المستقبل، والوقاية من الأمراض، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المعرفية. تدهور الوضع بشكل مأساوي منذ الثامن من أكتوبر 2023، مما أدى إلى استشهاد 16،891 طفلا، و11،458 امرأة و986 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، كما أدى هذا الاعتداء إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية الروتينية. وتشير التقديرات إلى أن 16،854 طفلاً لم يتمكنوا من الحصول على التطعيمات الروتينية، الامر الذي ادى ذلك الى انتشار عدد من الامراض الوبائية لعل أبرزها مرض التهاب الكبد الوبائي، مما يؤكد على المستقبل المقلق للصحة في قطاع غزة، والحاجة الملحة للتدخل الإنساني والحلول المستدامة لمعالجة الأزمة الصحية.

رابعاً: الحرب دمرت نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة

تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية للتدمير بسبب القصف مما ادى إلى انهيار قدرة الأنظمة الصحية على تلبية احتياجات الناس، كما قلت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل كبير، حيث اصبح الحصول على العلاج والأدوية صعبا للغاية، مما زاد من

معاناة المرضى، خصوصاً المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب، الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة.

الأزمة الصحية تهدد حياة النساء الحوامل في قطاع غزة بسبب نقص الرعاية الصحية

- 60،000 سيدة حامل تقريباً مُعرَّضة للخطر بسبب انعدام الرعاية الصحية في قطاع غزة.
- 13،649 سيدة حامل متوقع أن تنجب خلال الشهر القادم، بواقع 5،522 سيدة في قطاع غزة و8،127 سيدة في الضفة الغربية.
- تواجه 155،000 سيدة حامل ومرضعة تحديات صعبة في الوصول والحصول إلى خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها.
- سوء التغذية يهدد صحة النساء والأطفال
- 96 % من السكان في قطاع غزة (2.15 مليون نسمة) يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى أيلول 2024، من بينهم حوالي 49،300 امرأة حامل.
- يواجه أكثر من 495،000 شخص (22 % من السكان) مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة) منهم 11،000 امرأة حامل.
- 3،500 طفل معرضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء.
- 36 طفل استشهدوا نتيجة المجاعة وسوء التغذية.

خامساً: تقطيع للأوصال ومنع للوصول

65 % من إجمالي شبكات الطرق تم تدميرها الطرق المدمرة تعيق حركة الأشخاص والمركبات والحيوانات التي تحمل البضائع، مما يؤثر على الوصول إلى المرافق الصحية وأماكن الإيواء ووصول المرضى إلى المستشفيات. هذا الشلل في حركة التنقل بين

المدن عزل المجتمعات وضاعف من مشاعر الخوف وانعدام الأمن. ووفقًا لتحليل صور الأقمار الصناعية اعتباراً من 14 حزيران 2024، حدد تقرير UNOSAT ما يقرب من 1،100 كيلومتر من الطرق المدمرة، و350 كيلومترًا من الطرق المتضررة بشدة، و1،470 كيلومترا من الطرق المتضررة بشكل معتدل. ومن هذه الإحصائيات، تم حساب أن ما يقرب من 65٪ من إجمالي شبكة الطرق قد تضررت (بما في ذلك الطرق المدمرة والمتضررة) في جميع أنحاء غزة.

بفعل الحرب، أصبح التعليم ترفا غير متاح، فمع كل قذيفة تنفجر، ينهار حق الإنسان في الحياة الطبيعية، في قطاع غزة والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان الممنوحة للجميع بموجب المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في قطاع غزة، تعالت أصوات القنابل على صوت الانسانية وصوت الحياة الطبيعية وصوت التعليم، دمرت المدارس والجامعات وقصفت مدارس كانت مراكز للإيواء، واختفى التعليم الذي يشكل علامة فارقة لسكان القطاع من المشهد، وأصبح الطلاب محاصرين في عالم الحرب والمعاناة والدمار.

وفقا لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، حتى نهاية ايلول 2024، تعرضت 122 مدرسة وجامعة دمرت كليا و334 مدرسة وجامعة دمرت بشكل جزئي. كان الوصول إلى التعليم غير متاح لطلاب رياض الأطفال والمدارس الثانوية في غزة لمدة عام دراسي كامل تقريبًا. قبل الحرب، خدمت هذه المدارس أكثر من 606 آلاف طالب و22 ألف معلم خلال العام الدراسي 2023-2024.

ولقد عانت مؤسسات التعليم العالي من مصير مماثل، اذ تم تدمير 31 مبنى جامعي بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، دُمر 55 مبنى جامعي جزئيا، مما أدى إلى عدم تمكن 88 ألف طالب و5 آلاف أستاذ من الالتحاق بجامعاتهم والوصول إليها.

أودى هذا العدوان الإسرائيلي الوحشي بحياة أكثر من 10،449 طالبا في المدارس، وأكثر من 613 طالبا جامعيا، و419 مدرسا وموظفا مدرسيا، و111 موظفا ومحاضرا جامعيين، بالإضافة إلى ذلك، أصيب 16،250 طالب مدرسة و1،389 طالبا جامعيا.

وبناءً على البيانات المتاحة والتحليل المكاني، أكد الباحثون أن لا مكان ولا أحد آمن في غزة. وتؤكد هذه الإحصائيات المدمرة على الحاجة الملحة للدعم الدولي لإعادة بناء البنية التحتية التعليمية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والموظفين المصابين بصدمات نفسية، وضمان استمرار الوصول إلى التعليم الجيد للناجين. وقد أدى الدمار الواسع النطاق للمساكن والمرافق التعليمية والبنية التحتية إلى تضرر أكثر من 40٪ من المرافق التعليمية، مما ترك 625،000 طالبا وطالبة بدون إمكانية الوصول إلى التعليم.

سادساً: انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة وانكماش حاد في القاعدة الإنتاجية للضفة الغربية، وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة

تعاني فلسطين من كارثة اجتماعية وإنسانية وبيئية واقتصادية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين حيث تراجعت مساهمة قطاع غزه من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من 5% بعد أن كانت تمثل حوالي 17% قبل السابع من أكتوبر، فبعد عام من عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزه وتداعياته على الضفة الغربية تشير التقديرات الاولية الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 85% وحوالي 22% في الضفة الغربية ليتراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة الثلث مقارنة لما قبل السابع من أكتوبر، كما ارتفع معدل البطالة إلى 80% في قطاع غزة و35% في الضفة الغربية، مما رفع معدل البطالة في فلسطين إلى 51%.

سابعاً: تراجع حاد في معظم الانشطة الاقتصادية، وقطاع الإنشاءات أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً

على المستوى القطاعي، وبعد عام من عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة وتداعياتها على الضفة الغربية، تشير التقديرات إلى تراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 47 % (38 % في الضفة الغربية و98 % في قطاع غزة)، وانخفضت أنشطة الزراعة بنسبة 30 % (8 % في الضفة الغربية و93 % في قطاع غزة)، كما انخفضت أنشطة الخدمات بنسبة 31 % (21 % في الضفة الغربية و70 % في قطاع غزة)، بينما تراجعت أنشطة

الصناعة بنسبة 35 % (28 % في الضفة الغربية و94 % في قطاع غزة).

في سياق متصل تشير التقديرات الى ان التدمير الممنهج للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة قد تسبب في تدمير معظم المنشآت السياحية بصورة كلية او جزئية حيث تم تدمير ما يقارب 4،992 منشأة تعمل في نشاط السياحة منها 3،450 منشأة في نشاط المطاعم وتقديم المشروبات (والتي تشكل 69.1% من المنشآت السياحية في قطاع غزة)، و921 منشأة في الانشطة الابداعية والفنون وانشطة الترفيه الاخرى (18.4% من المنشآت السياحية في قطاع غزة)، و182 منشأة في صناعة وبيع منتجات الحرف اليدوية والهدايا التذكارية، و173 منشأة في انشطة الفنادق والاقامة والمنشآت المشابهة. كما تسبب العدوان الاسرائيلي في فقدان 15،265 عامل في نشاط السياحة لوظائفهم منهم 10،887 عامل في انشطة المطاعم وتقديم المشروبات (والتي تشكل 71.3% من العاملين في انشطة السياحة في قطاع غزة)، ومنهم 2،277 في الانشطة الابداعية والفنون وانشطة الترفيه الاخرى (والتي تشكل 14.9% من العاملين في انشطة السياحة في قطاع غزة)، ومنهم 964 عامل في انشطة الفنادق والاقامة والمنشآت المشابهة.

ثامناً: انخفاض حاد في حركة التبادل التجاري من وإلى فلسطين

على المستوى الخارجي، بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي في قطاع غزة قبل عام 2006 حوالي 23 % من إجمالي تجارة فلسطين، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من 4 % خلال العدوان حيث أن التوقف شبه التام في سلاسل الإمداد من والى قطاع غزة، أدى إلى كارثة صحية وغذائية في جميع أنحاء قطاع غزه نتيجة النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الصحية والمواد الغذائية، حيث يتم توفيرها بمستويات دنيا لا تتجاوز 5 % من الكميات التي يجب أن تُقدم فعليًا إلى قطاع غزة. لقد شهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين انخفاضًا حادًا بنسبة 30 %، بالإضافة إلى تراجع بنسبة 29 % في الواردات خلال نفس الفترة.

384،000 وحدة سكنية تضررت نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة جزئياً نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/07 نحو 297،000 وحدة سكنية، فيما تم هدم 87،000 وحدة سكنية بشكل كلي، وأشارت بيانات مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) الى ان عدد المباني المتضررة نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/07 بلغت نحو 156،423 مبنى.

تاسعاً: انعدام الوصول لمياه الشرب الآمنة

يعيش السكان في قطاع غزة على خمس كمية المياه المتاحة قبل العدوان الاسرائيلي على القطاع، حيث تبلغ حصة الفرد اليومية من المياه ما بين 3-15 لتر وهي أدنى من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتلبية حاجة الشخص الواحد من المياه. خلال العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تم تدمير 67 % من منظومتي المياه والصرف الصحي، حيث تعرضت المرافق الحيوية لأضرار كبيرة، شملت 194 بئراً لإنتاج المياه، و40 خزاناً كبيراً للمياه، و76 محطة تحلية، وذلك إما بشكل كلي أو جزئي، بالإضافة إلى ذلك، توقفت جميع محطات معالجة المياه العادمة الست التي كانت تعمل بقدرة تشغيلية تصل إلى حوالي 220 ألف متر مكعب يومياً. نتيجة لذلك، يتم الآن التخلص من معظم المياه العادمة دون أي معالجة، حيث تُصرف في البحر، الشوارع، وحتى داخل المنازل، مما يفاقم الأزمات الصحية والبيئية في القطاع بشكل خطير.

قبل العدوان، كان يتم نقل 98 % من النفايات التي يتم جمعها الى المكبات الصحية، الا ان الحال تغير بعد بدء العدوان، فقد لصبح هناك تراكم للنفايات الصلبة بسبب نفاد الوقود ومنع الاحتلال طواقم البلدية من الوصول للمكبات الرئيسة في القطاع، بالإضافة إلى تعرُّض سيارات جمع النفايات وحاوياتها للدمار، وتدمير الشوارع الذي أوقف حركة النقل، وهو ما جعل التعامل مع هذه الكميات الهائلة صعباً، حيث تشير إلى أن ما لا يقل عن 270،000 طن من النفايات قد تراكمت في مواقع المكبات المؤقتة التي أنشأتها البلديات مؤخراً على مقربة من المناطق، ناهيك عن إجمالي الركام الذي تراكم حتى الآن في غزة

إلى 42 مليون طن وهذا الرقم يتصاعد يومياً.

المحـور الخامـس: سيناريوهات عمليـة «طوفان الأقصـى» ومستقبل الـرؤى السياسية والحلول المتوقعة

بالتزامن مع انـدلاع العدوان الواسع، وغير المسبوق، على غـزة، بـدأ الإسرائيليون بالحديث عن جملة الخيارات الخاصة بالوضع الذي سينجم في غزة بعد الحرب، ويمكن الحديث أنها لم تصدر عن جهات رسمية بعينها في دولة الاحتلال، باستثناء وثيقة نتنياهو وتصريح جالانت آنفي الذكر، أما ما عداهما فقد نشرتها دوائر بحثية ودراسية، ومقالات مطولة لمسؤولين وجنرالات

عسكريين وأمنيين سابقين، يمكن الحديث أنها استأنست بما لدى المؤسسات الرسمية من معطيات ووقائع، دون أن تضع توقيعها الرسمي عليها.

مع العلم أن ترويج الاحتلال لأي خيار سيأتي ذكره أدناه مرتبط بتلبيته لما يلي من المعايير، وهي: تحقيق أهداف العدوان؛ وتقليص اعتماد القطاع على الاحتلال؛ واحتمال تشكيل حكومة فلسطينية مركزية، واستعادة الأمن لمستوطني غلاف غزة؛ ما توصف بـ«الحرية التشغيلية» ضد التهديدات الأمنية؛ ومنع الأزمات الإنسانية في غزة؛ والاستعداد للمشاركة العربية والدولية للوضع في غزة، وتوفر إمكانات الموارد والتمويل لإعادة إعمارها.

هنا بالإمكان استعراض أهم السيناريوهات الإسرائيلية عن «اليوم التالي» في غزة على النحو الآتي:

السيناريو الأول: الاحتلال العسكري لقطاع غزة[1]

ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها الاحتلال عن عودته مجدداً للقطاع بعد انسحابه منه في سنة 2005، وإن كان هذه المرة يبدو مدفوعاً بالكارثة التي حلّت به في 7/10/2023، وانطلاقه من رغبات انتقامية للاقتصاص من مقاتلي حماس الذين وجّهوا ضربة غير

(1) ملتقى فلسطين، نقلاً عن مركز الزيتونة للدراسات، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https//:www.palestineforum.net

مسبوقة لجيشه، بالإضافة إلى اتساع رقعة التأييد الإسرائيلي لهذا الخيار، على الرغم من كلفته وثمنه الباهظ، لاعتقادهم أنه لا بدّ من اجتياز هذا الخط الأحمر لاقتلاع شوكة المقاومة في غزة، واستئصال شأفتها، وفقاً للتعبير الإسرائيلي القائل بـ»عدم تكرار تهديد تشرين الأول/ أكتوبر.

تجدر الإشارة أن المحاذير ذاتها التي سادت في سنوات سابقة لدى الإسرائيليين من مغبة دخول «حقل الألغام» في غزة، ظلّت ماثلة لديهم هذه المرة، لا سيّما وأن أعداد قتلاهم فيها ظلَّ متصاعداً في ضوء المعارك الضارية مع المقاومة، مما يعني تصاعد الأعداد إذا بقوا هناك، ويُعيد للأذهان الواقع الدامي الذي عاشوه في مرحلة ما قبل الانسحاب منها حين عادت التوابيت السوداء كل يوم إلى تل أبيب قادمة من غزة. ولذلك ظلَّ احتلال القطاع كاملاً أمراً مستبعداً من المستويات السياسية والعسكرية العليا، كما كان مرفوضاً طوال الفترة الماضية، لكثير من العوامل التي تتصدرها عدم رغبته بالمسؤولية عن حياة أكثر من مليونيْ فلسطيني، والحيلولة دون التورط في هذا غزة.

بلغة الأرقام، فإن إجراء حساب تقريبي لأرقام كلفة الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية حرب 1967، مع تعديلها بما يتناسب مع واقع سنة 2024، والسيطرة على نحو مليونيْ فلسطيني، يشير أن المبلغ يصل 4 مليارات شيكل سنوياً، ما يزيد عن مليار دولار بقليل، وهو مبلغ يستطيع الاحتلال تحمّله، لكنه سيأتي من جيب دافع الضرائب، الذي سيجد مليارات الشواكل يتم إنفاقها على الشؤون الخدماتية في قطاع غزة من خزينة الكيان، بما فيها مئات الموظفين الجدد في الإدارة المدنية، وقادة المناطق، وضباط الأركان، والقوات المقاتلة، وغيرهم.

في الوقت ذاته، صحيح أن الاحتلال الكامل للقطاع ليس هدفاً معلناً لحكومة نتنياهو أو له شخصياً، الذي ينفي رغبته به، لكن سياسته، أو بالأحرى افتقار حكومته للسياسة المتعلقة باليوم التالي، قد تقود الحكومة والجيش ميدانياً إلى احتلال القطاع، وهو ما تحذر منه أوساط إسرائيلية عديدة تواصل إصدار البطاقات الحمراء أمام نتنياهو وفريقه

بعدم تكرار ما حصل في جنوب لبنان سنة 1982، وبقي ينزف الاحتلال فيه طوال 18 عاماً حتى حصل الانسحاب القسري المهين في صيف سنة 2000.

في الوقت ذاته، فإن هذا الخيار غير المرغوب لدى قطاعات إسرائيلية واسعة، قد يكتسب هذه المرة إسناداً في أوساط عسكرية وأمنية خارج إطار الخدمة النظامية، ممن يزعمون أن الإسرائيليين لديهم قدرة على تحمّل الأثمان المتوقع دفعها خشية من تكرار هجوم تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مما قد يدفع لتحقيقه في ظلّ حكومة يمينية محكوم رئيسها بقيود شركائه الذين لا يخفون رغبتهم بالعودة للاستيطان في غزة مجدداً، بالإضافة إلى رغبته بإطالة أمد الحرب لاعتباراته الشخصية والحزبية.

السيناريو الثاني: البقاء العسكري «المؤقت» في غزة لتنفيذ بعض المهام العملياتية

شهدت الفترة الماضية ضمن السياق العملياتي فرض الاحتلال لبعض الحقائق في غزة لحاجات ميدانية آنية، قد تمتدّ تدريجياً لتواجد عسكري دائم، غير معلن، ومنها:

- المنطقة الأمنية العازلة شرق وشمال القطاع بعرض كيلو متر واحد من بيت حانون إلى رفح، لوضع مزيد من الصعوبات أمام إطلاق القذائف الصاروخية باتجاه مستوطنات الغلاف، والحيلولة دون تكرار سيناريو اختراق الحدود.
- إقامة الطريق القاطع وسط القطاع الواصل بين شرقه وغربه من منطقة شمال وادي غزة المعروفة سابقاً باسم مستوطنة نتساريم، سواء لمنع عودة فلسطينيي شمال القطاع من جنوبه، أم الحدّ من تحركات المسلحين بين شقّي القطاع: شماله وجنوبه.
- التلويح بتواجد عسكري في محور صلاح الدين «فيلادلفيا» جنوب القطاع، واحتمالية السيطرة على معبر رفح خلال عملية اجتياحها، بغرض فرض مزيد من الإجراءات الأمنية الاحترازية لمنع تهريب الأسلحة والمقاتلين والمعدات، تحت الأرض وفوقها.

هنا يمكن الحديث عن خلاف مباشر بين مصر والاحتلال حول تشديد سيطرته على محور فيلادلفيا الحدودي، بزعم أنه ضروري لإحباط التعزيز العسكري المتجدد لحماس

في غزة، وقد قوبل تصريح نتنياهو بشأن ضرورة السيطرة عليه بانتقادات حادة في مصر، باعتباره انتهاكاً للملحق العسكري لاتفاق «السلام»، وقد رفضت مصر حتى الآن طلبات الاحتلال لوضع أجهزة استشعار تحذيرية على طول المحور لمراقبة أنفاق التهريب.

تُشكّل مثل هذه الوقائع التي فرض الاحتلال الأول والثاني منها، ويسعى لتحقيق الثالث في حال تمّ تنفيذ عملية رفح، تحدّياً حقيقياً أمام الفلسطينيين عموماً، والمقاومة بشكل خاص، لأنها أعادت التاريخ للوراء سنوات طويلة، بعد أن نجحت في «تطهير» القطاع من الاحتلال كلياً في سنة 2005، وجعلت أرضه محرّمة على جنوده، الأمر الذي يضع أعباءً كبيرة عليها اليوم: سياسية وأمنية وشعبية، بعد أن كاد الفلسطينيون ينسون مشاهد الحواجز المنتشرة في القطاع، لا سيّما «محفوظة» بين وسط القطاع وجنوبه عند خانيونس، و«أبو هولي» عند دير البلح، و«نتساريم» جنوب مدينة غزة، وهي التي شكّلت مصائد أمنية خطيرة للفلسطينيين.

مع العلم أن نموذج العمل الإسرائيلي المتوقع في غزة وفق نمط التواجد العسكري «المؤقت» يتركز في تفكيك وتدمير آليات حماس العسكرية والحكومية، وصولاً إلى نزع سلاحها وجمع وسائلها القتالية، واقتصار حمله على قوات الاحتلال فقط، مروراً بإنشاء الإدارات المحلية، والبدء في بناء الإدارات في عدة وحدات جغرافية منفصلة حسب توزيع الفلسطينيين في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

غير أن الوجود العسكري المحدود والمؤقت يظل محفوفاً بالمخاطر، فإذا ما حافظت المقاومة على فاعليتها، فليس من الصعب عليها أن تحول هذا البقاء إلى «جحيم» مع صعوبة البقاء في العديد من أماكن التواجد.

في الوقت ذاته، فإن مثل هذه الترتيبات الأمنية الإسرائيلية المتوقعة في غزة تكشف عن خلافات ناشئة مع الحلفاء، فالإدارة الأمريكية تريد الحفاظ على مساحة أراضي قطاع غزة كما هي، وتعارض أي تغييرات يجريها الاحتلال بالفعل في المنطقة، بما في ذلك إنشاء «المنطقة» الأمنية العازلة على بعد كيلومتر واحد من أراضي القطاع على طول

الحدود مع إسرائيل.

وهناك خلاف أمني آخر يتعلق بمحور فيلادلفيا، حيث تظهر مصر معارضتها لأي تواجد إسرائيلي، حتى لو كانت بزعم الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الحيوية للاحتلال.

السيناريو الثالث: عودة السلطة الفلسطينية بصيغة تشاركية عربية وإقليمية ودولية

هذا هو الاتجاه الذي تميل إليه الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية والغربية هذه الأيام، وبعض الأوساط الإسرائيلية، خصوصاً المشاركة في مجلس الحرب، لا سيّما جانتس وآيزنكوت، وربما جالانت، الذين لا يخفون اعترافهم بما تقدمه السلطة للأمن الإسرائيلي في الضفة، وبلغة الحقائق والأرقام والمعطيات الميدانية، ويعتقدون أن عودتها لغزة كفيلةٌ بتحقيق الأمن السائد للاحتلال في الضفة من خلال توسيع رقعة التنسيق الأمني ليشمل القطاع.

فيما أعلن مستشار مجلس الأمن القومي الإسرائيلي National Security Council (NSC)) تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi أنه بعد «تخليص» غزة من حماس، يجب تسليم السيطرة على الأرض للسلطة الفلسطينية، دون أن يكون ذلك هو الموقف الرسمي لـ«إسرائيل»، لأن أغلبية واضحة من حزب الليكود Likud الحاكم تعارض هذا الخيار، وكذلك تستبعده تماماً أحزاب الصهيونية الدينية Religious Zionism والقوة اليهودية (عوتسما يهوديت Otzma Yehudit) اليمينية المتطرفة في الائتلاف الحاكم (20).

بصورة إجمالية تعارض الحكومة الإسرائيلية الحالية إمكانية قيام السلطة الفلسطينية بدور في غزة، في ظلّ غياب «إصلاحات عميقة» داخل صفوفها تتناسب مع المعايير الإسرائيلية، التي تحولها بشكل مكشوف إلى سلطة وظيفية.

إلى أن غياب توافق دوائر الاحتلال على عودة السلطة إلى غزة، خصوصاً نتنياهو وشركائه اليمينيين الذين يخشون من تبعاتها السياسية، لأنه يفسح المجال مجدداً للحديث عن دولة فلسطينية تتعارض مع برنامجهم السياسي الرافض لها، ولذلك يصف العديد من صناع

القرار الإسرائيليين هذا الخيار بـ«السيء»؛ خوفاً من أن يؤدي إلى توحيد الفلسطينيين تحت قيادة مشتركة وهذا من شأنه أن ينعش إمكانية إجراء مفاوضات سياسية، وينهي فكرة الانقسام التي استخدمها الإسرائيليون لخدمة أجندتهم منذ سنة 2007، لكن فكرة عودة السلطة قد تكون ضمن الخيارات المشتركة مع دول عربية وإقليمية ودولية.

المصادر والمراجع

- أي نيوز 24، I news 24، «شهر على 7 أكتوبر: الحرب في أرقام»، لمزيدٍ من المعلومات، أُنظر الرابط: https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D84%D8%8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D98A%81%D9%%AD%D8%B1%D8%A8-%D9
- «عملية طوفان الأقصى: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة»، المركز العربي للدراسات والأبحاث، وحدة الدراسات السياسية، 2023
- أسامة حمدان، «طوفان الأقصى: انكشاف المشهد في السياسة والميدان والاستراتيجيا، فلسطين ما بعد العدوان على غزة»، بيروت، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://apa-inter.com/post.php?id=7132
- لمزيد من المعلومات، أنظر ما نشرته صحيفة هآرتس العبرية في تقاريرها من خلال الرابط التالي: https://alqaheranews.net/news/54 87%D8%A2%D8%B1%D8%AA%D8%B3-%502/%D984-%D9%82%D8%AA%D9%85%D9%%D9
- جورج أنطون، «توظيف الرد والتخيل في الخطاب الإسرائيلي للرد على عملية طوفان الأقصى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/10/21، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654455
- مجلة أسباب، عام على الطوفان: الشرق لن يعود كما كان.. والجديد لم يولد بعد، أكتوبر، 2024، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط، https://85-%www.asbab.com/%D8%B9%D8%A7%D9

84%89-%D8%A7%D9%84%D9%%D8%B9%D9
86-%81%D8%A7%D9%88%D9%%D8%B7%D9
82-%84%D8%B4%D8%B1%D9%%D8%A7%D9
88%D8%AF-%8A%D8%B9%D9%86-%D9%84%D9%%D9
83%D8%A7%85%D8%A7%D9%83%D9%%D9
/88%D8%A7%86-%D9%%D9

- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية بعد مرور عام على طوفان الأقصى، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5845
- ملتقى فلسطين، نقلاً عن مركز الزيتونة للدراسات، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.palestineforum.net/%D8
88%%89-%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%%A7%D9
86%D8%A7%8A%D9%84%D8%B3%D9%D8%A7%D9
87%D8%A7%D8%%88%D9%8A%D9%%D8%B1%D9
84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9
8A%D8%A9-%84%D9%8A%D9%%A7%D8%A6%D9
/85%D8%B3%84%D9%%D9

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو ماردين/تركيا	جامعة ابن خلدون اسطنبول/تركيا	جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول / تركيا	جامعة نجم الدين اربكان قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* **خدمات النادي:**

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023